

الشهيد محمد زدور إبراهيم القاسم

قسم: السياسة العامة والنظم المقارنة

دور العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية التركية 2018م-2025م: دراسة تحليلية لتأثير النظام الرئاسي والأزمة الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبة: **إشراف:**

خيرة خيثر **د. جلال عيمر**

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ. جلال عيمر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ. هشام داود الغنجة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025م-2026م

إقرار بالفضل والامتنان

الحمد لله الذي من علينا بفضله وتوفيقه لأن نبلغ الغاية والقصد من إنجاز هذا العمل.

ولأن من لا يشكر الناس فهو لا يؤدي حق الله، فأنني في ختام هذه الرحلة العلمية الشاقة والممتعة، لا بد أن أقف معترفة بالفضل لأهله، لهذا أرفع وافر الشكر العظيم إلى عائلتي الكريمة كل باسمه، وأخص بالذكر والداي العزيزان أدامهما الله وأخي الكبير، لكم مني كل البر والامتنان ودعواتي لكم بطول العمر والبركة.

أتوجه بأسمى عبارات الوفاء والإخلاص لجهد مشرفي الأستاذ الدكتور "جلال عيمر"، كان لدعمه وصبره وتوجيهه لي أثر عميق في تبديد صعوبات البحث، لكم مني كل التوقير ودعواتي لكم بدوام الرفعة والتوفيق.

كما يطيب لي أن أشكر الأستاذ الدكتور "حميد رامي" على مساعدته لي، شاكرة له مساندته العلمية وتوجيهاته القيمة طيلة سنوات دراستي، فبارك الله فيه وأتمنى له دوام الصحة والرفعة.

ودون أن أغفل صديقتي اللتين كان لهما الفضل كذلك في إتمام هذا العمل الأكاديمي، "صابر آية فاطمة الزهراء وغالي بسمة".

يمتد شكري وتقديري إلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين ساهموا بزادهم العلمي في تكويننا وكان لهم أثر بالغ في مسيرتنا الدراسية.

فجزاهم الله عني ما هم أهله

إهداء

إلى نفسي.. الصابرة والصامدة، التي تحدت كل اللحظات الشاقة لتصل إلى هذا اليوم وتجني ثمرة كفاحها.

إلى عائلتي.. والدي الحبيبين وإخوتي وأخواتي منبع العطاء اللامحدود لولاكم لما بلغت هذا المقام.

إلى أستاذي المشرف.. فكرك وتوجيهك في فترة إعداد الدراسة برز أثره في استقامة مسار البحث.

الملخص:

تبحث الدراسة في كيفية تأثير نوع النظام السياسي والأزمة الاقتصادية على توجيه صانع القرار لسياسات الدولة على الصعيد الخارجي. ولتفكيك هذا التشابك بين الداخل والخارج يقدم هذا العمل الأكاديمي قراءة تحليلية للعلاقة التفاعلية بين المحددات الداخلية والتوجهات الخارجية، منطلقا من أن خيارات السياسة الخارجية لا تصاغ بمعزل عن بيئتها المحلية وإنما تتجلى بوصفها تجسيدا للمخرجات والتوازنات الموجودة في البيئة المحلية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية، في مقدمتها نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظرية الدور، بغية فهم تفاعل المحددات الداخلية مع التوجهات الخارجية للدولة، كما استعانت بالاقترابين المؤسسي والسلوكي قصد استكشاف دور المؤسسات الرسمية وسلوك الفاعلين في عملية صنع القرار، إلى جانب اعتمادها المنهج التحليلي الوصفي الذي يتيح تفسير الظواهر محل البحث وتحليل العلاقات القائمة بينها، وتوظيف المنهج المقارن لتفسيرها بشكل أكثر دقة.

خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية هي في جوهرها انعكاس لمعطيات داخلية بما يجعل من الفصل بين الداخل والخارج أمرا صعبا في تحليل السلوك الخارجي للدول، كما انتهت الدراسة أيضا إلى أن السياسة الخارجية ليست مجرد مخرج لعملية صنع القرار، بل هي أداة يوظفها صانع القرار لاحتواء الضغوطات وتقويض تداعيات الأزمات.

الكلمات المفتاحية: تركيا، النظام الرئاسي، الأزمة الاقتصادية، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، الشخصنة، الأمن القومي، التهدئة، البراغماتية.

Abstract:

This study examines how the type of political system and the economic crisis influence the decision-maker's direction of the state's policies at the external level. In order to disentangle this interconnection between the domestic and external spheres, this academic work provides an analytical reading of the interactive relationship between internal determinants and external orientations, proceeding from the assumption that foreign policy choices are not formulated in isolation from their domestic environment, but rather manifest themselves as a reflection of the outputs and balances existing within the local environment.

The study relied on a set of theoretical approaches within the field of International Relations, primarily Neoclassical Realist Theory and Role Theory, in order to understand the interaction between domestic determinants and the state's external orientations. It also drew on the institutional and behavioral approaches so as to explore the role of formal institutions and the behavior of actors in the decision-making process. In addition, the study employed the descriptive-analytical method, which enables the interpretation of the phenomena under investigation and the analysis of the existing relationships between them, as well as the comparative method in order to provide a more precise interpretation.

The study concluded that foreign policy is, in its essence, a reflection of domestic determinants, which makes the separation between the domestic and external spheres difficult in analyzing the external behavior of states. The study also concluded that foreign policy is not merely an output of the decision-making process, but rather a tool employed by the decision-maker to contain pressures and mitigate the repercussions of crises.

Keywords: Turkey, Presidential System, Economic Crisis, Foreign Policy, International Relations, Personalization, National Security, De-Escalation, Pragmatism.

مقدمة

لا يقتصر سلوك الدول على دراسة تأثير النظام الدولي، بل يتعداه إلى تحليل البيئة المحلية التي تعد ركيزة أساسية في تحليل خيارات الدولة على المستوى الخارجي، فالدول لا تتحرك بمعزل عن محيطها الداخلي، بل إنه في الغالب تكون القرارات الخارجية إفرازا للتوازنات السياسية الداخلية والمقدرات الاقتصادية وطبيعة نظام الحكم. بناء على ذلك برزت أهمية دراسة أثر العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية كمدخل أساسي لتفسير التوجهات الكبرى للدولة.

في هذا السياق، تظهر الحالة التركية كأنموذج مميز للدراسة والتحليل، حيث عرفت الجمهورية التركية في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة، تمثلت في تغيير النظام السياسي من شبه رئاسي –والذي تذكر أغلبية المراجع أنه كان برلمانيا إلا أن الممارسة الفعلية تشير إلى أنه كان نظاما شبه رئاسي– إلى تطبيق نموذج الحكومة الرئاسية. هذا التحول في نظام الحكم لم يكن مجرد تغيير إجرائي، بل إنه غير بنية صناعة القرار ، فبعد تركيز الوظائف التنفيذية في يد الرئيس واستبعاد البيروقراطيين من العملية وحصرها في مؤسسة الرئاسة، اتخذت السياسة الخارجية طابعا جديدا تجسد في سرعة اتخاذ القرار والاستناد إلى القوة الصلبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

النزعة الاندفاعية والسياسة الحازمة حملتا تكاليف سياسية واقتصادية باهظة، ولدتا ضغطا داخليا بفعل الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، تمثلت في انخفاض قيمة العملة وتصاعد معدلات التضخم التي بلغت مستويات حادة غير مسبوقة. فتحولت السياسة من متغير يعبر عن طموح صانع القرار إلى أداة دفاعية لامتصاص حدة الأزمة الاقتصادية وتقويض تداعياتها. على إثر ذلك، ومع أواخر عام 2020م، غدا الاقتصاد عاملا داخليا له اعتبار في تشكيل سلم أولويات الدولة، فأعيد توجيه السياسة الخارجية نحو خدمة مصالح اقتصادية.

تسلط الدراسة الضوء على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2018م إلى غاية عام 2025م، هاته الفترة التي شهدت فيها تركيا تغيرات عديدة أثرت على المشهدين السياسي والاقتصادي، أعيد فيها هيكلة المؤسسات على إثر التحول إلى النظام الرئاسي، صاحبه تغول السلطة التنفيذية على مؤسسات الدولة بما فيها البنك المركزي وتوجيه سياساته النقدية، تزامن هذا مع الضغوط الخارجية الحادة، ما جعل الوضع الاقتصادي يتهاوى جدا، وهو ما عمق من التحديات السياسية والاقتصادية للبلاد.

1. **أهمية الدراسة:**

ترتكز أهمية البحث إلى عدة اعتبارات، منها أن تركيا تشهد سياسة خارجية حيوية، ومنذ قدوم الرئيس "رجب طيب أردوغان" إلى المشهد السياسي، وبتأثير من مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد داود أوغلو"، سعت تركيا إلى إعادة توظيف مقوماتها الجغرافية والتاريخية والحضارية، مما يسهم في استعادة دورها وترسيخ حضورها الإقليمي والدولي.

كما تأتي أهمية الموضوع من حيث محاولته التأكيد على أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وأن التحولات التي تشهدها الدولة، سواء على صعيد نظامها السياسي أو ما تواجهه من تحديات، له تأثير كبير في صياغة قراراتها وتوجيه خياراتها.

2. **مبررات اختيار الموضوع:** تداخلت الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي حفزت الباحث على معالجة مثل هذه المواضيع والتي منها:

أ. **المبررات الذاتية:**

وقع اختيار الباحث على هذا الموضوع بناء على الرغبة في استيعاب العلاقات الدولية، ليس بوصفها تفاعل الدول مع غيرها من الوحدات الدولية، بل على أساس أنها امتداد للسياسات التي تعتمدها الدول لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية.

تكتسي البحوث التي تدرس العلاقة التفاعلية بين الداخل والخارج ديناميكية تثير في نفس الباحث فضولا معرفيا لتفكيك طبيعة العلاقات الدولية المركبة ومحاولة تحليلها، وهو ما يتيح فهما أعمق للسياسة الدولية.

ب. **المبررات الموضوعية:**

تحظى دراسة السياسة الخارجية باهتمام بالغ من الوسط الأكاديمي، نظرا للأثر الذي تحدثه على صعيد الدولة والنظام العالمي. وإذا كان الاتجاه التقليدي يركز على تفسير السياسة الخارجية انطلاقا من بنية النظام الدولي وكيفية تأثيره على الوحدات الدولية، فإن الدراسات الحديثة قد أظهرت أن الدول إنما تتحرك وفق توازنات الداخل، على اعتبار أن القرار الخارجي هو تجسيد لتفاعل عوامل داخلية.

3. **أهداف الدراسة:**

أ. صبونا من وراء هذا البحث إلى تقديم قيمة مضافة حقيقية إلى حقل البحث العلمي في مجال العلوم السياسية.

ب. تسعى الدراسة إلى طرح قراءة تحليلية لكيفية انعكاس نوع النظام السياسي على عملية صنع القرار وتوجيه السياسة الخارجية.

ج. كما تحاول دراستنا أن تبين كيف تدفع التحديات الداخلية، ممثلة في الأزمة الاقتصادية، صانع القرار إلى إعادة ترتيب أولويات تحركاته على المستوى الخارجي.

4. **مجال الدراسة:**

أ. **المجال الموضوعي:** تسعى دراستنا إلى أن تقدم طرحا يتجاوز النظرة الكلاسيكية التي لطالما حصرت تفسير تصرفات الفواعل الدولية انطلاقا من بنية النظام الدولي، وتذهب إلى طرح

رؤية مغايرة مفادها أن البيئة الداخلية، ممثلة في النظام السياسي ومؤشرات الاقتصاد الكلي، هي محددات أساسية في تشكيل خيارات الدولة الخارجية.

ب. **المجال الزماني:** يمتد التحليل من سنة 2018م إلى غاية سنة 2025م.

ج. **المجال المكاني:** تغطي الدراسة "تركيا"، مع تقصي تأثير نظامها السياسي الحالي وأزمتها الاقتصادية على علاقاتها مع الدول.

5. **إشكالية الدراسة:** انطلقت دراستنا من الإشكالية الرئيسية التالية:

"كيف أثر شكل النظام السياسي والأزمة الاقتصادية في تركيا على توجهات السياسة الخارجية خلال الفترة 2018م-2025م؟"

6. **الأسئلة الفرعية:** تتفرع إشكاليتنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أ. **السؤال الأول:** كيف أصبحت آلية اتخاذ القرار في تركيا بعد التحول إلى النظام الرئاسي في عام 2018م؟

ب. **السؤال الثاني:** كيف انعكس التحالف بين حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية على عقيدة الأمن القومي؟

ج. **السؤال الثالث:** ما هي أسباب الأزمة الاقتصادية التركية؟

د. **السؤال الرابع:** إلى أي مدى دفع تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي صانع القرار التركي إلى إعادة ترتيب أولويات سياساته؟

7. **الفرضيات:** بناء على هاته الأسئلة الفرعية، قدمنا مجموعة من الفرضيات كإجابة أولية يمكن أن تساعدنا على عملية التحليل، وقد جاءت على النحو الآتي:

أ. **الفرضية الأولى:** إذا كان النظام الرئاسي يعزز من سلطات الرئيس، فمن المرجح أن يكون اتخاذ القرار مرتبطا بشكل أكبر بتوجهاته.

ب. **الفرضية الثانية:** إذا كان تحالف الشعب قد وضع الأمن القومي في سلم أولويات برنامجه، فقد يفضي ذلك إلى إعادة تشكيل تصور الأمن القومي.

ج. **الفرضية الثالثة:** من المرجح أن يكون اختلال استقرار الاقتصاد الكلي في تركيا نتاج تفاعل مشكلات البيئة الداخلية والضغوط الخارجية.

د. **الفرضية الرابعة:** من المرجح أن التحديات الاقتصادية دفعت صانع القرار في تركيا إلى تبني سياسة خارجية تصالحية مع الدول العربية.

8. **المناهج والاقترابات المعتمدة في البحث:** نظرا لطبيعة الموضوع المركبة فقد ارتكز البحث في طرحه على:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو أحد أكثر المناهج استخداما في البحث العلمي؛ لشموليته ومرونته، إذ يدرس من خلاله الباحث الظاهرة ويحللها مما يساعده على الإلمام بها. وقد تم استخدامه في هذه الدراسة لتفكيك بنية النظام الرئاسي ورصد دوافع الانتقال إليه، مرورا بقراءة المشهد الاقتصادي وتفسير خلفيات الأزمة الاقتصادية، وصولا إلى تحليل تأثيرهما على عملية صنع القرار.

ب. **المنهج المقارن:** وهو من أهم أنواع مناهج البحث العلمي، يمكن الباحث من دراسة أسباب الظواهر ومحاولة فهمها بعمق عبر إجراء مقارنات، سواء بين ظواهر مختلفة أو بين فترات زمنية للظاهرة محل الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة هذا المنهج بهدف إبراز أوجه التغيير الذي مرت به تركيا قبل وبعد عام 2018م، في إطار التحولات البنيوية التي شهدتها.

ج. **الاقتراب المؤسسي:** يركز هذا الاقتراب على المؤسسات السياسية باعتبارها وحدة التحليل الأساسية لتفسير الظواهر. وظفت دراستنا هذا الاقتراب كأداة تحليلية لدراسة أثر التحول في بنية النظام السياسي على توجيه السياسة الخارجية.

د. **الاقتراب السلوكي:** يعد أحد أهم الاقترابات في علم السياسة، وهو يدرس ويحلل السلوك السياسي للأفراد والجماعات، باعتماد أساليب كمية وكيفية مستمدة من العلوم الاجتماعية. تم استخدام هذا الاقتراب لدراسة تأثير شخصية الرئيس "رجب طيب أردوغان" في عملية صنع القرار، ودوره في توجيه السياسة العامة.

9. **أدبيات الدراسة والدراسات السابقة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة التي أسهمت في بناء بحثنا وتوجيهه منهجيا ومعرفيا:

أ. كتاب أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، أعاد المؤلف من خلاله رسم الدور التركي الذي كان محصورا سابقا في كونها دولة جسرا وذلك حسب النظرة الغربية، ليطرح تصورا جديدا على اعتبار أنها دولة مركزية ذو موقع استراتيجي فريد يربطها بأكثر من قارة، فهي دولة شرق أوروبية من خلال اتصالها بالبلقان، ودولة غرب آسيوية لاتصالها بشرق المتوسط، إضافة إلى سيطرتها على مضائق حيوية حاكمة لحركة الملاحة الدولية. فضلا عن الموقع الجغرافي، يركز الكاتب على العمق التاريخي لتركيا، المتمثل في حضارتها العثمانية التي بسطت نفوذها إلى دول أوروبا الشرقية وإفريقيا فجعلت منها إمبراطورية متعددة الأعراق والثقافات، وبالتالي يقتضي على السياسة الخارجية التركية اتخاذ مسارها ضمن هذا الامتداد لتعزيز ديناميكيتها. ولا يكتفي "أحمد داوود أوغلو" بسرد مميزات موقع تركيا، بل إنه يوصي بمجموعة من الأدوات التي يمكن لتركيا أن تتحرك بواسطتها لمد تأثيرها، وبالتالي تحقيق مصالحها القومية العليا في البيئة الدولية.

ب. كتاب عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، يرتكز هذا العمل الأكاديمي على نظرية "الواقعية الكلاسيكية الجديدة" التي تدرس تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية وتأثيرها على سلوك الدول خارجيا. ويناقش الكتاب التفاعل بين التحولات الداخلية التي شهدتها تركيا وديناميكية النظام الدولي، وانعكاس ذلك على توجهاتها الخارجية، ما دفعها إلى تبني دور يعزز موقعها في النظام العالمي، تجلى في محاولتها أن تعدد تحالفاتها فتزاوج بين الشرق والغرب، باعتماد مقاربة "الاستقلالية الاستراتيجية" في إدارة علاقاتها الخارجية.

يلتقي كتاب عماد قدورة مع دراستنا بشكل وثيق من خلال اعتمادنا على نظرية "الواقعية الكلاسيكية الجديدة" التي ترفض الفصل بين الداخل والخارج، إلا أنهما يختلفان في الحقبة الزمنية محل الدراسة، فبينما يغطي كتاب عماد قدورة نطاقا زمنيا أوسع بتفصيله عدة عوامل مؤثرة على السلوك الخارجي، اكتفى طرحنا بدراسة الفترة 2018م-2025م، مع توجيه التركيز التحليلي نحو تفاعل شكل نظام الحكم والأزمة الاقتصادية وتوجهات السياسة الخارجية.

ج. مقال Mehmet Furkan Ergul and Shun-Wen Wang، **Understanding Türkiye's Changing Role Based On President Erdoğan's Post-2014 Narrative**، ربط الباحثان من خلال هذا المقال دراسة تصورات دور تركيا بتحليل خطابات الرئيس "رجب طيب أردوغان"، بالاستناد إلى نظرية "الدور" ومنهج "تحليل الخطاب"، وقد أشارا في هذه الدراسة إلى مجموعة من الأدوار التي اضطلعت بها تركيا، بداية من مرحلة دورها كدولة تربط بين الشرق والغرب، وصولا إلى مرحلة تشكيل دورها التي تحاول فيها أن تحقق استقلاليتها انطلاقا من رؤيتها الذاتية.

تتقاطع دراساتنا من خلال اعتمادنا على نظرية "الدور" لفهم السلوك التركي وسعيه نحو الاستقلالية، إلا أن الاختلاف يكمن في أن دراسة "محمد فرقان إرغول" و"شان وان وانغ" قد

اعتمدت على تحليل الخطاب الرئاسي لاستنتاج موقع تركيا في النظام العالمي، إلا أن رسالتنا حاولت اختبار الدور في ممارسته العملية، بتتبع الأحداث الخارجية التي صاحبت التحول المؤسسي، مع تبيان كيف اصطدم هذا الدور بالأزمة الاقتصادية.

د. مقال حفيظة طالب، **التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي**، استعانت الباحثة في دراستها باقتراب "صنع القرار" و "نظرية الواقعية الجديدة"، وجادلت بأن التحول في طبيعة نظام الحكم باعتماد نموذج الحكومة الرئاسية لم يكن مجرد تعديل دستوري، بل إنه أسس واقعا جديدا تخلت فيه تركيا عن مبدئها في تصفير المشاكل، لصالح اعتماد القوة الصلبة في تحقيق مصالحها الوطنية.

ينسجم الطرح الوارد في هذه الدراسة مع ما ذكر في رسالتنا من حيث الربط المباشر بين التحول إلى النظام الرئاسي والنزوع إلى استخدام القوة الصلبة كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبالتالي التخلي عن مبدإ "تصفير المشاكل"، إلا أن ما يميز دراستنا هو عمقها في تحليل التحول وأثره على القرار الخارجي، علاوة على تحليل دور المحدد الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية، وهو ما لم يرد في طرح دراسة حفيظة طالب، وهكذا فإن دراستنا قد قدمت رؤية مركبة دمجت بين العامل المؤسساتي والعامل الاقتصادي وتفاعلهما معا.

10. جدة الدراسة وأصالتها العلمية:

أ. تبرز القيمة المضافة الأولى في أن دراستنا قد أفردت بحثا مستقلا يربط ضمن علاقة سببية بين شكل النظام السياسي والأزمة الاقتصادية كمحددين داخليين موجهين للسياسة الخارجية التركية، وبهذا تكون رسالتنا قد تجاوزت خلو الساحة الأكاديمية من مذكرات علمية تتناول هذا الموضوع.

ب. من خلال ما اطلعنا عليه من مقالات ودراسات منشورة على الأنترنت، تتجلى أصالة رسالتنا في أن بعضا من هذه الأعمال العلمية أبرز التغير الذي لحق بوزارة الخارجية إثر

التحول إلى النظام الرئاسي لكن دون الاعتماد على دراسة حالات معمقة، أما البعض الآخر فاستعرض الأحداث الخارجية التي واكبت الحضور التركي في الفترة محل الدراسة، لكن دون ربطها بشكل تحليلي مباشر بتغير نظام الحكم إلى الرئاسي.

ج. تظهر جدة موضوعنا في كونه من أولى الدراسات التي غطت الفترة الممتدة من عام 2018م إلى غاية عام 2025م.

11. صعوبات الدراسة:

إن ندرة المراجع الأكاديمية التي تربط بين متغير التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا ومتغير السياسة الخارجية، شكلت إحدى العقبات التي واجهت عملية البحث، إذ ركزت أغلب المراجع على دراسة التحول إلى نموذج الحكومة الرئاسية بوصفه حدثا سياسيا ودستوريا منفصلا، ومنها ما ناقش السياسة الخارجية في الفترة 2018م–2025م بمعزل عن هذا التغير، فيما اكتفت أخرى بذكر أن التحول بالفعل قد أحدث تغييرا في السياسة الخارجية دون تحليل كيفية تأثيره في عملية صنع القرار، وهو ما تطلب جهدا كبيرا لفهم العلاقة بين هذين المتغيرين وتفسير التفاعل بينهما.

كما واجهت الدراسة صعوبة في إيجاد مراجع تبحث في تأثير متغير الأزمة الاقتصادية على سلوك صانع القرار على الصعيد الخارجي، علاوة على الصعوبة في إيجاد الإحصائيات والأرقام التي تغطي فترة الدراسة، وقد ترتب عن ذلك نقص المعلومات التي تساهم في تعميق التحليل.

12. هيكلة الخطة:

للإحاطة بالموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول. في الفصل الأول تتناول الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع بغية تسهيل تحليل الظاهرة محل الدراسة وتجنب الغموض

والخلط أثناء التحليل، يتضمن هذا الفصل مبحثين، تناول المبحث الأول تحديد ماهية متغيرات الدراسة الثلاث: النظام الرئاسي، الأزمة الاقتصادية، والسياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فعرضت فيه النظريات التي مكنت من تحليل الظاهرة، فتم توظيف المقاربات التي أبرزت مركزية العوامل الداخلية في رسم مسار السياسة الخارجية، وهذه النظريات هي "نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة" و"نظرية الدور".

يعنى الفصل الثاني والذي جاء في ثلاثة مباحث بالجانب التطبيقي لتأثير نوع النظام السياسي الذي اعتمدته تركيا بعد التعديل الدستوري 2017م "النظام الرئاسي"، درس المبحث الأول النقاش التاريخي والدوافع التي أدت إلى تبني هذا النوع من الأنظمة، كما تطرق إلى تشريح بنية النظام السياسي التركي الحالي، عالج المبحث الثاني ظاهرة استحكمت في السياسة التركية وهي ظاهرة "الشخصنة" وحللها أكاديميا، وأخيرا ركز المبحث الثالث على فهم عقيدة الأمن القومي التركي بعد الائتلاف الذي جمع حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في "تحالف الشعب".

اهتم الفصل الثالث من الدراسة بتحليل متغير الاقتصاد كعامل ضاغط على صانع القرار لتسخير موقعه كصانع للسياسة الخارجية لتحويلها إلى أداة لخدمة الاستراتيجيات الكبرى للدولة، وقد قسم هذا الفصل هو الآخر إلى مبحثين، تناول المبحث الأول تشخيص الأزمة الاقتصادية التركية بقراءة أسبابها وتداعياتها، أما المبحث الثاني فدرس توضيح العلاقات الدولية لتركيا مع الدول العربية ممثلة في السعودية ومصر من مرحلة الاستقطاب إلى مرحلة التهدئة.

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية والأطر النظرية لدراسة العلاقة بين الداخل والخارج

تمهيد:

تسهم العوامل الداخلية في فهم تصرفات الدولة على الصعيد الخارجي، حيث إن عملية صنع القرار الخارجي تتشكل نتيجة تظافر عدة عناصر، منها ما هو مؤسسي مثل نوع النظام السياسي المعتمد في الدولة، ومنها ما هو بنيوي مثل الاقتصاد، لتتفاعل فيما بينها وتوجه مسار العملية السياسية.

يأتي الفصل الأول الذي نقدمه في مبحثين، أوله مفاهيمي وهو بمثابة الأساس حددنا فيه متغيرات الدراسة والتي هي: الأنظمة السياسية الأربعة بخصائصها ومحاسنها ومساوئها، صحيح أن جزء من دراستنا يركز على النظام الرئاسي لكننا ارتأينا أن نضع أرضية للمقارنة لفهم خصوصية التحول المؤسسي وتأثيره على عملية صنع القرار، إضافة إلى أن تركيا مرت بتلك الأنواع الثلاث من الأنظمة السياسية –البرلماني وشبه الرئاسي ثم الرئاسي حاليا– باستثناء النظام المجلسي الذي اعتمدت عليه في تنظيم عمل سلطاتها، فبعد سقوط الخلافة العثمانية اختارت تركيا دستورا مدنيا مستوحى من الدستور السويسري، وبعد إعلان الجمهورية وانتخاب "كمال أتاتورك" بدأ التحول نحو النظام البرلماني، ثم شهدت تركيا الكثير من التطورات السياسية التي استهدفت بنية نظامها السياسي. في المطلب الثاني، استعرضنا ماهية الأزمة الاقتصادية باعتبارها مؤثرا ضاغطا على الدول يلزمها بترتيب أولوياتها الوطنية، مع تصنيف أنواعها وذكر أسبابها المؤدية إليها. أخيرا، في المطلب الثالث، تناولنا المتغير المتأثر بهذين المحددين المتمثل في السياسة الخارجية، فتناولنا التعريفات المقدمة لها وخصائصها وأهدافها الإستراتيجية والسبيل المؤدي إلى تحقيق ما تصبو إليه.

بعد تحديد الإطار المفاهيمي، جاء المبحث الثاني مبرزا مجموعة من النظريات المفسرة لكيفية تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية، رجحنا أن من أفضل النماذج التي تساعد على التحليل نظرية "الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، التي ترى أن السياسة الخارجية دائما ما

تكون مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية معا وهذا كمطلب أول، كمطلب ثانٍ تشكل نظرية "الدور" إطارا متمما لتفسير سلوكيات الدولة خارجيا وتأكيدها على تفاعلها مع العوامل الداخلية.

1.1 المبحث الأول: إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

يخصص هذا المبحث لضبط مفاهيم متغيرات الدراسة، والذي يمثل الخطوة الأولى لأي بحث علمي، فلا يتأتى فهم الموضوع دون توضيح مقصود المصطلحات الأساسية. بناء على ذلك، سنتناول بالتعريف والشرح كلا من الأنظمة السياسية والأزمة الاقتصادية والسياسة الخارجية.

1.1.1 المطلب الأول: ماهية الأنظمة السياسية

يمثل النظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي، وهو يتكون من مجموعة من المؤسسات الرسمية المتمثلة في السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، التي تتحدد اختصاصاتها من خلال الدستور الذي ينظمها ويبين طبيعة العلاقة بينها، ومن مجموعة من المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية والنقابات التي تحدد النصوص التشريعية طبيعة عمل كل منها. وهو لا يتشكل فقط بمجموعة من النصوص القانونية الجامدة، بل كثيرا ما يفرض الواقع أن تتفاعل بنية النظام السياسي مع العادات الاجتماعية مثل الثقافة السياسية، وهكذا يصبح النظام السياسي خليطا بين عناصر مختلفة "لوائح، تشريعات، وأعراف اجتماعية".

وهذا ما ذهب إليه "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger في تعريفه للنظام السياسي بأنه: "مجموعة الهياكل الأساسية للمنظومة الاجتماعية، المعتمدة على القانون أو عرف مجموعة من البشر، فضلا عن كونه تمثيلا اجتماعيا مقيما يسمح لنا بالتأكد من مراعاة قيم الجماعة التي تعد أساس وجودها"[1]. وتبعا لذلك، تحرص الدول على إرساء نظام يتواءم وظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحقيق الاستقرار المجتمعي وتفعيل

[1] سعيد بو الشعير، ***القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.2، ط.12، 2013)، ص. 6.

عمليات الإدارة لضمان كفاءتها وفاعليتها وتكيفها مع التحولات الطارئة[1]، ومن أهم أشكال النظم السياسية، لدينا: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، النظام شبه الرئاسي، ونظام حكم الجمعية.

1.1.1.1 النظام البرلماني

يمكن تناول مفهوم النظام البرلماني من خلال:

أ. **تعريفه:** تعتبر بريطانيا هي مهد النظام البرلماني، ومنها امتد إلى بقية دول العالم، وقد قدمت لهذا النظام مجموعة من التعريفات وهي كالآتي:

عرفه الدكتور الجرف بأنه: "نظام الحكم الذي يقوم على قاعدة المساواة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث يكون أمر التوجيه السياسي للشؤون العامة للدولة نتيجة تعاون كامل بين البرلمان ورئيس الدولة عن طريق الوزارة المسؤولة أمام ممثلي الشعب".[2]

يعرف الفقه النظام البرلماني بأنه: "نظام الحكم الذي يقوم على مبدأ الفصل النسبي بين السلطات، مع كفالة مبدأ التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي تسود في هذا النظام المساواة بين السلطات دون سيطرة إحداها على الأخرى، في إطار من التعاون والرقابة بينهما"[3].

"هو شكل من أشكال الحكم الديمقراطي، يتولى فيه الحزب الحائز على أكبر تمثيل في البرلمان تشكيل الحكومة، ويصبح زعيمه هو رئيس الوزراء، وتناط بأعضاء البرلمان الذين

---

[1]Hayri Keser, Mehmet Altunkaya, "Cumhurbaşkanlığı Hükümet Sistemi ve Yasama Yürütme Dengesi: Türkiye Örneği," ***Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi***, no. 58, (2025), p. 243.

[2]هاني علي الطهراوي، ***النظم السياسية والقانون الدستوري*** (عمان: دار الثقافة للنشروالتوزيع، ط.1، 2008)، ص. 249.

[3]"النظام البرلماني"، ***الميزان***، (2021)، **https://share.google/H9lgw0CGN6eEd8hs7**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25 جانفي 2026، 11:27).

يعينهم رئيس الوزراء ممارسة مهام السلطة التنفيذية، ويتم عزل رئيس الوزراء في حال فقد دعم أغلبية الحزب الحاكم أو ثقة البرلمان"[1].

يعد البرلمان هو الجهة المحورية في هذا النظام ومن أغلبيته تنبثق الحكومة، وتبرز هنا خاصية "ثنائية السلطة التنفيذية" كسمة جوهرية تجمع رئيس "الدولة" أو "الملك" الذي يسود ولا يحكم، الأمر الذي يجعل من مهامه شكلية ودوره رمزيا مما يعفيه من الخضوع للمساءلة، و"الحكومة" التي يكون رئيس وزرائها هو القائد الفعلي للسلطة التنفيذية، فتمارس اختصاصاتها كاملة تحت رقابة الهيئة التشريعية، وتكون مسؤولة عن أعمالها أمام البرلمان لدرجة السقوط في حال سحب ثقته منها.[2]

ب. **مزاياه:** من مزايا هذا النظام لدينا:

-ضرورة محافظة الحكومة على دعم الأغلبية، مما يجعلها شفافة ومسؤولة وخاضعة للرقابة التشريعية.

-المرونة في تغيير القيادة؛ فإذا فقدت الوزارة دعم البرلمان أمكن استبدالها بسرعة دون انتظار انتهاء فترتها المقررة.

-التنسيق القوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

-وجود حكومات ائتلافية تضمن تمثيلا أوسع لمجموعات سياسية أو اجتماعية متنوعة.

---

[1] Britannica Editors, "Parliamentary System",***Encyclopædia Britannica***, **https://www.britannica.com/topic/parliamentary-system**, (accessed in January 25, 2026, 11:35).

[2] محمد أحمد محمد، خالد الخير، "تكوين السلطة الإجرائية في النظام البرلماني"، ***مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية***، ع.1، (2025)، ص ص. 941، 942.

ج. **مساوئه:** أما من عيوبه:

-احتمال عدم استقرار الحكومة؛ فعندما تكون الأحزاب ضعيفة أو الائتلافات هشة قد تحدث تغييرات متكررة في الحكومة أو انتخابات مبكرة.

-تركيز سلطة الحزب؛ إذ يهيمن الحزب الغالب على عملية اتخاذ القرار مما يضعف رقابة المعارضة.

-غياب الفصل الواضح بين السلطات، خاصة إذا كانت آليات الموازنة والرقابة ضعيفة.

-الاعتماد على الانضباط الحزبي؛ إذ تعتمد الوزارة ورئيس الوزراء بشكل كبير على تماسك الحزب ودعم البرلمان، مما قد يضغط على القرارات السياسية لتحقيق التماسك السياسي[1].

1.1.1.2 النظام الرئاسي

يتطلب الوقوف على ماهية النظام الرئاسي التطرق إلى:

أ. **تعريفه:** قدمت لهذا المفهوم أيضا عدة تعريفات نستعرض منها:

"أنه ذلك النظام الذي يتقرر فيه للرئيس الرجحان في كفة ميزان السلطات".[2]

"هو ذلك النظام الذي يقوم على أساسين، يتمثل الأساس الأول في أن يكون هناك مساواة بين السلطات من ناحية المصدر؛ بحيث يكون رئيس السلطة التنفيذية والبرلمان منتخبان من جهة واحدة وهي "الشعب"، ويتعلق الثاني بالتخصص الوظيفي؛ بمعنى أن كل هيئة تضطلع

[1]"Parliementary System of Government: Concept, Characteristics, and Examples", ***Artikel KPU Kab. Jayawijaya***, (2025), **https://share.google/sJl0rRuC1TEai2ul2,** (accessed in March 3, 2026, 11:00).

[2]عمر محمد حسين محمد، ***النظام الرئاسي وفق دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م***، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في القانون (جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا، 2018)، ص. 3.

بمهامها، فيتولى البرلمان وظيفة التشريع، ويمارس الرئيس وظائف السلطة التنفيذية، ويختص القضاء بالفصل بين النزاعات"[1].

"هو نظام الحكم الذي يرتكز على الفصل التام بين السلطات العامة في الدولة "التشريعية والتنفيذية والقضائية"، بحيث تكون كل منها مستقلة استقلالا كاملا في ممارسة اختصاصاتها المحددة بموجب الدستور، يمنح هذا النظام رئيس الدولة سلطات واسعة، إذ تناط به جميع مظاهر السلطة التنفيذية".[2]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأساس الذي تطور عنه النظام الرئاسي، وقد استمد هذا النظام اسمه من رئيس الجمهورية، إذ رأى واضعو الدستور الأمريكي تقوية مركز الرئيس ودعم سلطته الفعلية من خلال حصر الوظيفة التنفيذية بين يديه، مستندا في ذلك إلى انتخابه من قبل الشعب مباشرة مما يضفي على قراراته التي يتخذها باسم إرادة الشعب طابع الشرعية، وهكذا على عكس مكانة الرئيس أو الملك الشرفية في النظام البرلماني، فإن الرئيس في نظام الحكومة الرئاسية يباشر مهامه على نحو فعلي، ويملك سلطات فعالة وحقيقية في شؤون الحكم[3].

ب. **سماته:** يتميز النظام الرئاسي ب:

خاصية" أحادية السلطة التنفيذية"؛ ففي هذا النظام يجمع رئيس الجمهورية بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، لتتركز في يده كل مهام السلطة التنفيذية، أما الوزراء الذين يشكلون

---

[1] حيدر بسام، بودريوة حمو، ***النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022-2023)، ص. 24.

[2] الطهراوي، مرجع سابق، ص. 262.

[3] زين الدين لحسن جباري، "الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية"، ***مجلة القانون العام الجزائري والمقارن***، م.6، ع.2، (2020)، ص. 47.

الحكومة فهم مجرد معاونين يعينهم الرئيس وبمقدوره بحكم الدستور أن يحاسبهم ويعفيهم من مناصبهم، وله أن يشاورهم متى شاء دون أن يكون ملزما بآرائهم[1].

سمة "توازن السلطات واستقلالها عن بعضها"؛ فلا يمكن لرئيس الجمهورية أن يدعو البرلمان إلى عقد جلساته في الظروف العادية ولا إلى إرجاء اجتماعاته أو فض دوراته أو حل أحد المجلسين، كما لا يجوز التدخل في انتخاب مجلس النواب ولا تعيين أي عضو فيه[2].

بالمقابل فإن السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية من حيث عدم إمكانية الجمع بين الوزارة والبرلمان، فلا يتدخل البرلمان في وظائف الهيئة التنفيذية لأنها ملك للرئيس وحده، كما لا يستطيع أي عضو في البرلمان استجواب الوزارة أو طلب طرح الثقة منها أو من أي عضو فيها، ذلك أن الوزراء مسؤولون أمام الرئيس فقط.[3]

ج. **محاسنه:** من بين محاسن هذا النظام:

-الرؤساء مفوضون من الشعب مما يمكنهم من أحذ زمام المبادرة في وضع أجندة التشريع.

-السرعة في اتخاذ القرار مما يمكنهم من التحرك بمرونة.

-بفضل الفصل الصارم بين السلطات يتأتى للسلطة القضائية أن تؤدي مهامها بفعالية، خاصة ما تعلق منها بصلاحية الرقابة على دستورية القوانين وحماية حقوق الأقليات.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 48.

[2] محمد خيري، سفيان بوفلجة، ***مبدأ الفصل بين السلطات بين النظام الرئاسي والبرلماني***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق (المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة: معهد الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021)، ص. 22.

[3] سـينـاء علي محمود، "التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسـي في العراق"، ***Tikrit Journal for Political Sciences***، م.2، ع.35، (2024)، ص. 220.

د. عيوبه: لكن من مساوئه:

-الجمود التشريعي؛ ففي حال وجود انقسام بين الرئيس ممثل السلطة التنفيذية والبرلمان سيفضي ذلك إلى فشل تمرير مشاريع قوانين الرئيس وامتناع الأخير عن توقيع قوانين البرلمان.

-تبادل الاتهامات بين السلطتين في حال فشل برامج السياسات العامة، فتلقي كل هيئة بمسؤولية الفشل على عاتق الأخرى.

-نتيجة تقوية النظام الرئاسي لمركز رئيس الجمهورية لا سيما في شقها المتعلق بعدم مسؤولية رئيس الجمهورية أمام البرلمان، وباعتباره صانع السياسات الأول في الدولة فإن ذلك سيفضي إلى ضعف الانضباط الحزبي[1].

1.1.1.3 النظام شبه الرئاسي

توضيحا لهذا النوع من الأنظمة، نعرض ما يلي:

أ. **تعريفه:** برز هذا النظام في فرنسا مع قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958م، ومن بين التعريفات التي وضعت له:

تعريف ل "روبرت إلجي" Robert Elgie بأنه: "نظام يتميز بوجود رئيس منتخب شعبيا، ورئيس وزراء تكون حكومته مسؤولة سياسيا أمام البرلمان"[2].

---

[1]"Advantages, Disadvantages, and Challenges of Presidential and Parliamentary Regimes", ***Introduction to Political Science,*** OpenStax, **https://share.google/LkF7vl8Wy7LZWQVpc** (accessed in March 3, 2026, 12:00).

[2]Jenny Åberg, Thomas Sedelius, "A Structured Review of Semi-Presidential Studies: Debates, Results and Missing Pieces," ***British Journal of Political Science,*** 50, no. 3, (2020), p. 1111.

يستقر موريس دوفرجيه في تعريفه للنظام شبه الرئاسي على ثلاثة معايير يلخصها في: "وجود رئيس منتخب من قبل الشعب بواسطة الاقتراع العام، أن يمتلك هذا الرئيس صلاحيات لها وزن تميزه عن مكانة الرئيس الشكلية في ظل النظام البرلماني، وثالثا أن يقابله رئيس وزراء ووزراء يمتلكون السلطة التنفيذية وهم خاضعون لمساءلة البرلمان"[1].

ب. **خصائصه:** تتجلى سمات هذا النظام في مجموعة من الخصائص:

-وجود سلطة تنفيذية مزدوجة يقودها كل من رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة على المستوى الدولي، يعد قوة أساسية في الحكم وهو مسؤول أمام الشعب، وحكومة مسؤولة أمام البرلمان تقوم بوضع السياسات، تتولى منصبها بعد تصويت بالثقة وتترك المنصب بعد تصويت بحجب الثقة[2].

-الفصل المرن بين السلطات؛ إذ يمكن للسلطة التنفيذية أن تتدخل في جدول الأعمال التشريعي من خلال مشاريع القوانين، كما يمكن لأعضاء الحكومة مثل رئيس الوزراء أو الوزراء أن يكونوا أعضاء في الهيئة التشريعية[3].

-آلية التوازن والرقابة؛ يمكن لكل جهاز من أجهزة الدولة تقييد صلاحيات الأجهزة الأخرى، مما يخلق نظام توازن يحول دون تعزيز سلطة واحدة على حساب الأخرى[4].

---

[1] Darko Simovic, "The Definition of Semi-Presidential Regime-Reformulated", ***World Congress of the International Association of Constitutional Law,*** no. 7, (2007), p. 3.

[2]Esra Eksoy, Vehbi Alpay Günal, "Comparative Study on the Semi-presidential Government System: the Study of the Russian Federation and Post-communist Poland", ***Journal of Human and Social Sciences***, 6, (2023), p. 489.

[3]Loc. cit.

[4]Ibid, p. 489, 490.

ج. العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل النظام شبه الرئاسي

تقوم العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على أساس التعاون المتبادل، وهو هنا يختلف عن النظام الرئاسي. ومع ذلك، فإن كون الرئيس رئيس الدولة ويُنتخب مباشرة من الشعب يشبه ما هو موجود في النظام الرئاسي[1].

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر وجود رئيس الدولة ومجلس الوزراء معًا من السمات المشابهة للنظام البرلماني. ومع ذلك، يختلف هذا النظام عن النظام البرلماني من حيث الشرعية الديمقراطية، ففي حين أن البرلمان هو المصدر الوحيد للشرعية في النظام البرلماني، فإن انتخاب الرئيس من قبل الشعب في النظام شبه الرئاسي يوفر شرعية مزدوجة[2].

علاوة على مشاركة السلطة التنفيذية في عملية سن القوانين عبر مشاريع القوانين، قد يحدث تفاعل بين السلطتين في النظام شبه الرئاسي بشأن قضايا مثل الميزانية والاتفاقيات الدولية. وبما أن هناك فصلًا مرنًا للسلطات في هذا النوع من النظام، فإن أعضاء الحكومة هم أيضًا أعضاء في الهيئة التشريعية[3].

د. **سماته:** من مزايا هذا النظام:

-لا يلتزم بالشروط الصارمة لانتظار انتهاء ولاية رئيس فقد شرعيته كما هو الحال في النظام الرئاسي، إذ لا يضطر البرلمان لإزالته من المنصب بشكل مباشر[4].

-تسمح الهيكلية التنفيذية المزدوجة بوجود ثقافة التوافق والتسوية، إن الرئيس يشغل موقعًا أقوى مقارنة بالنظام البرلماني فلديه سلطة حل البرلمان، وهي سلطة لا يمتلكها حتى الرئيس في

---

[1]Ibid, p. 491.

[2]Loc. cit.

[3] Andriy Tyushka, "Semi-Presidential System", ***In the Max Planck Encyclopedia of Constitutional Law***, p. 11.

[4]Eksoy, Günal, Op. cit, p. 491.

الولايات المتحدة الأمريكية، ما يجبر الحكومة على التوافق والتعاون ويمنع نشوء حكومات غير مستقرة[1].

–وعلى العكس، في الدول التي تقل فيها ثقافة التوافق، فإن مشاركة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية مع الحكومة قد تخلق بيئة من الاضطراب في حال حدوث خلافات محتملة بين الجانبين، وقد تؤدي إلى شلل النظام السياسي[2].

هـ. **مساوئه:** أما عن عيوبه:

–وجود خطر تقويض استقلالية السلطة التشريعية عندما يكون أعضاء الحكومة أيضًا أعضاء في البرلمان. وبهذا، قد تتأثر السلطة التشريعية بالحكومة في سن القوانين. كما أن الطبيعة المتشابكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قد تجعل من الصعب على البرلمان ممارسة الرقابة الفعلية على السلطة التنفيذية. إضافةً إلى ذلك، يمكن تدارك أي أزمة بين السلطتين من خلال تصويت الثقة أو حل البرلمان، ويكون لوجود مجلس شيوخ يتم انتخابه من قبل الهيئات المحلية أثر مهم في معالجة هذه الأزمة[3].

1.1.1.4 النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية البرلمانية

هنا سيتم التطرق إلى تعريف هذا النظام والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظله

أ. **تعريفه:** تعد سويسرا النموذج الكلاسيكي لنظام حكم الجمعية، وقد تم تعريفه بأنه:

[1]Loc. cit.

[2]Loc. cit.

[3]Ibid, p. 492.

"ذلك النظام الذي تخضع فيه السلطة التنفيذية خضوعا تاما للسلطة التشريعية، بحيث تعتبر السلطة التنفيذية مجرد هيئة تابعة للبرلمان تخضع لتوجيهه وإشرافه".[1]

تعتبر الهيئة التشريعية في ظل نظام حكومة الجمعية النيابية هي صاحبة الاختصاص الأصيل، كونها هي من تصدر القوانين والتعليمات وترسم السياسات، وما على أعضاء هيئة الحكومة إلا تنفيذها. يتكون الجهاز التنفيذي من وزراء ورئيس دولة يعينهم البرلمان وله كامل الصلاحية في أن يعفيهم من مناصبهم، بل وله حتى حق تكليفهم بمهام وسحبها منهم. وهم مسؤولون سياسيا أمامه وعليهم تقديم تقارير دورية تتضمن حصيلة أعمالهم.[2]

1.1.1.5 **التعريف الإجرائي:**

وبما أن جزءا من دراستنا يركز على تأثير النظام الرئاسي في تركيا، وجب الانتقال من التأصيل النظري إلى تعريف النظام الرئاسي إجرائيا ضمن السياق التركي؛ فهو ذاك النظام الذي يركز صلاحيات السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، فيكون هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن معا، فيتمتع بحيازته على صلاحيات واسعة تشمل تعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم، حيث يعتبر هؤلاء مجرد منفذين لبرامج الرئيس صانع السياسة العامة للبلاد ويكونون مسؤولين أمامه فقط. وقد انتقلت تركيا إلى هذا النظام بموجب الاستفتاء الدستوري الذي جرى يوم 16-04-2017م ودخل حيز التنفيذ يوم 24-06-2018م.

---

[1] سام سليمان دله، ***مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية*** (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 325.

[2] فتاح شباح، "موقع السلطة التنفيذية في النظام المجلسي: النظام السياسي السويسري أنموذجاً"، ***مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية***، م.5، ع.1، (2022)، ص ص. 113-115.

1.1.2 المطلب الثاني: ماهية الأزمة الاقتصادية

للإحاطة بمفهوم الأزمة الاقتصادية، فلا بد من الوقوف على تعريفها وأنواعها وأسبابها

1.1.2.1 **تعريف الأزمة الاقتصادية:** تعددت التعاريف المقدمة للأزمة الاقتصادية، ويمكن إجمالها في:

أ. **التعريف العام:** فهي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما تعبر أيضا عن مرحلة تباطؤ النشاط الاقتصادي، تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ولمعدل النمو وارتفاع معدل البطالة.[1]

ب. **التعريف التاريخي:** في عام 1937م عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها خلل فادح في العلاقة بين العرض والطلب، وفي السلع والخدمات ورؤوس الأموال.[2]

ج. **التعريف الديناميكي:** فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد، حيث ينخفض الإنتاج ويقل معدل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة[3]. وهي تنجم في الأساس عن أزمات مصرفية ومالية، وأسبابها الحقيقية تكمن في سلوك الإنسان الاقتصادي وسلوك الصناعة المصرفية وأدواتها المبنية على النقود والتوسع في النقود الائتمانية.[4]

---

[1] عمر قمان، سعيدي بن شهرة، "إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي: الأزمة العالمية 2008-2009 أنموذجاً"، ***مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية***، م.3، ع.1، (2019)، ص. 39.

[2] عثمان أحمد عثمان، "الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة"، ***مجلة القوانين***، ع.94، (2021)، ص. 619.

[3] المرجع نفسه، ص. 621.

[4] المكان نفسه.

1.1.2.2 أنواع الأزمات الاقتصادية:

أ. **الأزمة المصرفية:** وهي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية، ويحدث ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية، وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل حدوث الأزمة، من جهة أخرى تحدث الأزمة المصرفية بفعل مشاكل وتعثرات للبنك، فيعجز عن سداد التزاماته، ما يدفع الحكومة للتدخل لمساعدته والتخفيف من تفاقم الأزمة.[1]

ب. **أزمة أسعار الصرف أو أزمة العملة:** وهي الهجوم المضاربي على العملة، يؤدي إلى انهيار قيمة العملة أو تدخل السلطات للدفاع عنها، عبر استنزاف الاحتياطي أو رفع أسعار الفائدة، يرافقه انهيار في أسعار الصرف ونضوب في احتياطيه. في الأوقات التي تحدث فيها أزمات سعر الصرف تتأثر أسعار الفائدة، ما يؤثر على قدرة المصارف في الإقراض أو قبول الودائع.[2]

ج. **أزمة سوق الأوراق المالية:** انهيار مفاجئ وسريع في أسعار الأسهم، تحدث عندما يتم الإقبال بشكل كبير ومفاجئ على بيع الأوراق المالية من قبل حاملي هذه الأوراق في فترة زمنية محدودة، تؤدي هذه العملية إلى أضرار كبيرة بالمنشآت والمنظمات فتنخفض أسعار أسهم هذه المنظمات، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لها مما يدفع إلى انهيارها. ويتحقق هذا النوع من الأزمات عند وجود أزمة في أسواق المال، تتسبب في ضعف قدرة الأسواق على أداء دورها بفعالية، مما يعكس آثارا سلبية كبيرة تمتد للاقتصاد الحقيقي[3].

---

[1] عثمان، مرجع سابق، ص ص. 645، 646.

[2] المرجع نفسه، ص. 647.

[3] المرجع نفسه، ص. 648.

د. **أزمة المديونية أو أزمة الديون الخارجية:** تحدث هذه الأزمة عندما تعجز الدولة عن سداد خدمات ديونها الخارجية من الأقساط والفوائد، وتعلن عن عدم مقدرتها على خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة.[1]

1.1.2.3 أسباب الأزمات الاقتصادية:

يمكن تصنيف مسببات الأزمات الاقتصادية على النحو التالي:

أ. **التنسيق بين اللاعبين ونبوءة التحقق الذاتي:** غالبا ما يلاحظ أن الاستثمار الناجح يتطلب من كل مستثمر في السوق المالية تخمين ما سيفعله المستثمرون الآخرون، وقد قارن "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes الأسواق المالية بلعبة مسابقة الجمال، حيث يحاول كل مشارك التنبؤ بالنموذج الذي سيعتبره المشاركون الآخرون الأكثر جمالا. علاوة على ذلك، في كثير من الحالات يكون لدى المستثمرين حوافز لتنسيق خياراتهم، على سبيل المثال، الشخص الذي يعتقد أن المستثمرين الآخرين يرغبون في شراء الين الياباني بكثافة قد يتوقع ارتفاع قيمة الين، وبالتالي يكون لديه حافز لشراء الين أيضا، وعلى نحو مماثل، فإن المودع في البنك الذي يتوقع أن يسحب المودعون الآخرون أموالهم قد يتوقع فشل البنك وبالتالي يكون لديه الحافز للانسحاب أيضا، ويسمي الاقتصاديون الحافز لتقليد استراتيجيات الآخرين ب"التكامل الاستراتيجي"، لذلك ينظر إلى الأزمات المالية في بعض الأحيان على أنها حلقة مفرغة يتجنب فيها المستثمرون بعض المؤسسات أو الأصول لأنهم يتوقعون أن يفعل الآخرون ذلك.[2]

---

[1] المكان نفسه.

[2] وليد عبد مولاه، "الأزمات المالية والاقتصـــادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومســـبباتها"، ***المعهد العربي للتخطيط***، ع.167، (2024)، ص. 13.

ب. **الرافعة المالية:** كثيرا ما يُستشهَدُ بالرافعة المالية –والتي تعني الاقتراض لتمويل الاستثمارات– كعامل مساهم في الأزمات الاقتصادية. عندما تستثمر مؤسسة مالية (أو فرد) أموالها الخاصة فقط فمن الممكن في أسوأ الحالات أن تخسر أموالها الخاصة، ولكن عندما تقترض من أجل استثمار المزيد فمن المحتمل أن تكسب المزيد من استثماراتها، ولكنها يمكن أن تخسر أيضا أكثر مما تملكه. ولذلك فإن الرافعة المالية تعمل على تضخيم العائدات المحتملة من الاستثمار، ولكنها تخلق أيضا خطر الإفلاس، وبما أن الإفلاس يعني فشل الشركة في الوفاء بجميع الالتزامات التي وعدت بها الشركات الأخرى فقد يؤدي ذلك إلى انتشار المشاكل المالية من شركة إلى أخرى[1].

ج. **عدم تطابق الأصول والخصوم:** هناك عامل آخر يعتقد أنه يساهم في الأزمات المالية وهو عدم تطابق الأصول والخصوم، وهو الوضع الذي لا تتم فيه مواءمة المخاطر المرتبطة بديون المؤسسة وأصولها بشكل مناسب. على سبيل المثال، تقدم البنوك التجارية حسابات ودائع يمكن سحبها في أي وقت، وتستخدم العائدات لتقديم قروض طويلة الأجل للشركات. ينظر إلى عدم التطابق بين التزامات البنوك قصيرة الأجل (ودائعها) وأصولها طويلة الأجل (قروضها) على أنه أحد أسباب حدوث تهافت على البنوك. (عندها يصاب المودعون بالذعر ويقررون سحب أموالهم بسرعة أكبر مما يستطيع البنك استرداد حصيلة قروضها)[2].

د. **عدم اليقين وسلوك القطيع:** تؤكد العديد من التحليلات للأزمات المالية على الدور الذي تلعبه أخطاء الاستثمار الناجمة عن الافتقار إلى المعرفة، ويدرس التمويل السلوكي الأخطاء في التفكير الاقتصادي والكمي، وقد أشار المؤرخون إلى أن الأزمات غالبا ما تتبع فترة وجيزة بعد الابتكارات المالية أو التقنية الكبرى التي تقدم للمستثمرين أنواعا جديدة من الفرص المالية. جاءت العديد من الأزمات المالية في أعقاب التغيرات في بيئة الاستثمار الناجمة عن إلغاء

[1] المرجع نفسه، ص. 14.

[2] المكان نفسه.

القيود التنظيمية المالية، ويمكن القول إن انهيار فقاعة "الدوت كوم" في عام 2001م بدأ بـ"الوفرة غير العقلانية" بشأن تكنولوجيا الإنترنت.[1]

هـ. **الفشل التنظيمي:** حيث تحاول الحكومات القضاء على الأزمات المالية أو تخفيفها من خلال تنظيم القطاع المالي. أحد الأهداف الرئيسية للتنظيم هو الشفافية لجعل الأوضاع المالية للمؤسسات معروفة للعامة، من خلال اشتراط تقديم تقارير منتظمة بموجب إجراءات محاسبية موحدة. والهدف الآخر للتنظيم هو التأكد من أن المؤسسات لديها أصول كافية للوفاء بالتزاماتها التعاقدية، من خلال متطلبات الاحتياطي ومتطلبات رأس المال والقيود الأخرى على الرفع المالي، لا سيما من خلال الإجراءات الاحترازية ل"بازل". وقد ألقي اللوم في بعض الأزمات المالية على عدم كفاية التنظيم، وأدت إلى تغييرات فيه من أجل تجنب تكرار ذلك، ومع ذلك فقد تم الاستشهاد أيضا بالتنظيم المفرط كسبب محتمل للأزمات المالية، على وجه الخصوص، تم انتقاد اتفاق "بازل" لأنه يطلب من البنوك زيادة رؤوس أموالها عندما ترتفع المخاطر، مما قد يدفعها إلى تقليل الإقراض على وجه التحديد عندما يكون رأس المال نادرا مما قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية[2].

و. **العدوى المالية والمخاطر النظامية:** تشير العدوى إلى فكرة أن الأزمات المالية قد تنتشر من مؤسسة إلى أخرى، كما هو الحال عندما ينتشر التهافت من عدد قليل من البنوك إلى العديد من البنوك الأخرى. أو من بلد إلى آخر كما هو الحال عندما تنتشر أزمات العملة، أو ينتشر العجز عن سداد الديون السيادية، أو ينهار سوق الأوراق المالية عبر البلدان،، أو عندما يهدد فشل مؤسسة مالية معينة استقرار العديد من المؤسسات الأخرى وهذا ما يسمى بالمخاطر

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص. 15.

النظامية، ومن أمثلة العدوى التي تم الاستشهاد بها على نطاق واسع انتشار الأزمة التايلاندية في عام 1997م إلى دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة.[1]

1.1.2.4 التعريف الإجرائي:

وبالإسقاط على الحالة التركية، وبناء على التعاريف السابقة، يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية التركية بأنها: "اضطراب هيكلي حاد امتد من سنة 2018م، نتيجة تداخل عوامل سياسية واقتصادية، نجم عنها ارتفاع سعر الصرف ومعدلات التضخم وانخفاض في قيمة العملة المحلية، مع تراجع في الاستثمارات الخارجية والعجز عن سداد الديون المستحقة على الحكومة والشركات التركية".

1.1.3 المطلب الثالث: ماهية السياسة الخارجية

إن تحليل السياسة الخارجية لأي دولة، يستدعي الوقوف على ما هو مقصود بالسياسة الخارجية. ومن المعروف أنه لم يتفق الباحثون على وضع تعريف موحد نظرا للتعقيد ودوام التغيير في حقل السياسات المتبعة والأهداف.

1.1.3.1 تعريفها: من بين من قدم تعريفا للسياسة الخارجية لدينا:

أ. "مارسيل ميرل" Marcel Merle الذي يرى أن السياسة الخارجية هي: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود. وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك، يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها، مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية".[2]

---

[1] المكان نفسه.

[2] ولد الصديق محمود، ***مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية*** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص. 18.

ب. "فاضل زكي محمد" يعتقد أن السياسة الخارجية هي: "الخطط التي ترسم العلاقات الخارجية للدول مع غيرها من الدول".[1]

ج. كذلك تعرف السياسة الخارجية بأنها: "مجموع الأفعال التي تقوم بها الدول في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار، ومدخلات النظام، والظروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية".[2]

1.1.3.2 خصائص السياسة الخارجية:

تتسم السياسة الخارجية بمجموعة من الخصائص وهي:

أ. **الطابع الاختياري:** يفاضل صانعو القرار في السياسة الخارجية بين عدة بدائل ممكنة حسب ما تقتضيه المصلحة القومية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وتمر عملية المفاضلة بمرحلتين؛ تجنب الخيارات التي تترتب عنها خسائر سياسية عملا بمبدأ "عدم التعويض"، ثم تقييمها بشكل جامع لمختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية للوصول في النهاية إلى الخيار الأكثر عقلانية[3].

ب. **الطابع الخارجي:** تصاغ برامج السياسة الخارجية داخل أجهزة الدولة، لكنها توجه نحو البيئة الخارجية باعتبارها المختبر الذي يحدد كفاءة السلوك السياسي وقدرته على تحقيق الأهداف المنشودة[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 19.

[2] عامر مصباح، ***تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 20.

[3] Zeynep Paralı, Özlem Demirkıran, "Türk Dış Politikasında Karar Alma Süreci: Poliheuristik Teori ve Rusya–Ukrayna Savaşı," ***Yönetim ve Ekonomi,*** no. 30, (2023), p. 226.

[4] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2016)، https://share.google/QKjPDwTgueKLF2xiF، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 7 مارس 2026، 22:22).

ج. **الطابع الرسمي:** إذ ترسمها جهات رسمية في الدولة ولها الفصل النهائي في توجيهها، وأهم جهاز يضفي الرسمية على السياسة الخارجية هو السلطة التنفيذية، ويمثلها في الغالب رئيس الدولة والجهاز الحكومي بوزرائه باعتبارهم هم من يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة[1].

د. **الطابع الواحدي:** تتمثل السياسة الخارجية في تلك البرامج والخطط التي تصدر عن وحدة دولية "الدولة" تجاه الوحدات الدولية الأخرى، ما يجعلها معبرة عن قرار سيادي موحد وليس انعكاسا لعدة آراء تشتت توجهات الدولة وتضعف صورتها أمام الرأي العالمي[2].

هـ. **الطابع الهادفي:** السياسة الخارجية هي عملية واعية ومقصودة، تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الغايات، تتراوح بين التأثير في الساحة الدولية وتحقيق مجموعة من المصالح الوطنية أو المحافظة عليها، مسخرة في ذلك كافة مواردها المتاحة.[3]

1.1.3.3 أهداف السياسة الخارجية:

يعتبر تحديد أهداف السياسة الخارجية من أصعب الأمور في العلاقات الدولية، وذلك لسمتها المتمثلة في التغير بما يتوافق والتبدلات في بعض العوامل المؤثرة فيها. كما يشكل تحديد هذه الأهداف تحديا، ذلك أن ما قد يعتبر غاية حاليا قد يتحول إلى وسيلة في المستقبل، حتى أن بعض الغايات قد تتطور إلى مبادئ تميز السياسة الخارجية للدولة. فمثلا، فكرة الدينار العربي هي هدف تسعى الدول العربية إلى تحقيقه ضمن إطار سياساتها الخارجية، وهو في نفس الوقت وسيلة إلى تحقيق هدف آخر وهو الوحدة والاندماج السياسي بين الدول العربية، وهذا الهدف قد يتطور إلى مبدأ يميز سياساتها الخارجية.[4]

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] علي محمد شمبش، "مفهوم السياسة الخارجية دراسة الأهداف والوسائل"، ***دراسات في الاقتصاد والتجارة***، (2026)، ص. 26.

إن الهدف الأسمى الذي ترمي الدول إلى تحقيقه من وراء اتباعها لسلوك خارجي معين هو:

أ. **المصلحة الوطنية**[1]: فهو الغاية النهائية والمستمرة للسياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية[2]، وبها تُبَرَّر كل تحركات الدولة في المجال الخارجي[3]، وفي السياسة الخارجية وحسب "توماس روبنسون" Thomas Robinson تتعدد المصلحة الوطنية إلى أكثر من تصنيف:

ب. **المصالح الأولية:** تشمل حماية سيادة الدولة، بالحفاظ على وحدتها الجغرافية وهويتها السياسية والثقافية وحماية أمنها الوطني ضد الاعتداءات الخارجية.

ج. **المصالح الثانوية:** وهي المصالح التي لا تنتمي مباشرة إلى الفئة الأولى ولكنها تساهم فيها، كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم.

د. **المصالح الدائمة:** وهي تلك المصالح الثابتة نسبياً خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغيّر هذه المصالح مع الوقت ولكن بشكل بطيء.

هـ. **المصالح المتغيرة:** وهي المصالح التي قد تعتبر الدولة أنها مصالحها في فترة معينة، والتي قد تشمل مثلاً آراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل مع موقف أو هدف معين، والتي قد تتغير مع تغير دور وموقع هذه الأطراف فيما يخص القرار، أو قد تنتهي بانتهاء الحدث أو القضية المعنية.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 27.

[2] حسام نبيل صلاح الدين مشرف، ***تأثير البيئة الداخلية في تغيير سياسة روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي*** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2020)، ص. 44.

[3] شمبش، مرجع سابق، ص. 27.

[4] مشرف، مرجع سابق، ص. 47.

و. **المصالح العامة:** تمثل هذه المبادئ نوعاً من التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة، كأن تختار موقفاً لصالح تحرير التجارة الدولية.

ز. **المصالح الخاصة:** وتنبع هذه المصالح من المصالح العامة، وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان، كالتأكيد على ضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء توازن معين في ميزان قوى إقليمي.

ويتفق منظرو العلاقات الدولية على تحديد المحتوى الموضوعي لأهداف السياسة الخارجية والتي يمكن أن تجمع في:

-حماية سيادة الدولة وأمنها.

-تنمية مقدرات الدولة من القوة[1].

-زيادة مستوى الثراء والرخاء الاقتصادي للدولة.

-التوسع.

-الدفاع عن إيديولوجية وثقافة الدولة والعمل على نشرها في الخارج.

-تحقيق السلام الدولي[2].

1.1.3.4 أدوات السياسة الخارجية:

تعتمد الدولة لترجمة أهدافها إلى ممارسات فعلية، على جملة من الوسائل، وهي كالآتي:

أ. **الدبلوماسية:** وهي من أهم وسائل السياسة الخارجية[3] التي تدير بها الدولة علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، يتولاها سلك دبلوماسي يعتمد التفاوض أداة لتنفيذ سياسة دولته على

[1] المرجع نفسه، ص. 48.

[2] المرجع نفسه، ص. 49.

[3] شمبش، مرجع سابق، ص. 36.

المستوى الخارجي وتنظيم علاقاتها الدولية[1]. قد تثمر الدبلوماسية نتائج إيجابية ترتقي بالعلاقات الدولية بين البلدان إلى مستوى التعاون الذي قد يتجلى في صورة اتفاقيات أو مساعدات أو تحالفات، وقد تخلف وراءها نتائج سلبية 'الفشل الدبلوماسي"؛ بحيث تتعثر الجهود الدبلوماسية في تحقيق غايات الدول بالطرق السلمية، مما يدفع الدول إلى الحرب كخيار اضطراري لتحقيق أهدافها على المستوى الدولي[2].

ب. **المساعدات الخارجية:** تدرج هي الأخرى ضمن أدوات السياسة الخارجية التي تستعملها الدولة لتحقيق غاياتها، قد تكون في صورة إعانات اقتصادية كالقروض والهبات، أو في صورة تبادل ثقافي وبشري كتوفير أيادي عاملة وخبرات معينة لدولة ما من قبل دولة أخرى[3]. تتعدد الأسباب التي تدفع بالدول إلى منح مساعدات لدول أخرى، وقد حددها "جوزيف فرانكل" Joseph Frankel بالآتي: أن المانح يضمن حليفا له، تغيير سياسة الممنوح الداخلية والخارجية في الاتجاه المرغوب، مساعدة الدولة المستفيدة من الإعانات على تحقيق هدف تعتبره الدولة المانحة متجانسا مع مصالحها[4]. وقد زادت أهمية استعمال المساندات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لعدة عوامل منها:

-محاولة استبدال الاستعمار التقليدي بآخر أساسه التحكم في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة من المساعدات عن طريق التحكم في مصادرها الحيوية.

-محاولة التأثير على الدول لتبني سياسات مرغوب فيها من قبل الدول المعينة[5].

---

[1] جميل حزام يحيى الفقيه، "الدبلوماسية الدولية المعاصرة وتأثيراتها على الدبلوماسية اليمنية"، ***جامعة الملكة أروى***، ع.9، (2017)، ص. 150.

[2] شمبش، مرجع سابق، ص. 39.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص. 41.

[5] المرجع نفسه، ص. 42.

ج. **الأحلاف:** وهو اتفاق بين دولتين أو أكثر، تلتزم الدول بمقتضاه على التعاون وتنسيق السياسات بما يتفق ومصالحهم المشتركة، وتتجه الدول إلى الانخراط في تحالفات عندما لا يتأتى لها أن تحقق الهدف الذي تصبو إليه بمفردها. يكون التحالف نتيجة تداخل المصالح الأولية والدائمة والمتغيرة، واستمراره يعتمد على القوة النسبية لهذه المصالح، وهنا تتكشف حنكة صانع القرار في قراءة الظروف التي توضح له أهمية الارتباط بحلف ما من عدمه[1].

د. **الحرب:** تضع الدول الحرب كآخر وسيلة تحقق بها أهدافها الوطنية على الساحة الدولية، ذلك أن الحرب لا تعود بالنفع على كل الأطراف المتصارعة وذلك جراء عوائدها الضخمة وخسائرها الفادحة، تحاول الدول اللجوء إلى الأدوات السلمية بغية دفع أقل التكاليف، ولا تلجأ إلى الحرب إلا إذا رأت أنه لا مفر من اللجوء إليها، فهناك من القضايا ما لا يحسم إلا بالقوة العسكرية التي تتطلب تجنيد ما أمكن من القدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية وحتى التكنولوجية. "كون أن الدول تحمي مصالحها بالوسائل السلمية والعنف ليس فقط تبعا لاختياراتها، وإنما أيضا نتيجة لظروف موضوعية والتي لا يمكن للدول التحكم فيها"[2].

1.1.3.5 التعريف الإجرائي:

وفي الأخير يمكن إجرائيا تعريف السياسة الخارجية التركية بأنها: "مجموع السلوكيات التي تقوم بها تركيا خارج حدودها، تتضمن خططا ونشاطات ترسم علاقاتها مع الدول وتحدد طريقة تفاعلها بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية وإنجاز أهدافها في ضوء الظروف الدولية القائمة، تتراوح بين التعاون والتكامل أو الصراع واستخدام القوة".

[1] المرجع نفسه، ص ص. 43، 44.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 45، 46.

1.2 المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر لتأثير البيئة الداخلية على القرار السياسي الخارجي

اختص هذا المبحث بتقديم نظريتين ساهمتا في تفسير سلوك الدول خارجيا على ضوء المتغيرات الداخلية، تتمثل الأولى في واحدة من نظريات العلاقات الدولية "نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، التي ربطت محددات البيئة الداخلية بالقرارات السياسية الخارجية، والثانية من نظريات السياسة الخارجية ألا وهي "نظرية الدور"، التي تسعى إلى تقديم تفسير لتحركات الدولة الخارجية، من خلال تصورات الدور التي يضطلع بها صناع القرار في ترجمة لموقع الدولة في النظام العالمي.

1.2.1 المطلب الأول: نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة

تستند أغلب الدراسات في العلاقات الدولية في تحليلها للسياسة الدولية إلى النظرية الواقعية، التي ترى وحسب رائدها "هانز مورجنثارو" Hans Morgenthau أن الطبيعة البشرية التي تغلب عليها الأنانية هي محرك الدول باعتبارها فاعلا رئيسيا في السياسة العالمية، وعلى حد قوله: "في الطبيعة البشرية تجد القوانين الحاكمة للسياسة الدولية جذورها"[1].

تتمحور الواقعية الكلاسيكية حول مفاهيم القوة والمصلحة القومية، وفي ظل بيئة الغالب فيها هو الصراع الدائم والفوضى فإن بقاء الدول هو غاية المنتهى، وفي سبيل الحفاظ عليها لها أن تلجأ إلى كل الوسائل، محكومة بقانون واحد هو قانون المصلحة القومية[2]، في كتابه "السياسة بين الدول" يعتبر "مورجنثارو" أن: "المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي"[3].

---

[1] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثارو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، ***كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***، جامعة الإسكندرية، (2016)، ص ص. 13، 15، 18.

[2] "المرجع نفسه"، ص ص. 20، 21.

[3] مشرف، مرجع سابق، ص. 45.

على الرغم من التفسير المقبول الذي قدمته الواقعية الكلاسيكية لما يحدث في العلاقات الدولية، إلا أن الواقعية الجديدة التي تمثل أبرز مراحل تطور النظرية الواقعية رفضت أن تكون الطبيعة البشرية هي التي تقود إلى الفهم الصحيح للعلاقات الدولية، وركزت على البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبارها هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها[1].

تدين الواقعية النسقية بالفضل لكتاب "كينيث والتز" Kenneth Waltz "نظرية السياسة الدولية"، إذ يحاجج أن الفوضى هي الخاصية الأساسية والجوهرية للنظام الدولي، وهي التي تخلق ما يسمى "بالمعضلة الأمنية "، ففي غياب سلطة عليا على المستوى الدولي تستطيع أن تفرض النظام والانضباط فإن كل دولة تعتمد على نفسها من أجل ضمان أمنها وبقائها، ولتحقيق ذلك ينبغي عليها الحصول على مزيد من القوة، والقوة هنا هي وسيلة لتحقيق الأمن وليست غاية في حد ذاتها.[2]

وللأحادية التفسيرية لكل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية، قدمت الواقعية الكلاسيكية الجديدة رؤية شاملة تجمع بين المتغيرات المتعلقة ببنية النظام الدولي ومتغيرات البيئة السياسية الداخلية للدولة. صاغ "جيدون روز" Gideon Rose مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة في مقاله المعنون ب"السياسة العالمية" عام 1998م، موضحا معناها فيما يلي: "إن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتضمن صراحة كلا من المتغيرات الخارجية والداخلية". وبهذا فهم يرون أن طموح السلوك الخارجي للدولة يتحدد في المقام الأول بما يتوافق ومكانتها في النسق الدولي وبصفة أساسية بحجم إمكانياتها من القوة النسبية[3]، إضافة إلى عوامل توجدها البيئة المحلية، التي قد تشمل: الإيديولوجية السياسية، النمو الاقتصادي، البنية الاجتماعية،

[1] وهبان، مرجع سابق، ص. 23.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 23، 24.

[3] المرجع نفسه، ص. 39.

نوعية النظام السياسي، السياسة الحزبية، بنية الدولة، قواعد صنع القرار، السمات الشخصية للقادة وتصوراتهم.[1]

1.2.2 المطلب الثاني: نظرية الدور

تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات القديمة نسبيا في علم العلاقات الدولية، وهي تسعى لتفسير السياسة الخارجية لدولة ما من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة القرار وطبيعة فهمهم للنظام الدولي ولدور دولهم داخله.[2]

1.2.2.1 تعريف نظرية الدور: تعرف في السياسة الخارجية بأنها: "الطريقة التي يتصرف بها الفاعلون استنادا إلى مواقعهم"[3].

هذا الدور إما أن يصدر من الخارج، تفرضه أحداث تحتم على الدولة التكيف معها، أو يفرضه تصور النظام العالمي لهذه الدولة، وهكذا فإن على الدولة أن تتفاعل مع فاعلين دوليين "تلقي الدور"[4]. وإما أن يصدر من المستوى المحلي كالمؤسسات ونوع النظام، إلا أن أهم عامل يتمثل في "خصائص القادة"، فرؤية القائد التي تشكلت من خلال التجارب السابقة ومعتقداته وعاطفته وحاجته لاتخاذ القرار، كلها تصنع دور الدولة التي تسعى لانتزاع اعتراف الآخرين بها "ابتكار الدور".[5]

---

[1] عماد قدورة، ***السياسة الخارجية التركية الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2021)، ص. 24.

[2] جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، م.31، ع.3، (2017)، ص. 578.

[3] Mehmet Furkan Ergül, Shun-Wen Wang, "Understanding Türkiye's Changing Role Based On President Erdoğan's Post-2014 Narrative", ***Journal of International Studies***, 6, no. 2, (2022), p. 94.

[4] Loc. cit.

[5] Ibid, p. 95.

يعتبر "هولستي" Kalevi J. Holsti المؤسس الفعلي لنظرية الدور في العلاقات الدولية، وقد حاول عام 1970م إضفاء تعديلات عليها تتجاوز النظرة التقليدية التي تصنف الدول إلى "دول غير منحازة" مثل مصر والهند، و"دول قادة للتكتلات" مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، و"دول تابعة" مثل الدول التي كانت تدور في فلك الدول العظمى، إلى تقديم رؤية تعتبر الأدوار متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي أو في تفسير السياسة الخارجية للدول فرادى[1]، يقول "هولستي": "في السياسة الدولية تعني حقيقة السيادة أن قرارات السياسة الخارجية وإجراءاتها مستمدة في المقام الأول من مفاهيم واضعي السياسات ودورهم، والاحتياجات والمطالب المحلية، والأحداث أو الاتجاهات الحاسمة في البيئة الخارجية"[2].

يرفض "كالفي هولستي" نظريات توازن القوى التي تحصر الدول في تصنيفات محددة، مقسمة إياهم إلى "معتدية" تسعى إلى تغيير الوضع الراهن، و"مدافعة" تسعى للإبقاء على الوضع الراهن، و"موازنة" تحاول أن تمنع أي طرف من الهيمنة، باعتبارها أغفلت المحرك الحقيقي لديناميكيات النظام الدولي؛ هل هو التوازن التلقائي؟ أو هو إدراك الدول لدورها وتحركها على أساسه؟ وبحسبه فإن دور الدولة هو ما يحدث التغيير أو الاستقرار في النظام العالمي[3].

حاول "هولستي" تجاوز التصور الكلاسيكي الذي يلغي أدوار الدول الصغرى معتبرا إياها موضوعات للتنافس بين القوى الكبرى، لذا يحاول من خلال تطويره لنظرية الدور أن يؤكد على تأثير هذه الدول، سواء في بنية النسق الدولي ككل أو ضمن أقاليم جغرافية معينة. ولا يكتفي "هولستي" بنقل بؤرة التركيز من الدول الكبرى إلى إبراز فاعلية الدول الصغرى، بل إنه

[1] عودة، رمزي، مرجع سابق، ص. 578.

[2] قدورة، مرجع سابق، ص. 23.

[3] عودة، رمزي، مرجع سابق، ص. 579

ينظر بشمولية إلى دور الدول بحد ذاته، مبينا أنها لا تقوم بدور واحد فقط بل بعدة أدوار يمكن تقسيمها كما يلي[1]:

-**أدوار مرتبطة بالداخل:** وهي دور المستقل النشيط، صانع التنمية الداخلية، وحامي السيادة.

-**الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي:** وهي الأدوار التي تتبنى الدولة فيها تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية ومنها: الداعم للتحرر، الوسيط، صانع السلام، الموازن دوليا، والتنموي.

-**الأدوار الإقليمية:** تتعلق بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء النظام الإقليمي ككل أو في علاقاتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتتنوع إلى: الحليف المخلص، القائد الإقليمي، حارس الإقليم، قائد التكتل الإقليمي، الساعي للهيمنة، المساوم، والموازن.[2]

وعادة ما تأخذ الدول مزيجا من هذه الأدوار، فتتكون هذه الأدوار كنتاج لعملية متعددة المراحل، تبدأ بمدركات صانع القرار لسياق السياسة الخارجية وتحويل هذه المدركات إلى سلوك فعلي تقوم به سياسته الخارجية والتي بدورها تتفاعل مع توقعات الدول الأخرى، ما ينتج حالة ديناميكية تنتج أدوارا عادة ما تقبع في مسافة بين توقعات صانع القرار وتوقعات الآخرين[3].

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص. 598.

[3] المرجع نفسه، ص. 599.

خلاصة الفصل:

تكمن القيمة العلمية لهذا الفصل في أنه نجح في وضع الأسس المفاهيمية والنظرية لهذه الدراسة، حيث فكك النسق المفاهيمي الموجه لمتغيراتها وبنى إطارا معرفيا متكاملا، إلى جانب أنه قد قدم مجموعة من النظريات التي تتناسب وموضوع الدراسة، وبغية إثبات ملاءمة النظريات لتفسير الظاهرة محل الدراسة، استعرضنا هذه المقاربات وأوضحنا مدى قدرتها التفسيرية على تحليل سلوك السياسة الخارجية انطلاقا من العوامل الداخلية.

الفصل الثاني

النظام الرئاسي والسياسة الخارجية التركية:

دراسة في التأثير

تمهيد:

يعالج هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، فيه وضحنا العلاقة التفاعلية بين إعادة تشكيل بنية النظام السياسي التركي ومخرجات السياسة الخارجية، فمنذ انتقال تركيا إلى النظام الرئاسي تأثر المشهد السياسي التركي على الصعيدين الداخلي والخارجي إثر هيكلة آليات اتخاذ القرار فكرس نمطا جديدا في الحكم.

استهللنا المبحث الأول بالموقع الجغرافي لتركيا والخصائص العامة لها، باعتبار ذلك عنصرا تعريفيا لا بد منه لتقديم الدولة محل الدراسة، ثم استعرضنا مسار الجدل حول الانتقال إلى النظام الرئاسي الذي بدأ منذ سبعينات القرن الماضي إلى غاية عام 2017م، والذي انتهى بفعل عدة عوامل إلى اعتماده كأمر واقع، وصولا إلى تحليلنا لبنية النظام السياسي التركي بعد التعديل الدستوري عام 2017م الذي أقر النظام الرئاسي نظاما للحكم. في المبحث الثاني تناولنا ظاهرة الشخصنة التي طغت على المشهد السياسي التركي على الصعيدين الداخلي والخارجي مع إسقاطها على الحالة الليبية باعتبارها حالة الدراسة. أما المبحث الثالث فيركز على دراسة التوازنات السياسية من خلال قراءة تحليلية لتحالف الشعب وكيفية رسمه لملامح السياسة الخارجية، مع اتخاذ سوريا والعراق حالة دراسية تجسدت فيهما مركزية مسألة الأمن القومي كمحرك للسياسة الخارجية.

2.1 المبحث الأول: السياق التاريخي والتحول الهيكلي في النظام السياسي التركي

يسعى هذا المبحث إلى استقراء السياق التاريخي الذي طرحت فيه مسألة الانتقال إلى النظام الرئاسي والظروف التي سادت بعد مجيء حزب العدالة والتنمية، والتي دفعت بعملية التحول السياسي في تاريخ الجمهورية التركية هذا كمطلب أول، ثم في المطلب الثاني شرحنا بنية النظام السياسي بعد التعديل الدستوري 2017م برصدنا لصلاحيات السلطات الثلاث.

2.1.1 المطلب الأول: النظام الرئاسي بين النقاشات التاريخية والدوافع المعاصرة

قبل الخوض في حيثيات هذا المطلب، لا بد أن نبدأ بتقديم تعريف عن الجمهورية التركية

2.1.1.1 نبذة تعريفية عن تركيا

تحتل تركيا موقعا فريدا بتوسطها القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، ما يمنحها القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والثقافية والاجتماعية القائمة على تخومها، يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97 بالمئة من مساحة البلاد، ويضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول. هذا الموقع الذي يقع في قلب العالم "أوراسيا" ما يؤهلها لأن تكون دولة محورية.[1]

تحد الجمهورية التركية ثماني دول، من الجنوب الشرقي جورجيا ويبلغ طول الحدود معها حوالي 252 كم وأرمينيا بطول 286 كم وأذربيجان بطول 9 كم، أما شرقا فتحدها إيران بطول 499 كم، غربا تحدها اليونان بطول 206 كم، في الشمال الغربي تحدها بلغاريا ويصل طول

[1] علي حسين باكير وآخرون، ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج***، تحرير محمد عبد العاطي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2010)، ص ص. 17، 18.

الحدود معها إلى 240 كم، وفي الجنوب سوريا بحدود تبلغ حوالي 822 كم والعراق 352 كم. هذا التركيب الإقليمي المتعدد يحلها في موقع محوري.

تحيط بتركيا المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب، كما تشرف على مضيقين بالغي الأهمية الإستراتيجية ولطالما مثلا عبر التاريخ بؤرا للصراع بين القوى العالمية، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا الذي يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويصل طوله إلى حوالي 30 كم وعرض 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة ويبلغ طوله نحو 60 كم وعرض يتراوح بين 1-6 كم.[1]

[1] المرجع نفسه، ص. 18.

الخريطة (01): المجال الجغرافي لدولة تركيا



المصدر: الجزيرة نت، "تركيا.. جسر بين ثلاث قارات"، 13 جويلية 2024،

https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2014/9/21/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7،

(تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 مارس 2026، 20:07).

وفر الموقع الجغرافي لتركيا قوة استراتيجية كدولة مطلة على مسطحات مائية هامة كالبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى توسطها القارتين الأوروبية والآسيوية. هذا وتظهر الخريطة أن تركيا تقع في بؤرة توتر بمجاورتها لعديد الدول التي تشهد أزمات أمنية، علاوة على أن البحار التي تحدها تعتبر ساحة صراع ومحط أطماع العديد من الدول مثل روسيا وأوكرانيا واليونان.

الجدول (01): المؤشرات الجغرافية والسيادية لجمهورية تركيا

الاسم الرسمي	جمهورية تركيا
العاصمة	أنقرة
المساحة	774,815 كم مربع
المحافظات	81
اليابسة	769632 كم مربع
الماء	13930
الحدود البرية	2648 كم
الشريط الساحلي	7200 كم

المصـدر: من إعداد الطالبة نقلا عن: علي حسين باكير وآخرون، ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج***، تحرير محمد عبد العاطي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2010)، ص. 19.

تبرز المؤشرات الرقمية الواردة في الجدول أعلاه أن تركيا تمتلك مقومات جغرافية استراتيجية، فطول شريطها الساحلي الذي يقدر ب 7200 كم يمنحها ميزة فائقة بتحكمها في مضائق مائية جيواستراتيجية، وبالفعل تسيطر تركيا على ممري البوسفور والدردنيل اللذين يمنحانها القدرة على التحكم في حركة الملاحة، أما حدودها البرية التي تمتد على طول 2648 كم فهي تبرز التنوع في المحيط الجيوسياسي من خلال مجاورتها لعديد الدول، ما يجعلها في تفاعل مستمر مع محيطها الإقليمي.

2.1.1.2 النظام الرئاسي بين النقاشات التاريخية والدوافع المعاصرة

شهد النظام السياسي التركي تحولات عديدة منذ نشأة الدولة التركية الحديثة عام 1923م، ويعد الانتقال إلى النظام الرئاسي هو النقطة المفصلية في مسار العملية السياسية، لما له من انعكاسات داخلية وخارجية.[1]

[1]عبد العزيز خرفي، ***الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص. 17.

بالعودة إلى النقاش حول التوجه نحو النظام الرئاسي، طرح الجدل حول التحول إلى نموذج الحكومة الرئاسية منذ سبعينات القرن الماضي، حيث تمت الإشارة إلى عيوب النظام البرلماني وإمكانية التغلب عليها عبر إجراء تعديلات جوهرية في النظام السياسي، فنادوا بضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي.[1]

من أوائل من أطلق النقاش حول التحول إلى النظام الرئاسي هو حزب النظام الوطني "ملي نظام"، الذي أكد على ضرورة تنظيم السلطة التنفيذية وفق النظام الرئاسي وانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب حتى تصبح السلطة التنفيذية أكثر قوة وتعمل بشكل سريع.[2]

حزب السلامة الوطني "ملي سلامت" اقترح في بيانه أنه "سيتم إحلال النظام الرئاسي والدمج بين رئاسة الجمهورية التي هي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء التي هي رئاسة الحكومة، وسيتم تأمين القوة والسرعة والتأثير للسلطة التنفيذية، وسيتم انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة. وهكذا سيتحقق الانخراط والاندماج الذاتي بين الشعب والدولة، ولن يبقى هناك مجال لتكهنات داخلية وخارجية في موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية تؤدي إلى تآكل النظام".[3]

"ألب أرسلان توركيش" Alparslan Türkeş زعيم حزب الحركة القومية عبَّر عن آرائه حول النظام الرئاسي في كتاب له بعنوان "الأنوار التسعة" على النحو التالي: "إن جمع السلطة التنفيذية في يد واحدة يؤمِّن التنفيذ القوي والسريع، لهذا ندافع عن النظام الرئاسي باعتباره يتوافق مع تاريخنا وأعرافنا". كما يرى أن "تقسيم رئاسة السلطة التنفيذية في الدولة القومية إلى قسمين محفوف بالمخاطر لأنه يضعف السلطة". وأضاف "عندما يتحقّق رأينا هذا الذي نسمّيه بالنّظام الرئاسيّ سيتم انتخاب رئيس الدّولة مباشرةً من قبل الشعب بذاته عبر إجراء استفتاءٍ

[1] سردار غولنر، نبي ميش، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، ***رؤية تركية***، ع.2، (2017)، ص. 61.

[2] المرجع نفسه، ص. 62.

[3] المكان نفسه.

شعبيٍ، وهكذا يسهم الشّعب في الإدارة ويشارك بنفسه في القرارات التي ستُتّخَذُ في موضوعات تهمّه، فيتم تأسيس الدّيموقراطية الشّعبيّة".[1]

في فترة ما بعد الانقلاب العسكري 12-09-1980م، ومع إعداد دستور جديد دار الجدل مرة أخرى حول النظامين الرئاسي وشبه الرئاسي، بالتركيز على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب، وذلك بعد الفشل في انتخاب رئيس الجمهورية في مجلس الشعب التركي الكبير رغم عقد 115 جولة.[2]

بعد وضع دستور 1982م استلم "تورغوت أوزال" Turgut Özal الجدل حول تبني النظام الرئاسي مركّزا على تحقيق التطور الاقتصادي[3] وضمان وحدة الوطن، إذ قال: "إن النظام الرئاسي هو أنسب نموذج إداري لتركيا باعتباره محرك التغيير وإنه هو ما سيخدم وحدة البلاد".[4]

جاء بعد ذلك حزب الطريق القويم برئاسة "سليمان ديميريل" Süleyman Demirel في ديسمبر 1990م الذي أعاد فتح مناقشات التعديلات الدستورية، وكان المقترح يقترب من نموذج الحكومة شبه الرئاسية.

بينما في فترة رئاسته وبالضبط سنة 1997م صرح بأن: "النظام الرئاسي شرط لتأمين الاستقرار السياسي، ينبغي الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، النظام الرئاسي أمر لا مفر منه، يجب على تركيا أن تناقش هذا النظام".[5]

جاءت أزمة عام 2007م الدستورية بشأن منصب الرئاسة بعد انتهاء ولاية "أحمد نجدت سيزر"Ahmet Necdet Sezer، ووفقا للنظام الانتخابي يجب أن يحصل مرشح الرئاسة

---

[1] المرجع نفسه، ص. 63.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه"، ص. 64.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 65، 66.

على 367 صوتا في البرلمان في الجولتين الأولى والثانية ليتأهل إلى الجولتين الثالثة والرابعة اللتين تفرضان على المرشح أن يحوز على أغلبية 50%+1.[1]

رشح حزب العدالة والتنمية "عبد الله غول" Abdullah Gül –الذي حصل على الأغلبية المطلوبة فقط في الجولتين الثالثة والرابعة–. ونظرا لتخوف المؤسسة العسكرية والمؤسسات العلمانية من وصول شخصية إسلامية لرئاسة الدولة استغلوا خسارته في الجولتين الأولى والثانية وأوقفوا المسار الانتخابي. لتجاوز هذا الانسداد تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الوطن الأم وقاموا بإجراء تعديل دستوري عرض على استفتاء الشعب، يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي العام لمدة خمس سنوات مع إمكانية تجديد ولايته لفترتين وقد تم الموافقة على هذه التعديلات، إلا أن البرلمان كان قد اختار "عبد الله غول" رئيسا للجمهورية التركية قبل بدء العمل بالتعديل الدستوري. ومع ذلك يمكن القول أن هذا التعديل هو بداية التحول إلى النظام شبه الرئاسي.[2]

يعتبر حزب العدالة والتنمية هو أول من اتخذ خطوات فعلية نحو التحول إلى نموذج الحكومة الرئاسية، بتقديمه عام 2013م مقترح تطبيق نموذج النظام الرئاسي في تركيا إلى "لجنة المصالحة الدستورية" في المجلس الوطني الكبير، وقد عززت هذه الخطوة بجهود حثيثة من قبل "رجب طيب أردوغان" Regep Tayyib Erdoğan عبر انتخابه عام 2014م مباشرة من قبل الشعب ليتحول النظام من برلماني إلى شبه رئاسي.[3]

---

[1] أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.62، (2018)، ص. 7.

[2] المكان نفسه.

[3] محمد عبد الحمزة خوان، "النظام الرئاسي في تركيا بعد عام 2017م ومشروع الدستور الجديد"، ***International Journal of Humanities and Educational Reasearch***، م.7، ع.6، (2025)، ص. 457.

في أكتوبر 2016م تبنى كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية مشروع التعديلات الدستورية، وفي جانفي 2017م وافق 339 نائبا برلمانيا على الإصلاحات الدستورية التي تتضمن الانتقال من نظام الحكم البرلماني إلى نظام الحكم الرئاسي، بعدها شهدت تركيا في 16-04-2017م استفتاء شعبيا نتج عنه إقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي بنسبة موافقة بلغت 51.4 بالمئة ونسبة رفض قدرت ب48.6 بالمئة.[1]

2.1.1.3 **دوافع التحول إلى النظام الرئاسي:** ولأن التحول إلى النظام الرئاسي لم يكن مجرد خيار، بل أملته ظروف برزت كمبررات تجلت في:

أ. **إنهاء هشاشة الحكومات الائتلافية:** شهدت الحياة السياسية في تركيا عهد النظام البرلماني ضعف الحكومات الائتلافية بشكل متكرر جراء الصراعات الحزبية والتي كانت تدفع كل مرة إلى عقد انتخابات مبكرة[2]، في حين كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتشكيله للحكومة بشكل انفرادي قد عزز الاستقرار السياسي وعاد بالإيجاب على الداخل التركي على مستوى جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[3].

ب. **القضاء على الوصاية العسكرية:** تقويض سلطة الجيش وتحجيم نفوذه في الشؤون السياسية، وقد كانت المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 2016م نقطة مفصلية انتهزها "رجب طيب أردوغان" كفرصة لتطهير المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإدارية من الغولنيين

[1] المكان نفسه.

[2] حفيظة طالب، "التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة"، ***السياسة العالمية***، ع.2، (2018)، ص. 141.

[3] حفيظة طالب، "التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي"، ***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية***، م.6، ع.1، (2022)، ص. 526.

والمعارضين، كما قد ساعدت هذه الحادثة بشكل كبير في تعزيز الموافقة على التحول إلى النظام الرئاسي.[1]

ج. **تجاوز إشكالية تقاطع صلاحيات الهيئات:** فبفضل الفصل الجامد بين السلطات الذي يكفله النظام الرئاسي، ستستقل كل سلطة بممارسة مهامها الدستورية بعيدا عن تأثير الأخرى، مما يحول دون توغل أي هيئة على حساب أخرى.[2]

د. **التكيف مع التحولات الحاصلة:** رأى حزب العدالة والتنمية أن الإنجازات الاقتصادية المحققة وتكيفا مع التغيرات السياسية الحاصلة في الداخل والنفوذ الإقليمي والدولي المتعاظم تفرض دستورا جديدا يواكب ويعبر عن دور ومكانة تركيا.[3]

هـ. **سرعة الاستجابة:** التخلص من التعقيدات البيروقراطية التي كانت تسبب بطئًا في عملية اتخاذ القرار، حيث يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات تمكنه من اتخاذ القرارات بسرعة أكبر استجابة للتحولات الطارئة، مما يوفر دفعة قوية للسياسة الداخلية والخارجية.[4]

2.1.2 المطلب الثاني: بنية النظام السياسي التركي بعد التحول إلى النظام الرئاسي

يحكم تركيا دستور 1982م المعدل في 2017م، وقد أخذ هذا الدستور بالنظام الرئاسي كنظام حكم للدولة بموجب الاستفتاء الذي أجري يوم 16-04-2017م، إذ تم اعتماد القانون رقم 6771 المتعلق "بتعديل الدستور"، الذي نقل تركيا من النظام شبه الرئاسي إلى نظام الحكومة الرئاسية.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 527.

[2] محمد، مرجع سابق، ص. 8.

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

[5] Ismail Yuksel, 6771" sayılı Anayasa Değişikliği Kanunu'nun Ardından Kanun Yapma Yöntemi", ***Hacettepe Hukuk Fakultesi Dergisi***, (2017), p. 253.

ووفقا للمادة 2 من هذا الدستور المعدل ف"تركيا جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، تقوم على سيادة القانون في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة مع احترام حقوق الإنسان والولاء لقومية أتاتورك".[1]

يتكون نظام الحكم في تركيا من ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية.

2.1.2.1 **السلطة التنفيذية:** تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومن معاونيه التنفيذيين، ممثلين في نواب رئيس الجمهورية والوزراء، وعدد من الهيئات التي تضم مجلس الأمن القومي، المكاتب التنفيذية، المجالس السياسية، والمديريات.

أ. **رئيس الجمهورية:** يمثل رئيس الدولة جمهورية تركيا ووحدة الأمة التركية ويضمن وحدة الدستور والسير المنتظم لأجهزة الدولة، وبحسب المادة 101 فهو ينتخب مباشرة من الشعب ويشغل منصبه لمدة 5سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ويمكن للرئيس أن يتولى المنصب لفترة ثالثة إذا جرت الدعوة لانتخابات مبكرة خلال الفترة الرئاسية الثانية، وبموجب التعديلات الدستورية التي جرت سنة 2017م فقد تم إلغاء منصب رئيس الوزراء فأصبح هناك أحادية السلطة التنفيذية. وقد ولته المادة 8 رئاسة السلطة التنفيذية وممارسة مهامها وفقا للدستور والقانون[2]. تشمل مهامه وصلاحياته بموجب المادة 104 ما يلي:

-تعيين وإقالة المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وتنظيم الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتعيينهم بموجب مراسيم رئاسية.

-التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.

[1] ***دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017***، ص. 4.

[2] المرجع نفسه، ص. 5، 30، 31.

-إجراء استفتاء إذا رأى أنه ضروري على القوانين المتعلقة بتعديل الدستور[1].

-تحديد سياسات الأمن القومي واتخاذ التدابير اللازمة.

-تمثيل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

-اتخاذ قرار استخدام القوات المسلحة التركية.

-بموجب التعديلات الدستورية منح رئيس الجمهورية صلاحية إصدار المراسيم الرئاسية التي أثرت بشكل كبير في عملية صنع القرار، حيث مكنت هاته المراسيم رئيس الجمهورية من هيكلة واستصدار العديد من المجالس والهيئات وتنظيم عمله بما يتوافق وموقعه في النظام السياسي، ووفقا للدستور يحق لرئيس الجمهورية أن يصدر مراسيم رئاسية فيما يخص السلطة التنفيذية فقط، أما الحقوق الأساسية والحقوق والواجبات الفردية والحقوق والواجبات السياسية ينظمها القانون حصرا[2].

-فوض الدستور بموجب المادة 119 الحق لرئيس الجمهورية في إعلان الطوارئ في أكثر من منطقة أو في جميع أنحاء البلاد لمدة لا تتجاوز 6 أشهر في حالة نشوب حرب أو حالة تستدعيها، أو التعبئة أو الانتفاضة أو في أعمال عنف ذات منشأ داخلي أو خارجي.[3]

-إعداد الموازنة العامة؛ إذ عهدت المادة 161 من الدستور إلى الرئيس بتقديم مشروع قانون موازنة الحكومة المركزية إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا قبل خمسة وسبعين يوما على الأقل من بداية السنة المالية، وإذا رفض البرلمان اعتمادها تبقى موازنة العام السابق معتمدة وسارية المفعول.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 31.

[2] المرجع نفسه، ص. 32.

[3] المرجع نفسه، ص. 36.

[4] المرجع نفسه، ص. 50.

ب. **المعاونون التنفيذيون:** وهم:

. **النواب:** مكنت المادة 104 رئيس الجمهورية من تعيين وإقالة النواب[1]، وبحكم المادة 106 فإن الرئيس يجوز له تعيين نائب له أو أكثر، وفي حالة شغور منصب رئيس الجمهورية لسبب المرض أو السفر إلى الخارج أو أي ظروف مشابهة فإن نائب الرئيس يخدم كقائم بأعماله ويمارس سلطاته[2].

. **الوزراء:** يختارهم رئيس الجمهورية وله كامل الصلاحيات في أن يعفيهم من مهامهم، وفي ظل النظام الرئاسي فإنهم مجرد معاونين للرئيس وليس لهم أي سلطات في مواجهته، وتأثيرهم يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة والتي يأخذ بها الرئيس وقد لا يأخذ[3].

إذا عين رئيس الجمهورية النواب والوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا فإن عضويتهم البرلمانية تنتهي، وهم يتحملون المسؤولية السياسية، أمام الرئيس وبالتالي فإن البرلمان لا يملك حق حجب الثقة عنهم بشكل جماعي أو إفرادي[4].

ج. **المجالس والهيئات التابعة لرئيس الجمهورية:**

. **مجلس الأمن القومي:**

أ) **تطوره:**

مرّ تكوين هذا المجلس بعدة تطورات مست إعادة تشكيل دوره ضمن التحولات الدستورية الكبرى، بدايةً بتأسيسه عام 1933م تحت مسمى "هيئة الدفاع العليا" برئاسة رئيس الجمهورية على أن ينوب عنه رئيس الوزراء، مع حيازة كل من رئيس أركان الجيش وأعضاء مجلس

[1] المرجع نفسه، ص. 31.

[2] المرجع نفسه، ص. 33.

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

الوزراء العضوية فيه. بين عامي 1949م و1961م تغير اسم المجلس إلى "المجلس الأعلى للدفاع الوطني"، وأُضيف وزير الدفاع كعضو دائم، مع منح رئيس الوزراء حق ترشيح عدد من الوزراء كأعضاء في المجلس[1].

بحلول عام 1961م أضفي على المجلس طابع الدستورية، وتوسع عدد أعضاء الجناح العسكري بزيادة كل من قادة القوات البرية والجوية والبحرية والقائد الأعلى لقوات الأمن، والجناح المدني بإلحاق وزراء الداخلية والخارجية. ولم يكن هذا التحول شكليا فقط، بل توسعت اختصاصات المجلس لتنصب حتى على تعاون السلطات المدنية والعسكرية في الملفات ذات الصلة بالشأن الوطني، وليس هذا فقط، بل تجاوزت صلاحياته حدود المشاركة في نقاشات الحكومة إلى تمكنه من الأدوات الرقابية والتنظيمية[2].

بداية من سنة 1980م شهدت تركيا وصاية المجلس على كامل المشهد السياسي مستغلا الاضطرابات الداخلية التي اتهم الحكومة بعجزها عن إدارتها، وقد ظهر نفوذه بالفعل في مذكرة 1971م التي طالب فيها بالإسراع في حل المشاكل القائمة أو أنه هو من سيتولى إدارة البلاد بشكل مباشر. وبالفعل كان له ما أراد[3].

ومما ساعد مجلس الأمن القومي على تكريس هيمنته عمليا هو الدور الذي لعبت أمانته العامة التي سيطرت على مفاصل الدولة التركية، باستحواذها على كل المعلومات وسهولة وصولها إلى كل الملفات العسكرية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والإعلامية، علاوة على رصدها لتوجهات المجتمع وتحليلها[4].

---

[1] أنس يونس عبد، "مجلس الأمن القومي التركي"، ***مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماعي***، ع. 59، (2020)، ص. 142.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص. 143.

[4] المكان نفسه.

لم يقتصر عمل المجلس على إدارة الشأن الداخلي بل امتد تأثيره إلى القرار الخارجي؛ فبين عامي 1984م-1990م كثف المجلس نشاطاته "اجتماعات، إصدار بيانات" بخصوص الصراعات التي تشهدها تركيا مع اليونان حول بحر إيجة[1].

ب) مجلس الأمن القومي وحزب العدالة والتنمية:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م سعى "أردوغان" إلى الحد من الدور السياسي لهذا المجلس بسن إصلاحات قانونية تهدف إلى ترجيح كفة المدني على العسكري فيه، متذرعا بمتطلبات بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالتكيف مع معايير كوبنهاجن الهادفة لترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، ومستفيدا من أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو مطلب قومي أتاتوركي ومطلب النخب العلمانية والمجتمع التركي، ما سيوفر له غطاء سياسيا لتمرير إصلاحاته[2].

باشر "أردوغان" إصلاحاته بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية لتتواءم مع معايير كوبنهاجن، فقام رجال القانون بإعداد قوانين جديدة أطلق عليها "حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوروبي" بلغت سبعة حزم[3].

تابعت أوروبا المشهد التركي وجهزت تقارير دورية لمتابعة مستوى التزام تركيا بمعايير الاتحاد الأوروبي، وشدد مضمون هذه التقارير على أوجه القصور في العملية الديمقراطية مع التأكيد على نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إلا أن الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30 جويلية 2003م أحدثت تحولا مهما أثر بقوة في طبيعة العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة رامية إلى تقويض

---

[1] المرجع نفسه، ص. 146.

[2] طارق عبد الجليل، "السياسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2012)، https://share.google/TCMDDnARVg3iklkQa، (تم الاطلاع عليها بتاريخ: 27-3-2026، 23:30).

[3] المكان نفسه.

أثر المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وذلك من خلال كسر هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية، فعدلت المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ تم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول أو فريق أول بحري، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل، فمع انتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوغان" Mehmet Elboğan في 17 /8/ 2004م، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي[1].

كما عدلت الكثير من المواد ضعفت سلطة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، فمثلا، بعدما كانت هي المبادرة في إعداد قرارات المجلس والرقيبة عليها، وهي التي ترسم خطط وبرامج الوزارات والهيئات والمؤسسات، حصر دورها في تنفيذ ما يلزمها به المجلس فقط، إضافة إلى تعديل بعض المواد التي سحبت منها الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق السرية للوزارات والهيئات وكل المؤسسات[2].

ج) مجلس الأمن القومي في ظل النظام الرئاسي:

أدت التغييرات التي طرأت على نظام الحكم إلى إعادة هندسة مجلس الأمن القومي وبشكل جذري، من حيث أعضائه واجتماعاته وقراراته وحتى على مستوى أمانته العامة وذلك حتى يتناسب مع هيكلة الحكم الجديد[3]، وقد استخدم الرئيس في عملية الهيكلة صلاحيته في

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] Osman Nacak, "Cumhurbaşkanlığı Hükümet Sisteminin Milli Güvenlik Kurulu Üzerindeki Etkileri", ***Yönetim ve Ekonomi***, Cilt. 29, Sayı. 2, (2022), p. 368-374.

إصدار المراسيم الرئاسية، فألغى جميع القوانين التي كانت تنظم عمل مجلس الأمن القومي والأمانة العامة وأهمها القانون رقم 2945[1].

-التغييرات في أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي

بحسب دستور 1982م ووفقا للفصل الأول من المادة 118 فإن هذا المجلس قد تألف من: الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس الأركان، وزراء: الداخلية، الخارجية، الدفاع الوطني، قادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد القوات العامة، ثم تم تعديل هذا الفصل بالقانون رقم 4709 لعام 2001م وأصبح يتألف من الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس الأركان، نواب رئيس الوزراء، وزراء: العدل، الدفاع الوطني، الداخلية، الخارجية، قادة القوات البرية والبحرية والجوية، قائد الدرك العام[2].

هنا حدثت حالة من عدم اليقين التي لم تظهر غلبة أي جناح؛ ذلك أن القانون لم ينص على عدد النواب الذين حازوا العضوية، إلا أنه يمكن القول أن هذه المرونة القانونية تسمح بتوسيع المشاركة المدنية دون أي خرق للقانون، ما مهد الطريق نحو غلبة الطابع المدني[3].

بموجب القانون رقم 6771 الصادر عام 2017م ألغيت عضوية رئيس الوزراء وعضوية نوابه واستحدث منصب نواب رئيس الجمهورية، فتجسد التغيير في بنية المجلس ليتكون وبهذا الترتيب من: رئيس الجمهورية وهو رئيس المجلس ثم يليه نواب رئيس الجمهورية، فوزير العدل فوزير الدفاع الوطني فوزراء الداخلية، الخارجية، فرئيس الأركان العامة فقادة القوات البرية ثم الجوية ثم البحرية مع إنهاء عضوية قائد الدرك العام[4].

---

[1]Ibid, p. 375.

[2]Loc. cit.

[3]Loc. cit.

[4]Loc. cit.

-التغييرات في اجتماعات مجلس الأمن القومي:

قبل النظام الرئاسي كان الاجتماع يتم بناء على اقتراح رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، كما كان يحق لهم أن ينسقوا اجتماعاته خارج الدورة العادية[1]، إضافة إلى أن جدول أعمال المجلس كان يعد من قبل رئيس الجمهورية مع وجوب أخذ اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، ما يشير إلى أن السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية كانت جزئية[2].

مع النظام الرئاسي لا يمكن للمجلس أن ينعقد إلا بدعوة من رئيس الجمهورية وبرئاسته، وإذا تعذر عليه حضور الاجتماع لأي سبب فإن أقدم نوابه يتولى مهمته، أما في حالة العذر المؤقت لطارئ السفر إلى الخارج أو المرض فإن النائب الذي يكلفه رئيس الجمهورية هو الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن[3].

أما بخصوص مسألة تجهيز جدول أعمال المجلس، فهي تتم من طرف رئيس الجمهورية مع عدم إلزامية أخذ آراء الأعضاء، فإن شاء أخذ بها وإن شاء تركها، وهي لا تقدم إلا عبر الأمين العام لمجلس الأمن القومي[4].

-التغييرات التي شهدتها قرارات مجلس الأمن القومي:

سنة 2001م وحسب القانون رقم 4709 كانت قرارات مجلس الأمن القومي التركي توصوية أي ذات طابع استشاري ثم ترفع إلى مجلس الوزراء الذي يناقشها، ثم بعد اعتمادها تكتسب قيمة قانونية[5]، لكن بعد دخول النظام الرئاسي حيز التنفيذ أصبحت القرارات ترفع إلى رئيس الجمهورية وذلك عبر الأمانة العامة، ثم يصبح تقييم قراراته رهنا بإرادة رئيس الجمهورية

---

[1]Ibid, p. 376.

[2]Ibid, p. 377.

[3]Loc. cit.

[4]Ibid, p. 378.

[5]Loc. cit.

ولا يمكنها أن تحمل أي صفة قانونية ملزمة إلا إذا صادق عليها رئيس الجمهورية في شكل مرسوم أو قرار رئاسي[1].

-التغيير الذي طال هيكل الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي:

حسب القانون رقم 2954 كانت الأمانة تابعة لرئاسة الوزراء وكان هيكلها يتألف من: الأمين العام، نواب الأمين العام، مكتب الأمانة العامة، المستشارية القانونية، رئاسات وحدات الخدمة، إدارة شؤون الموظفين، الإدارة العامة[2].

منح القانون اتخاذ قرار إنشاء رئاسات وحدات الخدمة لرئيس الوزراء باقتراح من الأمين العام شريطة تحديد مهامها وفترة عملها عند تأسيسها[3].

بعد التعديل الدستوري لعام 2017م ألغي القانون رقم 2945 بموجب القانون رقم 703، وأصبحت هيكلة الأمانة ومهامها تتم بموجب مرسوم رئاسي وبهذا انتقلت صلاحية التنظيم إلى الرئيس[4].

بخصوص اختيار الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي، فإنه قبل التعديل الدستوري يؤخذ اقتراح رئيس الوزراء في الحسبان، علاوة على ذلك، فإنه إن عين الأمين العام من بين العسكريين فإن موافقة رئيس الأركان شرط لتنصيبه وورد ذلك في المادة 15 من القانون رقم 2945 ب"رأي إيجابي". مع نظام الحكومة الرئاسية ألغيت كل من سلطة رئيس الوزراء في الاقتراح ومتطلب "رأي إيجابي" لرئيس الأركان وصار الرئيس هو الوحيد من يعين. يمكن

[1]Ibid, p. 379.

[2]Ibid, p. 380.

[3]Loc. cit.

[4]Loc. cit.

للأمين العام أن يبقى في منصبه طول مدة ولاية الرئيس، ويعفى من منصبه بقرار من الرئيس، إلا أن ولايته تنتهي مع انقضاء فترة الرئيس الرئاسية[1].

شهدت مؤسسة الرئاسة توسعا هيكليا باستحداث عدة هيئات تضطلع بعدة مهام سياسية وإدارية، تبدأ بمساعدة الرئيس في إعداد السياسات وتنفيذها، مرورا بإعداد جدول أعماله التنفيذي وصولا إلى قيادة أنشطة الإعلام والعلاقات العامة. وفي هذا الشأن، فقد انزاحت الرئاسة عن النهج التقليدي للإدارة العامة أين كان يفترض أن يمر أي إجراء بعدة أقسام، إلى النهج العصري الذي يرتكز على الهياكل الأفقية، فأصبح بإمكان رؤساء المكاتب أن يرفعوا تقاريرهم مباشرة لرئيس الجمهورية[2].

. المكاتب التنفيذية:

ظهرت عدة مكاتب جديدة في تركيا ذات النظام الرئاسي، وهي تسهم بدور كبير في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها ومتابعتها، وقد منحها القانون الاستقلالية المادية والمعنوية. وبحسب المادة 528 من المرسوم الرئاسي المتعلق بتنظيم شؤون الرئاسة رقم 1 فإن هاته المكاتب يشرف عليها مديرون عامون يسيرون نشاطاتهم وفق ما تقتضيه استراتيجيات رئيس الجمهورية الذي يخضعون له، ما يجعلهم مسؤولين عن مخرجات أعمالهم أمامه. كما يقع على عاتق هاته المكاتب دور تنسيقي حيوي لضمان التعاون المشترك مع المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية. وقد انحصرت هذه المكاتب في أربع تعنى بمجالات استراتيجية، وهي مكتب المالية، مكتب الموارد البشرية، مكتب التحول الرقمي، مكتب الاستثمار، وقد وصفها الرئيس "أردوغان" "بالفناء الخلفي" لقيادتها مختلف أهم المشاريع العامة للدولة. ويمكن القول أن هاته المكاتب قد وجدت لتجاوز البيروقراطية التي كان ينظر إليها كمعرقل لسرعة

[1]Ibid, p .383.

[2]Mehmet Zahid Sobacı, Özer Köseoğlu, Nebi Miş, "Reforming the Policymaking Process in Turkey's New Presidential System", ***Insight Turkey***, no. 4, (2018), p. 196.

تنفيذ المشاريع الكبرى[1]، وهكذا فإن التوجه نحو إزالة الحواجز الهرمية سيضمن المرونة وبالتالي تحقيق الكفاءة في إنجاز الخطط والبرامج[2]. جاء في نص المرسوم الرئاسي رقم 1: "يتولى المكتب المسؤولية ويمتلك الصلاحية للتنسيق بين جميع المؤسسات والجمعيات ذات الصلة بمجال اختصاصه، وذلك لضمان التعاون المشترك، وعقد الاجتماعات اللازمة، وإدارة التنظيمات الأخرى ذات الصلة"[3].

. المجالس السياسية:

أنشأت إدارة "أردوغان" تسعة مجالس تنفيذية تماشيا مع نموذج الحكومة الرئاسية، وقد دخلت هذه المجالس حيز التنفيذ في 10 جويلية 2018م وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 1[4]، ويضم كل مجلس ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم رئيس الجمهورية، ويشغل أحدهم منصب رئيس المجلس بالإنابة، هاته المجالس هي: مجلس سياسات الحكومة المحلية، مجلس السياسات الاجتماعية، مجلس سياسات الرعاية الصحية والغذاء، مجلس سياسات الثقافة والفنون، مجلس السياسات القانونية، مجلس الأمن والسياسة الخارجية، مجلس السياسات الاقتصادية، مجلس السياسات التعليمية، ومجلس سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار[5].

---

[1]Ibid, p. 197.

[2]Ibid, p. 198.

[3]"Erdoğan's first presidential decrees restructure Turkish administrative system", ***Hürriyet Daily News***, (2018), **https://share.google/FyY1Jx1qQOixsSLSc**, (accessed in March 27, 2026, 20:22).

[4]Emre Akcagündüz, "An Analysis of Presidential Policy Councils", ***International Aegean Conferences on Social Sciences and Humanities***, (2022), p. 714.

[5]Ibid, p. 715.

تختص هاته المجالس بالآتي:

تقديم توصيات واقتراحات بشأن السياسات لرئيس الجمهورية، رفع ملاحظاتها إلى المؤسسات العامة وتلقيها منها ومن الوزارات والمجتمع المدني وممثلي القطاعات ذات الصلة بمجالاتها، مراقبة ممارسات الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وفقًا لأجندة الرئيس وتقديم التقارير له، دعوة ممثلي الوزارات والمؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاعات الاقتصادية ذات الصلة إلى جانب الخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين لحضور اجتماعات المجلس الموسعة، تحليل المطالب والاحتياجات وتأثيراتها المتعلقة بمجالات اهتمامها[1].

تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2018م صدر المرسوم الرئاسي رقم 3 الذي ألغى جميع اللجان والمجالس التي كانت قائمة في عهد النظام البرلماني–والذي كان شبه رئاسي في الحقيقة– والتي بلغ عددها 64 مجلسًا. وحسب تعبير أحد مستشاري "أردوغان"، فقد «تم تبسيط الهيئات التنفيذية للدولة وتقليصها من حيث هياكلها التنظيمية، مع تعزيزها في الوقت ذاته من حيث وظائفها وتأثيرها»، وهو ما يمكن فهمه في إطار السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل القطاعي وتوحيد الجهود نحو تحقيق الأهداف المشتركة، بما يوفر استجابة أسرع للتغيرات ومرونة أكبر في التعامل مع المشكلات[2].

. المديريات:

هي الأخرى أصبحت مرتبطة برئيس الجمهورية ومسؤولة أمامه، هذه المديريات هي: رئاسة الأرشيفات الحكومية، رئاسة مجلس الرقابة الحكومي، رئاسة الشؤون الدينية، الأمانة

[1]Loc. cit.

[2]Sobacı, Köseoğlu, Miş, *Op. cit*, p. 199.

العامة لمجلس الأمن القومي، رئاسة جهاز الاستخبارات الوطنية، رئاسة إدارة القصور الوطنية، صندوق الثروة السيادي التركي، ورئاسة الصناعات الدفاعية[1].

هذا وقد أنشأت إدارات أخرى مثل: رئاسة الاتصالات التي أنيطت بها مهمة تنفيذ وتنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالعلاقات الإعلامية والدعاية والترويج واتصالات الدولة التركية ورئاسة الجمهورية، رئاسة الاستراتيجية والميزانية التي كلفت بإعداد الميزانية السنوية من خلال المواءمة بين رؤية الرئيس وأهدافه وأولوياته السياسية من جهة والموارد المالية المخصصة للمؤسسات العامة من جهة أخرى واستخدامها وإعداد خطط التنمية ومتابعة تنفيذها[2].

رئاسة الشؤون الإدارية، التي تتألف من أربع مديريات قائمة سابقًا (المديرية العامة للقانون والتشريعات، المديرية العامة لشؤون الموظفين والمبادئ، المديرية العامة للشؤون الأمنية، والمديرية العامة لخدمات الدعم والخدمات المالية)، تقدم الخدمات التي يحتاجها الرئيس لممارسة صلاحياته الدستورية، تشرف على العلاقات مع الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (TBMM)، تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير التنسيق بين المؤسسات العامة، وتحدد المبادئ الكفيلة بضمان عمل تنظيم الدولة بصورة فعّالة ومنتظمة، كما تؤدي المهام المتعلقة بتنسيق الجهود المرتبطة بالأمن الداخلي والخارجي ومكافحة الإرهاب، إلى جانب متابعة آثارها في الرأي العام وتقييمها. ويُعد رئيس الشؤون الإدارية –الذي يُنظر إليه بوصفه أعلى مسؤول إداري في الدولة– مسؤولًا أمام الرئيس عن أنشطة جميع المديريات[3].

---

[1]"Erdoğan's first presidential decrees restructure Turkish administrative system", ***Hürriyet Daily News***, (2018), **https://share.google/FyY1Jx1qQOixsSLSc**, (accessed in March 27, 2026, 21:50).

[2]Sobacı, Köseoğlu, Miş, Op. cit, p. 200.

[3]Loc. cit.

تساعد هذه المديريات المذكورة على تمكين رئيس الجمهورية من الوفاء بالتزاماته الدستورية، ضمان التنسيق بين مكونات الحكومة المركزية وتأمين التواصل بين الرئيس والبرلمان وتيسير تنسيق رئاسة الجمهورية مع المؤسسات العامة، متابعة علاقات الرئيس مع وسائل الإعلام والجمهور، وأداء المهام الإدارية المرتبطة بسير العمل الداخلي لتنظيم رئاسة الجمهورية.[1]

2.1.2.2 **السلطة التشريعية:** تعود ممارسة مهامها إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا التي تمارس سلطاتها بالكامل دون تفويضها لأي جهة؛ فبحسب المادة 7 "صلاحية التشريع ملك حصري للجمعية الوطنية ولا يمكن التنازل عنها"[2].

تتكون هاته الهيئة من 600 نائب ينتخبون بالاقتراع العام المباشر حسب المادة 75، وعملا بالمادة 77 فإن الانتخابات على مستوى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا تُعْقَدُ في نفس يوم انتخابات رئاسة الجمهورية كل 5 سنوات، أما إذا رأت الجمعية أن من المستحيل إجراء انتخابات جديدة بسبب الحرب فقد أجازت المادة 78 تأجيل الانتخابات لمدة عام[3].

ألزمت المادة 87 من دستور 1982م المعدل في 2017م البرلمان بجملة من الواجبات:

–سن القوانين وتعديلها ومناقشة مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون الحساب الختامي واعتمادهما، وقرارات سك العملة وإعلان الحرب والموافقة على التصديق على المعاهدات الدولية.[4]

–أما المادة 88 فتجيز للنواب التقدم بمشروعات القوانين[5].

---

[1] Loc. cit.

[2] ***دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017***، ص. 5.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 23، 24.

[4] المرجع نفسه، ص. 26.

[5] المرجع نفسه، ص. 27.

-حسب المادة 92 تناط بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطة الإذن بإعلان حالة الحرب في الحالات المشروعة وفقا للقانون الدولي، وفي حالة تعرض البلاد إلى عدوان مسلح مفاجئ في فترة رفع جلسات الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا أو أثناء العطلة البرلمانية يكون من الضروري إصدار قرار باستخدام القوات المسلحة في الحال، ويجوز لرئيس الجمهورية اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة التركية[1].

-تمارس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطتها في جمع المعلومات وسلطتها الرقابية من خلال الاستجوابات البرلمانية والمناقشات العامة والاستنكار وإجراء التحقيقات البرلمانية والأسئلة المكتوبة. وقد سقط حق البرلمان في استجواب الوزراء شفهيا وحقهم في إسقاط الحكومة بسحب الثقة منها[2].

-يحق للبرلمان الدعوة إلى انتخابات مبكرة بموافقة 360 صوتا، وفي هذه الحالة يتم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية معا[3].

-يحق للبرلمان الطعن في المراسيم التي يصدرها الرئيس أمام المحكمة الدستورية[4].

-من حق البرلمان توبيخ الرئيس عبر اعتماد تشريع بذلك وبموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، لكن تبقى الكلمة الأخيرة للمحكمة الدستورية، وفي حال إدانة الرئيس يعزل من منصبه.

-في حال إصدار البرلمان والرئيس مرسومين مختلفين حول نفس القضية يعتمد المرسوم الصادر عن البرلمان[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 28.

[2] المرجع نفسه، ص. 29.

[3] المرجع نفسه، ص. 35.

[4] المرجع نفسه، ص. 46.

[5] المرجع نفسه، ص. 32.

2.1.2.3 **السلطة القضائية:** يعد استقلال هذه السلطة من المبادئ الأساسية للدستور التركي، فحسب المادة 138، القضاة مستقلون في أدائهم لواجباتهم ويصدرون أحكامهم وفقا للدستور والقوانين، ولا يجوز لأي هيئات أو سلطات أو مكاتب إصدار تعليمات فيما يتعلق بممارسة السلطة القضائية أو إرسال تعليمات أو تقديم توصيات أو مقترحات لهم. وعلى الأجهزة التشريعية والتنفيذية والإدارة العامة الامتثال لقرارات المحاكم وليس لهم أن يغيروها على أي نحو أو أن يؤثروا في تنفيذها[1].

من صلاحيات السلطة القضائية:

-مراجعة القوانين والمراسيم الرئاسية والنظام الداخلي للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من حيث الدستورية شكلا وموضوعا.

-مراجعة التعديلات الدستورية والتحقق من صحتها شكلا فقط.[2]

أ. **المحكمة الدستورية:** حسب المادة 146 تتكون من خمسة عشر عضوا، تنتخب الهيئة التشريعية بالاقتراع السري عضوين من بين ثلاثة يرشحهم رئيس ديوان المحاسبات وعضواً من بين ثلاثة يرشحهم رؤساء نقابات المحامين، ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف العليا وعضوين اثنين من مجلس الدولة من بين ثلاثة ترشحهم جمعياتهم العمومية لكل مقعد شاغر من بين رؤسائها وأعضائها، وثلاثة أعضاء من بين ثلاثة مرشحين يقدمهم مجلس التعليم الأعلى لكل مقعد شاغر من بين أعضاء هيئة التدريس في مجالات القانون والاقتصاد والعلوم السياسية، على أن يكون اثنان على الأقل من الثلاثة المرشحين لكل مقعد

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 43.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 45.

من خريجي كليات الحقوق وأربعة أعضاء من بين كبار الموظفين التنفيذيين والمحامين المستقلين والمدعين العامين وقضاة الفئة الأولى ومقرري المحكمة الدستورية[1].

ب. **مجلس القضاة والمدعين العامين:** يرأسه وزير العدل ويكون وكيل وزارة العدل عضواً في المجلس بحكم منصبه، يتكون من ثلاثة عشر عضوا، يعين رئيس الجمهورية ثلاثة من أعضاء المجلس من بين القضاة والمدعين العامين المدنيين، وعضوا واحدا من بين القضاة والمدعين العامين الإداريين. أما الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا فتختار ثلاثة أعضاء من بين أعضاء محكمة الاستئناف العليا، وعضوا واحدا من بين أعضاء مجلس الدولة، وثلاثة أعضاء من بين أعضاء الأكاديمية في مجال القانون من مؤسسة التعليم العالي والمحامين[2].

ج. **مجلس الدولة:** ينظر مجلس الدولة في القضايا الإدارية، ويبدي رأيه في خلال شهرين في الشروط والعقود التي تمنح بموجبها امتيازات تقديم الخدمات العامة، ويفصل في الالتزامات الإدارية، ويؤدي الواجبات الأخرى المنصوص عليها في القانون. يعين مجلس القضاة والمدعين العامين ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الدولة، ويعين رئيس الجمهورية الربع.

د. **محكمة الاستئناف العليا:** يعين مجلس القضاة والمدعين العامين أعضاء محكمة الاستئناف العليا، ويعين رئيس الجمهورية المدعي العام الرئيس لمحكمة الاستئناف العليا ونائبه لفترة أربعة أعوام من بين خمسة مرشحين لكل منصب تختارهم الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف العليا من بين أعضائها بالاقتراع السري[3].

أما بخصوص محكمة الاستئناف العسكرية العليا فقد تم إلغاؤها[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 44.

[2] المرجع نفسه، ص. 49.

[3] المرجع نفسه، ص. 48.

[4] المرجع نفسه، ص. 49.

2.2 المبحث الثاني: تحولات المشهد السياسي التركي في ظل شخصنة السلطة

يتطرق هذا المبحث إلى ماهية الشخصنة بتوضيح مفهومها وآلياتها وواقعها في المشهد السياسي التركي، وكيف تشكلت هذه الظاهرة منذ مجيء الرئيس "رجب طيب أردوغان" الذي تأتى له بفضل سماته أن يشكل الواقع السياسي التركي وفق رؤيته وتوجهاته، ثم ينتقل التحليل إلى المطلب الثاني بدراسة الحالة الليبية كتجلي لظاهرة الشخصنة.

2.2.1 المطلب الأول: شخصنة القرار السياسي التركي: من هندسة الداخل إلى توجيه الخارج

تعيد ظاهرة الشخصنة صياغة مفهوم توازن القوى فهي تجعل من عملية الحكم انعكاسا لرؤية الفرد الحاكم، سابقا كان الناخب يصوت للحزب انطلاقا من برنامجه وتوافقه مع توجهاته، لكن حاليا في ظل تصاعد ظاهرة شخصنة الحياة السياسية فقدت الجماعات الحزبية هويتها المرجعية لصالح السلطة القوية للقائد التي أصبحت عاملا يحدد بطريقة ذاتية هرمية القيم داخل الحزب، مما أدى إلى تآكل دوره –أي الحزب– كمنظمة جماعية إلى أداة لخدمة شرعية الفرد الذي أصبح هو حامل الدعم السياسي بدلا من الجماعة ككل[1].

يرى "ماك إيان أليستر" Mac Ian Alister أن ظاهرة الشخصنة تمر بمرحلتين، تبدأ في أولها من خلال سيطرة الفرد على حزبه الذي يصبح تجسيدا لقيمه ورؤيته وليس العكس وبالتالي تمتعه بدرجة استقلالية عن منظمته الأم. لتصل –أي الشخصنة– في الثانية إلى محاولة تكييف المؤسسات مع المكانة المتغيرة للفاعلين الأفراد داخل النظام السياسي. وهذا ما يفسره

[1]Dominika Liszkowska, "The Personalization of Politics in Türkiye during the Rule of the Justice and Development Party (2002–2023)", ***Athenaeum: Polish Political Sciences Studies,*** 83, no. 3, (2024), p. 241.

سعي "رجب طيب أردوغان" إلى ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي بغية "مأسسة" دوره في الحياة السياسية عبر منحه اختصاصات واسعة بموجب الدستور تتناسب وقوته الفعلية[1].

تنقل ظاهرة الشخصنة السياسة من إطارها التقليدي المتمثل في أنها عملية تفاوضية عبر عدة فواعل ومؤسسات إلى كونها شأنا يخص القائد وحده، ويسلك هذا التحول مسارين؛ بُعْد "العرض" وذلك بتصوير صانع القرار صاحب النفوذ الفعلي بأنه الفاعل الرئيسي الذي انفرد برسم هذه الرؤية وهو منفذها في الوقت ذاته ليختزل القائد في شخصه هوية الحزب ومرجعتيه، ومما يساعد على عملية شخصنة السياسة باعتماد هذا البعد هو تسليط وسائل الإعلام الضوء على الانطباعات الشخصية للسياسي الفرد "سماته، مؤهلاته، وقدرته على تحقيق أهدافه" بدل المنظمة التي ينتمي إليها[2].

أما المسار الثاني لهذا التحول فيتجلى في بعد "التأثير"، هنا لا يتم الاعتماد على وسائل الإعلام فقط، بل يتجاوزه إلى مكانة الفرد داخل النظام السياسي وموقعه في القيادة منه، ويتحقق ذلك عبر تغيير قواعد اللعبة "الدستور" الذي يمنح الفرد صلاحيات واسعة تضفي على قراراته صبغة مؤسسية، و "النظام الانتخابي" عبر استبدال نظام القوائم المغلقة الذي يضطر الناخب لأن يصوت للحزب الذي هو من يضع ناخبيه ويرتبهم، بنظام انتخابي آخر كنظام القائمة المفتوحة حيث يتاح للناخب حرية تفضيل مرشحه. وعلى الرغم من أن هذا الإصلاح في النظام الانتخابي يُقَدَّم بأنه محاولة لتعزيز الديمقراطية إلا أنه في حقيقة الأمر تعزيز لواقع "شخصنة السياسة" بجعلها "مؤسسية"، من خلال منح الفرد الشرعية المستندة إلى اختيار الشعب والتي تجعل من استقلاليته في اتخاذ القرار وكأنها معبرة عن إرادة الشعب[3].

---

[1]Loc. cit.

[2]Ibid, p. 242.

[3]Loc. cit.

في السياسة الخارجية تحدث الشخصنة عندما يقوم الشعبويون بزيادة وزنهم في النظام السياسي مقارنة بالجهات الفاعلة والأحزاب السياسية الأخرى، مع إشراك أعضاء أجهزة الاستخبارات والجيش في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية واحتكار العملية بمساعدة المؤسسات الأمنية[1].

بداية يتم تفكيك المؤسسات القائمة بالسياسة الخارجية والذي يشمل عادة التقليل من قيمة أعمال الدبلوماسيين المعينين سابقا وإبعاد الدبلوماسيين المهنيين، وإعادة هيكلة البيروقراطية والمؤسسات المسؤولة عن السياسة الخارجية، بحيث تشمل تعيين موظفين معروفين بولائهم للقائد الشعبوي؛ "توسع بيروقراطي وإعادة تقليص مؤسسي للبنية البيروقراطية"، يصاحبه خطاب شعبوي يدعي أن هذه الهيكلة تمثل الإرادة العامة للشعب وتضمن تحقيق السيادة الكاملة[2].

يقصد بالشخصنة في عملية صنع القرار: «عملية يتم من خلالها نقل جوهر عملية صنع القرار من وزارة الخارجية إلى مكتب الرئيس التنفيذي ومستشاريه في القصر الرئاسي، فيصبح دورهم حاسما في السياسة الخارجية رغم افتقارهم إلى المعرفة المتراكمة والخبرة، وتحدد أولويات الرئيس المهيمن جدول أعمال السياسة الخارجية بدل الأنماط المؤسسية الراسخة»[3].

2.2.1.1 عملية شخصنة المشهد السياسي التركي

منذ عام 2002م يحظى "رجب طيب أردوغان" وحزبه العدالة والتنمية بدعم ثابت من الساحة السياسية التركية، وقد أطلق على هاته العملية مصطلح "أردغنة السياسة التركية" ويحدث ذلك على مستوى السياستين الداخلية والخارجية[4]. يمثل الانتقال إلى النظام الرئاسي

[1]Özgür Özdamar, Lerna K. Yanık, "Populist Hyperpersonalization and Politicization of Foreign Policy Institutions", ***International Affairs100***, no. 5, (2024), p. 1836.

[2]Ibid, p. 1840.

[3]Hakkı Taş, " The formulation and Implimentation of Populist Foeign Policy: Turkey in the Eastern Mediterranean ", ***Mediterranean Politics27***, no. 5, (2022), p. 6.

[4] Liszkowska, Op. cit, p. 240.

الذروة القانونية لعملية الشخصنة، فبعد نجاح مشروع تعديل الدستور عام 2017م بموافقة 51.4 بالمئة من الناخبين ودخول نموذج الحكومة الرئاسية على الطراز التركي حيز التنفيذ يوم 24-06-2018م تكرست حالة من التفرد بالقرار والتغول على باقي المؤسسات، وذلك حسب وصف زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض "كمال كليجدار أوغلو" Kemal Kılıçdaroğlu بأن النظام الرئاسي مهد الطريق لما أسماها ب"الديكتاتورية الديمقراطية"، حيث تم إلغاء منصب رئيس الوزراء وأصبح هناك أحادية السلطة التنفيذية جمعت كل صلاحيات الجهاز التنفيذي في يد رئيس الجمهورية "أردوغان"، موازاة مع إضعاف آليات الرقابة بإسقاط حق السلطة التشريعية في الرقابة على أعمال رئيس الجمهورية والوزراء ومساءلتهم وحجب الثقة عنهم[1].

في بداياته كان حزب العدالة والتنمية يتفاعل مع مؤيديه عبر آلية المشاركة، ثم مع تعزيز مكانته بدأت تتجلى آثار الشخصنة وخاصة منذ 2010م، كانت السلطة في حزب العدالة والتنمية مقسمة بين ثلاث قيادات وهم: "عبد الله غول" و "بولنت آرينج" Bülent Arınç و "رجب طيب أردوغان"، إلا أن "النجم الأبرز في هذا الحزب وأكثر الشخصيات جاذبية وموهبة سياسية والأول بين متساويين هو "أردوغان" وذلك حسب تعبير "هوارد إيسنستات" Haward Eissenstat. بعد انتخاب "عبد الله غول" وحدثِ التعديل الدستوري الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية وحزب الوطن الأم والذي تمت الموافقة عليه باستفتاء شعبي عام 2007م، بدأ "أردوغان" تدريجيا مركزة السلطة داخل حزبه وإضعاف الديمقراطية فيه وتنظيمه على أساس الولاء لشخصه، فقام بإقصاء السياسيين ذوي الخبرة وتهميش دورهم في عملية صنع القرار

[1] أحمد مشعان النجم، "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع.59، (2020)، ص. 388.

واستبدالهم بآخرين، وهكذا غلب الطابع الشخصاني على الحزب وتخلص من الأصوات المعارضة[1].

في عام 2011م تم إعداد قوائم المترشحين بواسطة "أردوغان"، وبعد 3سنوات في الانتخابات المحلية أصبح اسمه هو شعار الحملة الانتخابية. عام 2014م تم انتخابه رئيسا بالتصويت الشعبي لأول مرة في تاريخ تركيا، وبالرغم من أن منصبه كان غير حزبي إلا أنه كان هو الموجه الرئيسي لسياسات حزبه، لارتباط هذا الأخير بكاريزما مؤسسه[2].

تلعب السمات الفردية للقائد دورا كبيرا في تشكيل سياسة البلاد، فهيبته وسلطته وأسلوبه في التعامل مع المواقف والظروف تؤثر حتى في مستقبل البلاد، وبالعودة إلى تاريخ تأسيس الجمهورية التركية كان النظام السياسي برلمانيا يسود رئيس الجمهورية ولا يحكم، ولكن باعتبار أن "مصطفى كمال أتاتورك" Mustafa Kemal Atatürk هو مؤسس الدولة وقائد حركة تحريرها قبل ذلك إضافة إلى شخصيته الكاريزمية كل هذا لعب دورا في حيازته على سلطة أكبر مما نص عليه الدستور آنذاك، فسيطر على كل مفاصل الدولة[3] وجعل من الجيش حاميا لمبادئه الستة المتمثلة في: "الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية، الدولاتية، الثورية" كعقيدة رسمية للدولة تتمحور حول الشخصية السلطوية ل"مصطفى كمال أتاتورك"[4].

وعلى غرار "أتاتورك"، يحظى "أردوغان" بمهارات ساعدته على تعميق مظاهر الشخصنة في الحياة السياسية التركية ومكنته تلقائيا من تأسيس نظام "الأردغنة"، مثل الدهاء السياسي والكاريزما والمهارات الخطابية. منذ بدايات مسيرته السياسية كعمدة لمدينة إسطنبول أثبت

---

[1]Liszkowska, Op. cit, p. 243.

[2]Loc. cit.

[3]Ibid, p. 244.

[4]أمينة قصـراوي، ***العلاقة التركية الشـرق أوسـطية في ظل المتغيرات الإقليمية***، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه العلوم السياسية في تخصـص العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر-3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021)، ص ص. 50-52.

"أردوغان" أنه شخصية كاريزمية فعالة وبفضل مهاراته الخطابية تمكن من حشد جماهير قوية، فكثيرا ما كان يردد أنه رجل الشعب وصوت الجماهير المظلومة ووصف نفسه أنه يمثل جميع شرائح المجتمع فاعترف بقيم الطبقة الوسطى والجزء المحافظ من المجتمع، كل ذلك رفع من مستوى تأثيره السياسي. علاوة على ذلك، أظهر "رجب طيب أردوغان" أنه قائد شجاع لا يخشى مواجهة النظام العلماني القائم[1]، ففي 30-09-2013م أعلن "أردوغان" رفع الحظر عن ارتداء الموظفات للحجاب في المؤسسات العامة[2].

هذا التحدي العلني للنظام العلماني الذي عمر طويلا لم يكن لولا تحييد الجيش من الحياة السياسية والذي بدأ منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002م، حيث أقدمت حكومة حزب العدالة والتنمية على عدة إصلاحات في سعيها لتحجيم نفوذ القوات المسلحة في الحياة السياسية فألغت المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب المتمثل في الدعاية ضد الوحدة غير الانقسامية للدولة، وتم تقليص العقوبة الصغرى حسب المادة 159 من قانون العقوبات من سنة إلى ستة أشهر؛ المتمثل في الهجوم على الدولة ومؤسساتها وتهديد الوحدة غير الانقسامية للجمهورية التركية[3].

عام 2007م تدخل الجيش في الشأن الانتخابي، فتجمع الشعب في مظاهرات منددا ب"لا شريعة ولا انقلاب عسكري" بالإضافة إلى ظهور تحالف ليبرالي إسلامي في الحياة الثقافية التركية جمع مثقفين وإعلاميين وممثلي رجال أعمال ومنظمات غير حكومية اجتمعوا على

---

[1] Liszkowska, Op. cit, p. 245.

[2] "رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة بتركيا"، **سبر**، (2013)، **https://www.sabr.cc/2013/09/30/129845/?utm_source**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25 مارس 2026، 18:25).

[3] حياة رويبح، ***دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر-3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018)، ص. 335.

انتقادهم لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي[1]. ثم قضية "إرجينيكون" التي كشفت تورط بيروقراطيي الدولة وموظفين عسكريين ومثقفين من اليمين ورجال أعمال في أعمال غير مشروعة، ما خلق فرصة انتهزتها الحكومة، فلأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية يمثل ضباط سامون ومن بينهم جنرالات سامون من أمثال "إلكر باسبوغ" İlker Başbuğ و"كنعان إفرين" Kenan Evren أمام القضاء، طالتهم أحكام بالسجن تراوحت بين عدة سنوات ومؤبدة[2].

وفي عام 2012م في إطار المحاكمات في قضية المطرقة، حكم على 236 ضابطا بالتآمر على الدولة وأدينوا بأحكام سجن ثقيلة[3]. في جويلية 2013م حققت الحكومة خطوة في اتجاه تمدين المؤسسة العسكرية، حيث استطاعت أن تعدل المادة 35 من القانون الداخلي للخدمة العسكرية الذي كان يعد بمثابة الغطاء القانوني للتدخل العسكري في الشؤون السياسية، فبعد أن كانت هذه المادة تنص على اضطلاع العسكر بواجب حماية البلاد من التهديدات الداخلية تم إلغاء هذه الجملة والإبقاء على التهديدات الخارجية فقط[4]. جاءت المحاولة الانقلابية الأخيرة يوم الجمعة 15-07-2016م على الساعة التاسعة والنصف مساء، دعا على إثرها "رجب طيب أردوغان" شعبه إلى النزول للشارع والتمسك بالديمقراطية والتنديد بهكذا محاولة، وفي اليوم التالي تأكدت محاولة الفشل. استثمر "أردوغان" في فشل المحاولة الانقلابية وانتهزها كفرصة لتطهير العديد من المؤسسات. مثل مؤسسات القضاء، إذ تم تسريح عضوان من المحكمة الدستورية وعشرة من مجلس الدولة ومحكمة النقض، وطال التطهير مؤسسات تعليمية، فأغلقت ستة عشر جامعة خاصة وألف مدرسة، ومؤسسات إعلامية، فأغلقت تسعة وثلاثون قناة راديو وتلفزيون وخمسة وأربعون جريدة يومية وثلاث وكالات أنباء كما تمت

[1] المرجع نفسه، ص. 275.

[2] المرجع نفسه، ص. 274.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص. 338.

مصادرة أملاكهم[1]. امتدت عملية التصفية إلى المؤسسة العسكرية، فطرد 169جنرالا وتقلصت القوات الجوية من 60 ألف ضابط إلى 936 ضابط و627 ضابط صف وتم تسريح 400 طيار من مجموع 600 وإنهاء خدمة 30 طيار من سرب الإملاء العاشر في القاعدة الجوية ل"إنجرليك" المسؤولة عن تزويد الطائرات المقاتلة[2].

تحييد الجيش هو الآخر صاحبه إنجازات كبيرة حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية على المستوى الاقتصادي، فمثلا قد تضاعف احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة من 26,8 مليار دولار عام 2002م إلى 82,6 مليار دولار عام 2011م وبقي في ارتفاع مستمر حتى بلغ 95 مليار و403 ملايين دولار في 19-10-2017م، إضافة إلى تخفيض الفوائد المصرفية التي كانت عام 2002م 44 بالمئة فوصلت عام 2010 إلى 1,5 بالمئة ومعدل فائدة القروض الرسمية الذي بلغ عام 2008م 62,7 بالمئة إلى 7,1 بالمئة عام 2016م، ما أدى إلى فتح الطريق أمام المشاريع وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي وبالتالي مجيء رؤوس الأموال إلى تركيا، تلاه تقليص في الديون العامة حيث كان حجمها عام 2002م 61,4 بالمئة من الدخل القومي فتراجعت سنة 2016م إلى 28,7 بالمئة. هذا التحسن في الوضع الاقتصادي صاحبه تحسن في الأوضاع الاجتماعية، حيث ارتفعت مرتبات المتقاعدين وازدادت نسبة الطبقة المتوسطة، كما قد تقلصت نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر من 23 بالمئة إلى 2 بالمئة عام 2017م. وارتفع إجمالي الناتج القومي ووصل إلى 1,51 تريليون على أساس القوة الشرائية عام 2017م[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 250-252.

[2] المرجع نفسه، ص. 340.

[3] إلهام الحدابي، ***قراءة في المشروع التركي: آفاق الممكنات وتحديات الواقع*** (إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021)، ص ص. 20-22.

استكمل "أردوغان" المسار بإقرار مجموعة من الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، حينما اعترف بحقوق الأقليات مثل الأكراد وأقر لهم بمجموعة من الحريات، كالسماح بتعلم اللغة الكردية والحديث بها، حتى أن الحكومة قد سمحت ببث برامج باللغة الكردية مثل برنامج "ثروتنا الثقافية" على قناة «**TRT**» التي تديرها الدولة، بالإضافة إلى إطلاق سراح مساجين الرأي وانخفاض عدد متابعات قضايا حرية التعبير ورفع موانع حرية التجمع[1].

كل هذه الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن مجرد نجاح لحكومة حزب العدالة والتنمية، بل كانت انعكاسا لعبقرية قائد ارتبطت المكاسب التي حققها بشخصه ارتباطا وثيقا، ليقترن الشأن السياسي باسمه ويمتد تأثير ذلك إلى البيئة الدولية.

2.2.1.2 شخصنة السياسة الخارجية

لم يكن الشأن الخارجي بمعزل عن الداخل، فقد كانت عمليات صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها مرتبطة بشكل متزايد بشخصية القائد، فمن تعامله مع قمة المجلس الأوروبي في ديسمبر 2004م التي أطلقت مفاوضات الانضمام، إلى مقاطعة "دقيقة واحدة" الشهيرة في المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" عام 2009م لعبت شخصية "أردوغان" دورا حاسما في حل أو تعقيد العديد من القضايا، متجاوزا كل الإجراءات والبروتوكولات الدبلوماسية الراسخة[2].

خلال انتخابات عام 2018م التي أتمت التحول إلى النظام الرئاسي تم تقنين شخصنة السياسة الخارجية، فقد أنشأ هذا النظام رئاسة بتفويض واسع وبلا ضوابط فعالة، حيث تم التخلص من آليات الرقابة والتوازن مما قضى إلى حد كبير على فصل السلطات وحول البرلمان إلى هيئة تصديق شكلية وأتاح ل"أردوغان" حكم البلاد بمراسيم رئاسية[3].

---

[1]فراس محمد إلياس، ***تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة*** (شركة عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص. 33.

[2]Taş, Op. cit, p. 7.

[3]Loc. cit.

2.2.1.3 آلية شخصنة السياسة الخارجية

فور أن فاز "أردوغان" في الاستفتاء الدستوري عام 2017م وبعد التحول فعليًا إلى نظام الحكومة الرئاسية، وهو ما يطلق عليه "بالنظام الرئاسي على الطراز التركي"، استحوذ على سلطات واسعة في يده بحيث تُصاغ جميع عمليات صنع السياسة في تركيا بما في ذلك الشؤون الخارجية والأمنية بواسطة صانع قرار واحد بالتشاور مع دائرة ضيقة جدًا من مستشاريه المقربين في القصر الرئاسي المعروف ب « Beştepe» ، يشمل هؤلاء المستشارون "هاكان فيدان" Hakan Fidan الذي شغل منصب مدير جهاز الاستخبارات الوطنية بين عامي 2010م-2023م ثم أصبح عام 2023م وزيرًا للخارجية، "إبراهيم كالن" İbrahim Kalın الذي أصبح مديرًا لجهاز الاستخبارات الوطنية عام 2023م، و"خلوصي أكار" Hulusi Akar الذي شغل منصب وزير الدفاع بين عامي 2018م-2023م[1].

وكتعزيز للطابع الرئاسي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، استخدم الرئيس "رجب طيب أردوغان" صلاحيته في إصدار المراسيم الرئاسية واستحدث عدة مجالس تنفيذية، كان من بينها "مجلس الأمن والسياسة الخارجية"، الذي تم تكليفه، حسب المرسوم الرئاسي رقم 1، بتقديم المشورة في شؤون السياسة الخارجية، فيضطلع بوضع سياسات ترمي إلى تعزيز الوزن الجيوسياسي لتركيا، علاوة على مراجعته للدراسات والتحليلات الصادرة عن مراكز الفكر الوطنية والدولية وتقديم التوصيات[2].

وعلى اعتبار أن الرئيس هو مركز عملية اتخاذ القرار، فقد انحصر دور وزارة الخارجية ولجنة الأمن والسياسة الخارجية وحتى مجلس الأمن القومي التركي وجهاز الاستخبارات

[1]Özdamar, K. Yanık, Op. cit, pp .1850-1852.

[2]Akcagündüz, Op. cit, p. 717.

الوطنية في تقديم المشورة والمعلومات والتقارير مباشرة إلى الرئيس، الذي هو من يصدر الكلمة الفصل بشأن السياسة الخارجية[1].

تتألف لجنة الأمن والسياسة الخارجية من مستشارين رسميين؛ من بينهم أكاديميين وسياسيين وصحافيين ودبلوماسيين، ومن مستشارين غير رسميين؛ من بينهم أصدقاء ورجال أعمال وخبراء وكوادر بحثية في مراكز فكر مختلفة وخبراء في الدول التي تندرج ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية[2].

2.2.2 المطلب الثاني: تجليات الشخصنة في السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا

بعد عرض ماهية ظاهرة الشخصنة بذكر مفهومها ومراحلها التي تتشكل داخليا لتؤثر لاحقا في المجال الخارجي، تبرز حالة ليبيا كمثال جيد تجسدت فيه سمات شخصية صانع القرار التركي الأول مع رغبته في توظيف الملفات الخارجية لتدعيم حضوره السياسي لصرف النظر عن الأزمات الاقتصادية التي تسببت في تردي الأوضاع الاجتماعية، مع استحضار البعد التاريخي الذي يرى أن ليبيا جزء من العمق الاستراتيجي الذي يمكن لتركيا أن تبسط نفوذها إليها وتحدث فيها تأثيرا.

تقع ليبيا في موقع أعطاها قيمة حيوية في التحالفات السياسية والأمنية والتكتلات الاقتصادية والتجارية ويعزز وجودها كدولة جيوبوليتيكية[3]، ومما يزيد من أهميتها أنها دولة

---

[1] Siri Neset et al., "Turkish Foreign Policy: Structures and Decision-Making Processess", ***CMI Report 2019. Bergen: Chr. Michelsen Institute,*** (2019), **https://www.cmi.no/publications/6854-turkish-foreign-policy-structures-and-decision-making-processes**, (accessed in March 26, 21:00).

[2] Loc. cit.

[3] عبد الحليم أحمد الزين، "الموقع الجيوسياسي الليبي (الأهمية السياسية والتاريخية) دراسة في الجغرافيا السياسية"، ***مجلة العلوم الشاملة***، م.10، ع.38، (2026)، ص. 3400.

مطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يزخر بالعديد من الثروات خاصة الطاقوية منها والتي هي محط أطماع الدول التي تسعى للسيطرة عليها لضمان مصالحها الاستراتيجية.

من بين الدول التي كثفت حضورها في الأراضي الليبية وأحدثت ولا تزال تحدث تأثيرا كبيرا في المشهد السياسي الليبي "تركيا"، وتجلى هذا الدور منذ عام 2011م في سياق ما عرف بالربيع العربي، وقد اتسم موقف تركيا من أحداث 17 فيفري 2011م –وهي حركة احتجاجية شعبية مناهضة على لنظام معمر القذافي– بالحياد نظرا للمصالح الاقتصادية، إذ وصل حجم المبادلات التجارية بين تركيا وليبيا عام 2010م إلى 9,8 مليار دولار علاوة على الاستثمارات الضخمة، كما لعبت العلاقات الجيدة بين معمر القذافي وحكومة حزب العدالة والتنمية دورا في موقف تركيا[1]. لكن سرعان ما حسمت تركيا ترددها وتخلت عن أي حل يتضمن تواجد القذافي في المشهد السياسي القادم لليبيا وانخرطت في عملية حلف الناتو للإطاحة بالعقيد معمر القذافي[2] لتعترف في سبتمبر 2011م بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا لليبيا قدمت فيه تركيا كافة أنواع الدعم[3].

في عام 2014م استحوذت ليبيا على أهمية خاصة في أولويات أجندة المصالح التركية بتعيين "أمر الله إيشلر" Emrullah Işler مبعوثا خاصا إلى ليبيا لمتابعة العلاقات معها، إلى

[1] "الموقف التركي من الثورة الليبية"، ***المركز العربي للدراسات والأبحاث***، تقدير موقف، (2011).

[2] قدورة، مرجع سابق، ص. 75.

[3] Republic of Türkiye, Ministry of Foreign Affairs, "Bilateral Relations between Türkiye and Libya", **https://www.mfa.gov.tr/bilateral-relations-between-turkiye-and-libya.en.mfa**, (accessed in April 09, 2026, 22:18).

جانب قيام تركيا بتدريب العديد من الضباط والجنود الليبيين بين عامي 2012م و2014م، وكل هذا كان في إطار التدخل غير المباشر[1].

شهد عام 2019م مرحلة انتقالية بالنسبة لتركيا انخرطت فيه بشكل مباشر في ليبيا بالدعم العسكري والدبلوماسي لحكومة الوفاق الوطني، وهو ما يعكس تحولا جذريا في عقيدة السياسة الخارجية التركية، يرى بعض الباحثين أن إقحام "أردوغان" لتركيا في الأزمة الليبية يعكس تأثير جملة من العوامل التي قدر الرئيس "أردوغان" أنها تكتسي أهمية بالغة، حيث ينتهج "أردوغان" سياسة خارجية استباقية يطمح من خلالها إلى أن تجد تركيا موطأ قدم في المناطق التي تشترك مع تركيا في الدين أو التاريخ أو الثقافة وبالتالي ترسيخ مكانة تركيا في النظام الدولي[2].

تسارعت الأحداث في ليبيا على إثر تصاعد وتيرة العنف بين حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج –المعترف بها من قبل الأمم المتحدة– والجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي تمكن من تحقيق مكاسب متتالية ونجحت قواته في الاقتراب من العاصمة طرابلس بعدما سيطر على معظم المناطق المهمة استراتيجيا غرب ليبيا[3]، استنجدت حكومة السراج بتركيا التي قلبت بدعمها الكبير المتمثل في الخبراء والتسليح وعدد من السفن المحملة بالأسلحة والمعدات العسكرية والدفاعات الجوية وناقلات جند مدرعة من طراز "كيربي" "Kirpi" وطائرات مقاتلة من طراز بيرقدار "Bayraktar TB2"، فضلا عن معلومات استخباراتية ومشاركة فعلية

---

[1] محمد سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (2019)، **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09 أفريل 2026، 22:30).

[2] Bulent Aliriza, Zeynep Yekeler, "Erdogan's Lybian Gambit", ***Center for Strategic and International Studies***, (2020), **https://share.google/GEN3PzSwF8IiUv2yS**, (accessed in April 10, 2026, 14:12).

[3] محمود علاء الدين حواش، أحمد محمود أحمد، جهاد أشرف زغلول وآخرون، "أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014–2020"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2021)، **https://share.google/hFRZkHDcrlIU11dZ6**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 أفريل 2026، 15:00).

في مجريات المواجهات الدائرة بين القوي الليبية[1] موازين القوى وأحبطت جهود حفتر في الزحف نحو طرابلس[2].

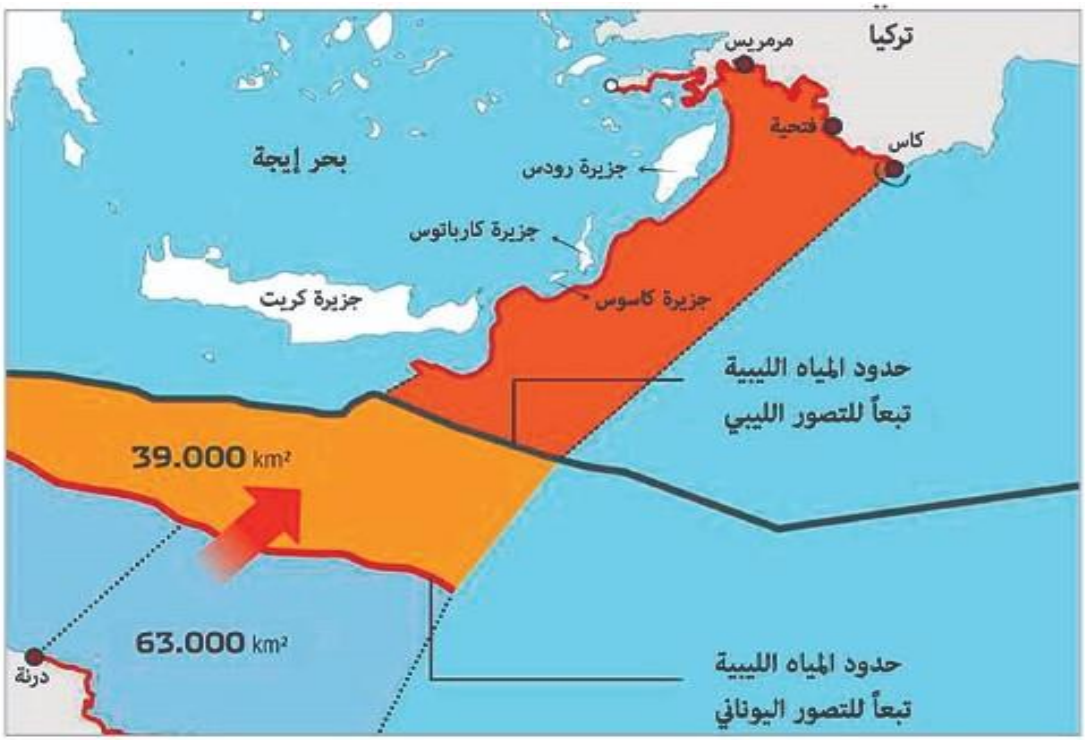
ويجدر بالذكر أن هذا التعاون قد تمأسس من خلال مذكرتي تفاهم بين إدارة "أردوغان" وحكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج في 27 نوفمبر 2019م، تتعلق الأولى بترسيم الحدود البحرية وبموجبها حددت تركيا مناطق اقتصادية خالصة لها؛ إذ أصبحت 100 كم² تحت السيادة التركية ما يمنحها أحقية في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وهو ما أتاح لتركيا التحرك استراتيجيا وإعادة تشكيل موازين القوى في شرق المتوسط، كما حددت الاتفاقية خطا على مسافة 18,6 ميلا بحريا –أي "35 كيلومتر"– يرسم الحدود البحرية بين المناطق الاقتصادية الخالصة بين الدولتين[3].

[1] قدورة، مرجع سابق، ص. 212.

[2] حواش، أحمد، زغلول وآخرون، مرجع سابق، https://share.google/hFRZkHDcrllU11dZ6.

[3] قدورة، مرجع سابق، ص. 191.

الخريطة (2): الحدود البحرية بين تركيا وليبيا



المصـــــدر: مصـــــطـفـى الـعـلـي، ***الـنـزاع عـلـى الـحـدود الـبـحـريـة: تـركـيـا فـي مـواجـهـة الـيـونـان وقـبـرص*****، (2025)**، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/النزاع-على-الحدود-البحرية-تركيا-في-مواجهة-اليونان-وقبرصـــــ، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 أفريل 2026، 15:16).

توضح الخريطة هندسة الحدود البحرية بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا وليبيا، تمثل المساحتين الحمراء والبرتقالية الممتدتان من المدينة الساحلية "مرمريس" إلى مدينة "درنة" الساحلية الممر البحري الذي نشأ تبعا لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين حكومة "أردوغان" وحكومة فايز السراج والذي يتلاقى مع منطقتها الاقتصادية الخالصة.

أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين، وهو ما يتيح لها التدخل في ليبيا والدفاع عن مصالحها وعن حلفائها، وهو ما سيؤدي حتما إلى الذود عن وطنها البحري

وأمنها القومي[1]، وبواسطة المذكرة الأمنية فقد تأتى لتركيا نشر وحداتها العسكرية في أعالي البحار[2].

استجابة لطلب حكومة الوفاق الوطني عمل "أردوغان" على الحصول على مذكرة تفويض من البرلمان بتاريخ 2 جانفي 2020م لإمداد ليبيا بالدعم العسكري، وتشير دراسة للمركز العربي الديمقراطي العربي بعنوان "**أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014-2020**" إلى أنه قبل توقيع البرلمان على طلب إرسال القوات العسكرية إلى ليبيا تحرك مجموعة من الضباط الأتراك إلى ليبيا لعقد اجتماعات مع الميليشيات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق. بعد تصديق البرلمان التركي على الاتفاقيتين البحرية والعسكرية في 2-1-2020م بدأ الجيش التركي بتجهيز مركز عمليات وتدريب عسكري داخل ليبيا استعدادا لمساندة حكومة الوفاق ومنع توغل الجيش الليبي واستعادة السيطرة على المناطق التي احتلها[3].

بعد فشل مؤتمر برلين الذي انعقد في 19-1-2020م في تسوية القضية الليبية وإلزام جميع الأطراف المنخرطة في الحرب بوقف إطلاق النار والدعم العسكري، ومع استمرار حفتر في هجومه على طرابلس، جهزت تركيا دعماً ومساعدات عسكرية ضخمة[4]، فقدمت منظومات تسليح متقدمة وطائرات مسيرة، فضلاً عن نقل مقاتلين من الفصائل السورية[5]، وشنت ضربات مكثفة على قواعد حفتر وخطوط إمداده في ماي 2020م[6]، ما شكل نقطة مفصلية في تغيير الأوضاع، إذ تمكنت حكومة الوفاق الوطني في أسابيع قليلة من إحكام قبضتها على الشريط

---

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص. 211.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 212، 213.

[4] المرجع نفسه، ص. 213.

[5] حواش، أحمد، زغلول وآخرون، مرجع سابق، https://share.google/hFRZkHDcrllU11dZ6.

[6] قدورة، مرجع سابق، ص. 213.

الساحلي بين طرابلس والحدود التونسية[1]، فاستعادت مدن الغرب الليبي كاملة، ومحيط ومطار طرابلس الدولي، وقاعدة الوطية الجوية الإستراتيجية[2]، ومدينة ترهونة الإستراتيجية التي كانت تمثل مركزاً للقيادة والسيطرة لدى الجيش الوطني الليبي. وهكذا شكل الدعم التركي عاملاً حاسماً أسفر عن توازن في القوى بين الجانبين المتصارعين[3].

كما يرى بعض المحللين أن تركيا تعاني من مشكلات اقتصادية عديدة، فقد ألقت أزمة الليرة بظلالها على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا السياق يصور التدخل في ليبيا في أحد القراءات على أنه محاولة لصرف النظر عن الوضع الاقتصادي وتحجيم المعارضة السياسية الداخلية التي ستؤثر في شعبية "أردوغان"[4].

أثر الطابع الشخصاني الذي ميز القرارات السياسية الموجهة لمسار السياسية الخارجية على علاقات تركيا الدولية، بدفعها نحو منطق العداء والتصعيد بدل التهدئة، فقد كانت عملية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا بمثابة حدث غير متوقع غير موازين القوى في منطقة شرق المتوسط، حيث رأت دول الإقليم أن هذا الاتفاق يهدد حقوقهم السيادية على مناطقهم الاقتصادية الخالصة، وبالتالي فالمذكرة هي انتهاك للقوانين الدولية.

جاء الرد الأكثر قوة وحزما من الجانب اليوناني الذي اعتبر أن الخط البحري الذي أقرته الاتفاقية يمر مباشرة تحت جزيرة كريت فأوكلت إلى وزير خارجيتها لقاء حفتر في ديسمبر 2019م[5]، ولم يقتصر الرد على الجانب الدبلوماسي بل تعداه إلى استخدام القوة الصلبة، ففي 2020م قامت اليونان بمناورات عسكرية مع فرنسا وتدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة

---

[1] حواش، أحمد، زغلول وآخرون، مرجع سابق، https://share.google/hFRZkHDcrIlU11dZ6.

[2] قدورة، مرجع سابق، ص. 213.

[3] حواش، أحمد، زغلول وآخرون، مرجع سابق، https://share.google/hFRZkHDcrIlU11dZ6.

[4] المكان نفسه.

[5] Aliriza, Yekeler, Op. cit, https://share.google/GEN3PzSwF8IiUv2yS.

الأمريكية ردا على أعمال الحفر والتنقيب التي مارستها السفينة التركية عروج رايس والمناورات العسكرية التركية بالقرب من جزيرتي قبرص وكريت[1].

من جهة أخرى أسهم هذا الاتفاق في دفع اليونان إلى توقيع اتفاقية مع قبرص في 2-2-2020م حول مشروع بناء خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية في شرق المتوسط إلى أوروبا، وبالتالي إخراج تركيا من معادلة السيطرة على إمدادات الطاقة والحد من تأثيرها على شرق المتوسط[2].

امتدت آثار الاتفاقية البحرية إلى العلاقات مع مصر التي رأت فيها تهديدا لأمنها القومي، فباشرت باتخاذ رد فعل عليها لتحقيق التوازن الإقليمي. وعلى نفس المنوال، قامت مصر واليونان بتوقيع اتفاقية لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بتاريخ 6-8-2020م، تضمنت تحديد إحداثيات خط الترسيم بين الطرفين وفق قواعد القانون الدولي، وتعزيز التعاون بين البلدين بخصوص الانتفاع من الموارد الطبيعية الممتدة من إحدى المناطق الاقتصادية لإحدى الدولتين باتجاه الأخرى[3].

[1] أيمن هياجنه، خميس المسلماني، "أثر ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام 2019 في العلاقات التركية اليونانية 2017-2021"، ***دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.51، ع.3، (2024)، ص. 414.

[2] المرجع نفسه، ص. 412.

[3] حسن ياسين المحمد، "النزاع التركي اليوناني على الموارد الهيدروكربونية في بحر إيجة وشرق المتوسط"، ***المجلة العربية للنشر العلمي***، ع.83، (2025)، ص ص. 417، 418.

2.3 المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية بين التحالفات الداخلية والمقاربات الأمنية

يهدف هذا المبحث إلى تحليل عقيدة الأمن القومي التركي، ويستهل طرحه برصد خارطة الأحزاب السياسية التركية المؤثرة في المشهد السياسي التركي بمواقفها وأيديولوجيتها، ليوطئ للتحالف الذي جمع حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية والذي أثر بفكره في السياسة الخارجية، لينتقل بعدها إلى رؤية ملامح السياسة الخارجية في الفترة محل الدراسة، وينتهي بدراسة التدخل التركي في كل من سوريا والعراق بعمليات عسكرية استباقية تقوم على مبدأ أن أمن تركيا ينطلق من خارجها.

2.3.1 المطلب الأول: تحالف الشعب موجه للسياسة الخارجية التركية

تكون الأحزاب السياسية جزءا فعالا في النظام السياسي لدعم عملية التنمية السياسية ونشر الوعي السياسي ومعالجة المشاكل والقضايا الاجتماعية والتأثير على الرأي العام ومساهمتها في رسم السياسة الداخلية، وفضلا عن ذلك فهي تعد فاعلا مهما في تشكيل مسار السياسة الخارجية بتوجهاتها[1].

2.3.1.1 **الأحزاب السياسية التركية:** يوجد في تركيا العديد من الأحزاب السياسية ومن أبرزها لدينا:

أ. **حزب الشعب الجمهوري:** وهو أول حزب أُنْشِأَ وكان من طرف مؤسس الدولة التركية الحديثة "مصطفى كمال أتاتورك" في 9-9-1923م، يرتكز على مبادئ "القومية والعلمانية والشعبوية والثورة والاشتراكية"، يحظى بظهير قوي استنادا إلى نخب اقتصادية وعسكرية في القطاع العام، إضافة إلى علاقاته الجيدة مع الدول الأوروبية[2].

---

[1] رنيم صائب، "أثر الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية – الأحزاب التركية نموذجا"، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين، م.5، ع.30، (2021)، ص. 128.

[2] المرجع نفسه، ص. 143.

ب. **حزب الشعوب الديمقراطي:** تأسس يوم 15-10-2012م أغلب أعضائه من الأكراد[1] إلا أنه يقدم نفسه جامعا لكل أطياف وفئات المجتمع التركي على اختلاف عقائدهم وأعراقهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية وكذلك الأقليات، يدعي هذا الحزب أنه يهدف إلى التخلص من التمييز وتوفير الحياة الكريمة خصوصا للمضطهدين والمهمشين وتحقيق المساواة بين الجميع، كما يخطط لتغيير نظام حزب العدالة والتنمية الذي يعتبره غير ديمقراطي[2].

ج. **حزب الخير:** حزب علماني قومي، تأسس بتاريخ 25-10-2017م مؤسسه هو "ميرال أكشنار" Meral Akşener، يمارس هذا الحزب سياسة قومية تظهر من مبادئه التي أعلن فيها أنه يريد وضع القومية في كل المجالات الثقافية والاقتصادية، يتخذ هذا الحزب من كلمة IYI المكتوبة بالأحرف الكبيرة المستمدة من رمز الشمس التركية القديمة شعارا له، إضافة إلى أن هذا الشعار كان رمزا لقبيلة "كايي" التركية[3].

د. **حزب الاتحاد الكبير:** حزب سياسي تركي، منشق عن الحركة القومية، لم يستطع دخول البرلمان في أكثر من محطة انتخابية لعدم تجاوزه نسبة عشرة بالمئة، وهو صاحب مواقف مساندة للقضية الفلسطينية ومنددة بالعدوان الصهيوني على غزة، تأسس هذا الحزب في 29 جانفي 1993م بعد انشقاق "محسن يازجي أوغلو" Muhsin Yazıcıoğlu وآخرين عن الحركة القومية، يوصف الحزب بأنه أحد أجنحة الحركة القومية ويتميز بتوجهه المحافظ[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 144.

[2] حزب الشعوب الديمقراطي، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/R9BXacyDLM7WEuxJg، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26 مارس 2026، 20:28).

[3] Sezer İdil Göğüş, What's in a Name? IYI Party – Good for Turkey?", PRIF Blog, (2017), https://blog.prif.org/2017/12/14/whats-in-a-name-iyi-party-good-for-turkey/, (accessed in March 26, 2026, 19:22).

[4] حزب الاتحاد الكبير، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/OlQqi10uRp6kLRkK0، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 مارس 2026، 17:39).

هـ. **حزب الحركة القومية:** حزب سياسي قومي يميني تأسس في 9 فيفري 1969م على أنقاض حزب الأمة الريفي برئاسة "ألب أرسلان توركيش"، يمثل الفكرة القومية التركية ويميل إلى الفكر المحافظ لكنه قريب من القومية المتطرفة، تمثل عقيدة الأضواء التسعة التي وضعها "توركيش" منذ أن كان على رأس حزب الأمة الريفي الجمهوري وجهة نظر هذا الحزب وبرنامج عمله. يعارض هذا الحزب منح الحقوق الثقافية للأكراد في الإعلام والتعليم، كما يعارض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

هذه الأضواء هي:

. **القومية:** وتعرف أيضا بالوطنية وهي تعني أن على المواطن تقديم كل شيء إلى الأمة التركية والتي يمكن تلخيصها في الولاء والمحبة والخدمة.

. **المثالية:** بناء الشخصية التركية والعزة والوعي بما يتماشى مع الأخلاق والفضائل الإسلامية.

. **الأخلاق:** وتُسمى مبادئ الحفاظ على الوجود السامي للأمة التركية، وتنميتها وفقا لعاداتها وتقاليدها.

. **العلوم:** وهي مبدأ فحص الأحداث والوجود بفكر العلم بالتحرر من الأفكار المسبقة، وجعل العلم هو المرشد في جميع أنواع الأنشطة التي يتعين القيام بها.

. **الاجتماعية:** هي الرأي القائل بضرورة تنفيذ جميع أنواع الأنشطة لخدمة مصالح المجتمع، وتشمل قسمين منفصلين هما: الاجتماعي والاقتصادي، من أجل إرساء نظام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي وتنظيم المساعدة الاجتماعية من منظور اجتماعي.

[1] حزب الحركة القومية التركي، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/CszCeAtZ2D5j0SOul، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26 مارس 2026، 16:36).

. **الفلاحية:** تهدف إلى التنمية من خلال دمج القرى في المدن الزراعية من أجل إنقاذ الفلاح من المرابين وتقديم القروض والمساعدات التي يحتاجون إليها. وتهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق الرخاء للقرويين الذين يعيشون في منطقة الغابات.

. **الحرية والفردية:** ترتبط الفردية بالتنمية الشخصية للفرد، إذ يكشف التطور الذاتي عن ملامح شخصية الفرد من خلال تفاعله مع البيئة والثقافة التي ينتمي إليها، بينما الحرية تعني الاستقلال المهمّ للعيش السلمي للبلدان والشعوب.

. **التنمية والشعبوية:** يتطور الناس والحضارات دائما بالرغبة والسعي وراء الأفضل والأجمل والأكمل، لذلك يجب بذل الجهد دائما لتحقيق الأهداف المنشودة، بشرط أن تكون هذه الجهود من أجل النهوض والتقدم دون الابتعاد عن التاريخ والهوية الوطنية وجذور الأمة التركية.

. **التصنيع والتقنية:** من أجل تنمية الأمة التركية، من الضروري التصنيع بسرعة، والاستعداد للعصر النووي والفضائي.

وقد طرح "توركيش" هذه العقيدة عام 1969م، من أجل الاتحاد حول وجهة نظر وطنية، لحماية "الدولة التركية المستقلة" من المذاهب والأنظمة الإدارية الأجنبية، وخاصة الرأسمالية والليبرالية والشيوعية[1].

[1] " صـــاحب عقيدة الأضـــواء التســـعة ومنظمة الذئاب الرمادية.. ماذا تعرف عن حزب الحركة القومية التركي؟"، ***الجزيرة مـــــــ

و. **حزب العدالة والتنمية:** تأسس كحزب سياسي في عام 2001م من قبل نواب انشقوا عن حزب الفضيلة الإسلامي، وقد قدم الحزب نفسه كتيار ديمقراطي محافظ يجمع التيارات المحافظة والإصلاحية. وشهد عام 2002م أول مشاركة فعلية للحزب في أول انتخابات برلمانية له تحت قيادة "عبد الله غول"، الذي تولى القيادة بسبب الحظر المفروض على رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان" في ذلك الوقت. حقق الحزب نجاحا كبيرا في تلك الانتخابات، وتولى "غول" رئاسة تركيا من 2007م حتى 2014م، ليكون أول رئيس منتخب من حزب العدالة والتنمية، بينما تولى "أردوغان" الرئاسة من 2014م[1].

إن الواقع السياسي التركي ليس مجرد تعددية حزبية بقدر ما هو صراع بينهم على فرض رؤاهم حول مرجعية تركيا ودورها على الصعيد الدولي، كنتيجة لهذا التباين حول الرؤى انبثق تحالف الشعب الذي تكون بفضل تحالف أكثر حزبين يحظيان بأكبر دعم في تركيا "حزب العدالة والتنمية" و" حزب الحركة القومية".

2.3.1.2 بدايات التحالف

تم تسجيل بداية التقارب بين القوميين وحزب العدالة والتنمية منذ عام 2015م[2] بانضمام قيادي حزب الحركة القومية "طغرل توركش" Tuğrul Türkeş إلى قائمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة المبكرة في نوفمبر 2015م، وقد لعبت سياسة حزب العدالة والتنمية

---

[1] "24 عاما على تأسيس "العدالة والتنمية" التركي.. إنجازات وتحديات"، ***الجزيرة***، (2025)، https://www.aljazeera.net/amp/politics/2025/8/15/24-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%8C، (تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2026، 00:10).

[2] قدورة، مرجع سابق، ص. 164.

المتشددة تجاه حزب العمال الكردستاني منذ صيف 2015م بعد فشل عملية السلام وعودة القتال من جديد دورا في التقريب بين الحزبين، تلاه المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016م[1]، لتشكل لحظة فارقة اجتمع فيها "أردوغان" مع قادة أحزاب المعارضة "كمال كليجدار أوغلو" زعيم حزب الشعب الجمهوري و"دولت بهجلي" Devlet Bahçeli زعيم حزب الحركة القومية، أوجدت حالة من التفاهم بين الأطراف لاحتواء تبعات الانقلاب الفاشل ومعالجة العوامل المؤدية إليه[2].

وفي أعقاب ذلك شهدت مؤسسات الدولة تطهيرا واسعا من أتباع "فتح الله غولن" Fethullah Gülen الذي صنفت حركته المعروفة رسميا ب"FETÖ" كمنظمة إرهابية في ماي 2016م وإدانته بعدها بضلوعه في محاولة الانقلاب، هذه الحركة التي يدين لها حزب الحركة القومية بالعداء الشديد ويرى أنها تهديد وجودي للدولة ووحدتها. كل هاته الأمور كانت سببا في تحول حزب الحركة القومية من أشرس معارض إلى أكبر حليف، فكان أول تحول هو دعم زعيم الحزب "دولت بهجلي" لجهود "رجب طيب أردوغان" في التحول نحو النظام الرئاسي، إذ صرح: "أظهرت المحاولة الانقلابية أن الدولة التركية تتجه نحو نهاية مميتة، وأن نظام الحكومة على حافة الانهيار [...] يجب علينا أن نتعامل بعقلانية أكبر مع فكرة تحويل البلاد إلى نظام رئاسي"[3].

يمكن القول أن عام 2016م أظهر تقاربا واضحا بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، اللذين أعلنا دخولهما في محادثات ثنائية حول التعديلات الدستورية وعلى رأسها تحويل نظام الحكم من شبه رئاسي إلى رئاسي، ولما كان الحزبان لا يمتلكان أغلبية الثلثين داخل

---

[1] المرجع نفسه، ص. 165.

[2] "تحالف الشـعب.. تكتل حزبي حول نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسـي"، ***موسـوعة الجزيرة***، (2022)، https://share.google/v9sfOWh5EJ78gdojP، (تاريخ الاطلاع عليه: 11 أفريل 2026، 11:05).

[3] قدورة، مرجع سابق، ص. 165.

البرلمان فإن حصولهما على 60 بالمئة كان كافيا لإحالة التعديل إلى الاستفتاء الشعبي ليحسم لاحقا فيه. عقد الاستفتاء في 2017م وبلغت نسبة تأييده 51.4 بالمئة، ليشكل أرضية مناسبة لولادة تحالف الجمهور[1].

أخذ التقارب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ملامحه النهائية مع الإعلان عنه رسميا في 20 فيفري 2018م، اتفق من خلاله الحزبان على المضي قدما نحو التحول إلى نموذج الحكومة الرئاسية. وقد أعلن حزب "الاتحاد الكبير" لاحقا دعمه لتحالف الجمهور في جميع المحطات الانتخابية دون الانضمام إليه رسميا[2].

كسب التحالف أولى تحدياته الانتخابية يوم 24 جوان 2018م عندما فاز مرشحه "رجب طيب أردوغان" بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى بحصوله على 52.5 بالمئة، كما حصل على أغلبية مقاعد البرلمان بواقع 53.7 بالمئة في الانتخابات التشريعية التي جرت في اليوم نفسه، علما أن القانون الانتخابي يتيح تقديم قوائم التحالف بطريقة تسمح للناخب بالاختيار بين التصويت للقائمة المشتركة أو أحد أطرافها من الأحزاب المشاركة في التحالف. أما بخصوص الانتخابات المحلية بتاريخ 31-03-2019م فقد خاضها التحالف بقوائم منفصلة، في الولايات الصغرى مالت الكفة لصالح الحركة القومية، أما في الولايات الرئيسية فهناك ما سيطر عليها حزب العدالة والتنمية ومنها ما خسرها لصالح المعارضة خاصة في إسطنبول وأنقرة[3].

[1] "تحالف الشعب.. تكتل حزبي حول نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسي"، https://share.google/v9sfOWh5EJ78gdojP.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

2.3.2 المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية التركية

تعد تركيا دولة محورية نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يقع عند ملتقى آسيا وأروبا وقربها من إفريقيا عبر البحر المتوسط، ولتفاعل التحولات الداخلية المتمثلة في التحول إلى النظام الرئاسي الذي ألقى بتداعياته على الداخل التركي والتحولات الخارجية المتمثلة في دينامية النظام العالمي الذي يتجه من الأحادية إلى التعددية القطبية ما جعل تركيا تطمح لأن تجد لنفسها مكانة كقوة وسطى متعددة الأقاليم، اكتسبت سياستها الخارجية زخما وخصوصية تميزها عن غيرها من الدول.

وبناء على هذا التفاعل بين الداخل والخارج، يمكن رصد ملامح السياسة الخارجية لدولة تركيا التي جمعت بين الاستمرارية في تحقيق أهدافها العليا والتغير في أدواتها الذي فرضه واقع التحول الدستوري الذي شكل رؤية جديدة لواقعها الخارجي، دون إغفال كيف اضطرت الأزمة الاقتصادية صانع القرار إلى إعادة النظر في توجهاته الخارجية.

وعليه يمكن إجمال هذا السمات في:

أ. **شخصنة السياسة الخارجية:** تأثر السلوك الخارجي التركي بسمات صانع القرار[1]، فبعد أن كان ملف القضايا الخارجية يمر عبر بنى بيروقراطية تقليدية ويناقشها دبلوماسيون مهنيون ذوو خبرة في الشؤون الخارجية في ظل النظامين البرلماني وشبه الرئاسي، انتقل مركز صنع القرار الخارجي بعد إرساء نظام الحكومة الرئاسية إلى رئيس الجمهورية بالتشاور مع دائرته الضيقة جدا من مستشاريه المقربين[2].

ب. **عسكرة السياسة الخارجية:** كثفت تركيا من عملياتها العسكرية في مناطق أمنها القومي، فقد شهدت الفترة من 2018م إلى 2021م تجسيدا للعقيدة الأمنية الاستباقية التي تستلزم

[1] طالب، مرجع سابق، ص. 528.

[2] Özdamar, K. Yanık, Op. Cit, p1850.

القضاء على التهديد قبل وصوله إلى أراضي الدولة، ولم يقتصر الأمر على حماية الحدود البرية، بل شمل حدودها البحرية، فانخرطت في صراع شرق المتوسط من خلال تبني عقيدة "الوطن الأزرق" التي تحركت بمقتضاها لحماية حقوقها في البحر الأبيض المتوسط وتأمين مناطقها الاقتصادية الخالصة[1].

ج. **التوازن بين الشرق والغرب:** تحاول تركيا التحرر من نظام الهيمنة الغربي الأمريكي[2] خصوصا وأن المحور الجيوسياسي العالمي ينتقل إلى آسيا[3] ما يفرض على تركيا أن تنظر إلى السياسة الخارجية من جميع الاتجاهات، ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة نتيجة تصدع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وتطور مستوى العلاقات الثنائية مع كل من روسيا والصين وإيران، وقد ساهمت عوامل محلية في ذلك، تمثلت في تطهير مؤسساتي من الغولنيين الداعمين للاتجاه الغربي وصعود القوميين الداعين إلى توطيد العلاقات مع الشرق[4].

هـ. **الاستقلالية الاستراتيجية:** تسعى تركيا إلى أن تلعب دورا هاما في الساحة الدولية وأن تجد لها مكانا في النظام العالمي وتؤثر في بنيته، انطلاقا من رؤيتها لدورها كدولة مركزية صانعة للأحداث وتجاوز الرؤية الغربية التي صورت تركيا كدولة جسر. ومن ثم فإن هذه الاستقلالية تقتضي امتلاك تركيا سيادة اتخاذ قرارها، وهو ما تجلى في خطابات الرئيس "أردوغان" بأن تركيا "من الدول القليلة القادرة على ممارسة حقوقها السيادية في منطقتها والعالم ولم تعد تقبل بدور الجسر الذي منحه لها الغرب بل تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة"، وقد عززت تركيا

[1] طالب، مرجع سابق، ص. 530-534.

[2] قدورة، مرجع سابق، ص. 134.

[3] طالب، مرجع سابق، ص. 528.

[4] قدورة، مرجع سابق، ص ص. 135، 161، 164.

ذلك بسعيها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما تعلق بالصناعات الدفاعية بحيث تتقلص الحاجة إلى القوى الخارجية في أوقات الأزمات[1].

و. **المرونة:** تعتمد تركيا على تنويع أدواتها لتأمين مصالحها القومية، فتزاوج بين الوسائل الصلبة مثل تدخلاتها العسكرية المباشرة في سوريا والعراق لحماية أمنها القومي باعتبار أن الأمن من المحددات الرئيسية في أجندة السياسات العامة، وغير المباشرة كدعمها لبعض الفواعل اللادولتية كما هو الحال في سوريا، إضافة إلى القواعد العسكرية في بعض الدول مثل الصومال وقطر. ومن جهة تستخدم وسائل ناعمة أو ما يعرف ب"الدبلوماسية الإنسانية" من خلال الإعانات الاقتصادية والوكالات ذات الطابع التعاوني مثل وكالة التعاون والتنسيق "TIKA" وذات الطابع الديني مثل رئاسة الشؤون الدينية ومعهد "يونس إمري" Yunus Emre، التي تسعى إلى تمكينها كمؤسسات قائمة في السياسة الخارجية، ما يسمح بتثبيت النفوذ التركي على المستوى العسكري وتعزيزه على المستوى الثقافي[2].

2.3.3 المطلب الثالث: سوريا والعراق امتداد للأمن القومي التركي

يعتبر القوميون قضية الأكراد ذات علاقة بسياسات القوى الدولية الساعية لإضعاف البلاد وخلق الاضطرابات فيها وتقسيمها عبر دعم حزب العمال الكردستاني لتحقيق الانفصال، وإثارة قضيتها بتوجيه الانتقادات المتواصلة لتركيا بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق جنوب شرق البلاد، لذلك يعارض القوميون عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني[3]، ويتضح أن النهج الخارجي على إثر تحالف الشعب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يميل إلى أجندة قومية ويتمحور أساسا حول الأمن القومي.

---

[1]Ergül, Wang, Op. cit, p .6-8.

[2]مريم جمال وإسراء مسعود، "أدوات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط بين الفاعلية والإخفاق 2002-2022"، ***قضايا سياسية***، (2024)، ص ص. 547-549.

[3]قدورة، مرجع سابق، ص. 169.

منذ تأسيس الجمهورية التركية، كانت تركيا فاعلًا "شديد الحساسية للأمن"، تضع مختلف التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية في مقدمة الأجندة السياسية للدولة[1]، وهكذا لا يمكن فهم التحركات العسكرية التركية في كل من سوريا والعراق من دون الإلمام بكنه المخاطر المحدقة التي يهدد بها حزب العمال الكردستاني، وإن ذلك لا يتأتى إلا بفهم أيديولوجيته وأهدافه التي تزعزع استقرار الدولة وتمس وجودها، لاقتناعه بأن كردستان وطن مستعمر وأن الشعب الكردي له حق اختيار مصيره.

حزب العمال الكردستاني هو منظمة انفصالية قومية كردية مسلحة، تم الإعلان عن ميلاده يوم 27 نوفمبر 1978م في اختتام المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في قرية "فيس" بمنطقة ديار بكر جنوب تركيا. يصنف الحزب نفسه كحركة تحررية والممثلة الحقيقية للأكراد وهو ما يفسر رؤية شريحة واسعة من الأكراد له ككيان سياسي يعبر عن تطلعاتهم وآمالهم. يدعو الحزب إلى ضرورة إقامة "دولة كردستان الكبرى المستقلة" توحد الأراضي الكردية وتنهي ما يعتبره "التقسيم الجائر" لكردستان بين أربع دول، ولتحقيق هذه الغاية فإن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة[2].

أسس الحزب في 15 أوت 1984م جيشا باسم "قوات تحرير كردستان" ثم تحول اسمه إلى "جيش التحرير الشعبي الكردستاني" بهدف توحيد وتجميع الذين استقطبتهم أفكار الحزب[3]

---

[1]Cagla Luleci-Sula, "Turkey's National Security and the Middle East", ***International Journal of Social Inquiry***, 18(1), (2025), p .22.

[2]"حزب العمال الكردستاني رحلة السلاح والسلام"، ***الجزيرة***، (2025)، https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2026، 14:43).

[3]أشواق أحمد مناف عبد المقصود، "حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا"، ***مجلة كلية الآداب***، ع.57، (2020)، ص. 311.

التي كانت تقوم على الروح الثورية الاشتراكية والإيديولوجية الماركسية اللنينية. بعدها اتجه الحزب بعد التغيرات العالمية وسقوط الاتحاد السوفييتي نحو انتهاج الأفكار الكونفدرالية الديمقراطية التي تدعو إلى الحكم المحلي والتعايش السلمي بين الشعوب[1].

بدأ حزب العمال الكردستاني في شنّ ضرباته العسكرية ضد الدولة التركية منذ لحظة تأسيسه، واتخذ من أسلوب حرب العصابات نمطًا أساسيًا في تنفيذ تحركاته وعملياته الميدانية. خاض خلالها التنظيم صراعًا دامياً تجلى في هجمات على مراكز الدرك والشرطة ومجازر وغارات وأعمال عنف، أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين والعسكريين من كلا الجانبين، وقد تمركزت مختلف أعمال العنف المسلح في جنوب شرق تركيا، وبعض مدن شرقها، وبعض المناطق الجبلية الحدودية المتاخمة لسوريا والعراق[2].

منذ عام 1982م قرر الحزب بدأ التحضير للعمل المسلح داخل سوريا وقد اتخذ منها ومن سهل البقاع اللبناني الذي كان خاضعا للحكم السوري آنذاك مركزا لتدريباته العسكرية، مستغلا توتر العلاقات بين تركيا وسوريا بسبب تقاسم مياه نهر الفرات، وقد شمل الدعم السوري توفير معسكرات لتدريب المقاتلين في سهل البقاع. شكل هذا الدعم نقطة مفصلية دفعت بالعلاقات نحو بلوغ ذروة التوتر حتى كان البلدان على شفا حرب، وتصاعدت الأزمة إلى غاية توقيع اتفاقية أضنة في 20 أكتوبر 1998م[3] التي نصت على حظر سوريا لجميع أنشطة حزب العمال الكردستاني وتعهدت فيه على الامتناع عن تقديم أي دعم لوجستي أو عسكري.

---

[1] "حزب العمال الكردستاني رحلة السلاح والسلام"، https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

وقد جاء في نص المادة الأولى منه: «لن تسمح سوريا، استنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، بأي نشاط ينطلق من أراضيها ويهدف إلى تهديد أمن واستقرار تركيا[1]». علاوة على أنه مع توقيع الاتفاقية قد اعترفت سوريا بحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية[2].

يمتد وجود حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي العراقية، حيث تقع جل معسكرات ومراكز التدريب التابعة له في شمال العراق بجبال قنديل التي تُعد معقلاً له، وتتسم هذه المنطقة الجبلية بغاباتها الكثيفة وتلالها المرتفعة، ما يشكل عاملاً مساعدًا للمتمردين في حال وقوع حرب عصابات، وقد شنت عليها تركيا ثلاث غارات كبيرة وخصصت لها قوة بشرية ضخمة بين عامي 1995م-1997م للقضاء عليها[3].

الخريطة التي رسمها تنظيم العمال الكردستاني لموطن الأكراد تغطي أجزاء من تركيا والعراق وسوريا وإيران، ونظرا لتواجده في العمق الاستراتيجي والأمني التركي، فرض على صانع القرار التركي إعادة النظر في العقيدة الأمنية التي كانت تقوم على مبدأ "السلام في الداخل والسلام في العالم" إلى مبدأ "الدفاع الاستباقي" الذي يفرض على الدولة أن تقضي على التهديد في مهده قبل وصوله إلى داخل أراضيها.

---

[1]"ما هو اتفاق أضنة بين تركيا ونظام الأسد الأب وعلى ماذا ينص؟"، ***تلفزيون سوريا***، (2023)، https://share.google/UMEmbf76YDatDa24p، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2026، 15:00).

[2]"The Adana Security Agreement", ***Voltaire Network***, (1998), https://share.google/3kmdZ9YEQiJPh1v0b, (accessed in April 15, 2026, 15:30).

[3]"جبال قنديل حصن طبيعي لحزب العمال الكردستاني"، ***الجزيرة***، (2007)، https://www.aljazeera.net/amp/news/2007/10/25/%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D9%86-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 16 أفريل 2026، 10:56).

2.3.3.1 العمليات العسكرية في سوريا: عملية نبع السلام نموذجا

بتوجيه من الرئيس "رجب طيب أردوغان"، شنت قوات الجيش التركي بالتنسيق مع الجيش الوطني السوري يوم الأربعاء 09 أكتوبر 2019م عمليتها العسكرية الثالثة ضد الجماعة الإرهابية المتمثلة في حزب العمال الكردستاني PKK ووحدات الشعب الكردية YPG[1]، امتدت العملية على نحو أربعة آلاف كم² في شمال شرق سوريا؛ من نهر الفرات إلى حدود العراق بعمق 30 كم داخل سوريا[2].

وقد أعلن عنها الرئيس "أردوغان" عبر حسابه على تويتر، وحدد أهدافها كما يلي:

-تطهير منطقة شمالي سوريا من منظمة (PKK) و (YPG) وداعش الإرهابية.

-إحباط الجهود الإرهابية الرامية إلى تشكيل ممر على الحدود الجنوبية لتركيا.

-إحلال السلام والأمان في المنطقة.

-القضاء على خطر الإرهاب الموجه إلى تركيا.

-العمل على تحقيق عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم من خلال المنطقة الآمنة التي ستشكلها تركيا.

-المحافظة على وحدة الأراضي السورية[3].

أكدت تركيا عبر وزير خارجيتها "مولود جاويش أوغلو" Mevlüt Çavuşoğlu أن هاته العملية قد تمت وفق إطار القانون الدولي الذي يكفل لتركيا حق الدفاع المشروع عن نفسها، مشيرا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي جاء فيها ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما

---

[1]عثمان يحيى أحمد، عمران يحيى أحمد، ***عملية "نبع السلام" العسكرية في شمال سوريا في ضوء أحكام القانون الدولي العام*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2021)، ص. 8.

[2]قدورة، مرجع سابق، ص. 186.

[3]أحمد، أحمد، مرجع سابق، ص. 8.

يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. هذا وينص القانون الدولي على أن التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلّغ فورًا إلى مجلس الأمن، ولا تؤثر هذه التدابير بأي حال ما على المجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من هذا الميثاق". كما ارتكزت تركيا إلى القرار رقم 2254 لعام 2015م الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن مكافحة الإرهاب في سوريا[1].

هذا وقد وفرت اتفاقية أضنة 1998م إطارا للتعاون والتنسيق بين سوريا وتركيا في القضاء على الإرهاب، فأجازت في بنودها أن تحتفظ تركيا بحقها الأصيل في الدفاع المشروع عن نفسها من خلال ملاحقة العناصر الإرهابية في الداخل السوري حتى عمق خمس كيلومترات واتخاذ التدابير اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر[2].

وأضاف –أي وزير الخارجية– أن تركيا اتخذت كافة الإجراءات التي تنص عليها القواعد المستقرة في القانون الدولي، حيث قامت بالإبلاغ اللازم بخصوص عملية نبع السلام، فأطلعت الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريتش" Antonio Guterres عبر رسالة توضح كيف تطورت الأوضاع في ظل استمرار التهديدات التي أحدثتها التنظيمات الإرهابية، مؤكدة على حق تركيا المشروع في الدفاع عن كيانها وفق ما ينص عليه القانون الدولي، إضافة إلى إخطارها لمجلس الأمن الدولي وأمين عام حلف الشمال الأطلسي والعديد من الدول مثل النظام السوري قبل بدء العملية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 28.

[2] "اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حمال أوجه"، ***الجزيرة***، (2016)، https://share.google/2pMix3iVw4iNvURhk، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17 أفريل 2026، 15:23).

[3] أحمد، أحمد، مرجع سابق، ص ص. 28، 29.

يشير عماد قدورة في كتابه بعنوان "**السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**"، أن الموقف الروسي والأمريكي قد هيآ كل الظروف لنجاح عملية نبع السلام[1]، فمكالمة الرئيس التركي الهاتفية مع نظيره الأمريكي يوم 6 أكتوبر 2019م قد أفضت إلى انسحاب جزئي للقوات الأمريكية من مواقعها في رأس العين وتل أبيض –وهما بلدتان تقعان على الحدود التركية من شمال شرقي سوريا–[2]، وقبلها كان البيت الأبيض قد أصدر بيانًا مفاده أن القوات الأمريكية لن تعرقل أي عملية عسكرية تركية تهدف إلى إزاحة القوات الكردية –المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية– عن الشريط الحدودي السوري–التركي، وأن القوات الأمريكية "لن تتواجد بعد الآن في المنطقة المباشرة"[3]. وقد انتهت العملية بعد أن طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها الأكراد التراجع إلى ما وراء نطاق منطقة العمليات[4].

أما روسيا فقد رأت أن التفاهم التركي–الأمريكي سيسفر عن انسحاب القوات الأمريكية، علاوة على ذلك، فقد وقع الطرفان التركي–الروسي اتفاق "سوتشي" في 22 أكتوبر 2019م[5]، فباعتبار أن تركيا تهدف للقضاء على أي محاولة انفصالية يخطط لها الأكراد –ما سيشكل خطرا على أمنها القومي– فإن الاتفاق نص على إخراج القوات الكردية من الخط الحدودي لسوريا بشكل كامل بعمق 30 كم في مهلة 150 ساعة، إلى جانب سحب عتادها العسكري

---

[1] قدورة، مرجع سابق، ص. 187.

[2] Trump Withdraw US Troops from Nortern Syria, (2019), **https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/trump-withdraws-us-troops-from-northern-syria/**, (accessed in April 17, 2026, 13:15).

[3] Nabih Bulos, Trump Shifts Policy on Syria, Ordering Pullback of US Troops from Border with Turkey, ***Los Angeles Times***, (2019), **https://share.google/pqwvPgdGVMymv7Xab**, (accessed in April 17, 2026, 16:00).

[4] قدورة، ص. 186.

[5] المرجع نفسه، ص. 187.

من منيج وتل رفعت، كما قضى الاتفاق بالقيام بدوريات مشتركة بين القوات التركية والقوات الروسية بعمق 10 كم لتأمين الحدود، باستثناء القامشلي مع الإبقاء على الوضع بين مدينتي تل أبيض ورأس العين[1].

كما لم تبد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أية إدانة للعملية العسكرية، بل ورفضتا مقترحا تقدمت به خمس دول أوروبية لمجلس الأمن الدولي يستنكر الأنشطة العسكرية في شمال سوريا[2].

2.3.3.2 العمليات العسكرية في العراق: عملية المخلب–القفل نموذجا

باشرت القوات المسلحة التركية يوم الإثنين 18 أفريل 2022م عملية عسكرية ضد الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني "قوات الدفاع الشعبي"[3] المتمركز بالعراق، أطلق عليها اسم عملية "المخلب–القفل" إذ أن هدفها المعلن هو قفل الحدود التركية ومنع دخول عناصر حزب العمال الكردستاني[4]، تمثلت المرحلة الأولى في شن ضربات جوية مكثفة بالطائرات التركية

---

[1]"Full Text of Turkey, Russia Agreement on Northeast Syria", ***Al Jazeera***, (2019), https://www.aljazeera.com/news/2019/10/22/full-text-of-turkey-russia-agreement-on-northeast-syria, (accessed April 17, 2026, 23:12).

[2]"أمريكا وروسيا ترفضان إدانة عملية "نبع السلام" التركية بمجلس الأمن– (فيديو)"، ***القدس العربي***، (2019)، https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%A8%D8%B9-%D8%A7/، (تم الاطلاع علية بتاريخ 15 أفريل 2026، 14:03).

[3]مازن خالد، "المخلب القفل.. عمليات الجيش التركي العسكرية داخل الأراضي العراقية"، ***المركز العربي للبحوث والدراسات***، (2022)، https://share.google/Q3VqXMJNsZYPiznDA، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 11:20).

[4]هدير علي، "المخلب–القفل.. المنافسة تشتعل بين إيران وتركيا بالعراق"، ***العين الإخبارية***، (2022)، https://share.google/yl4114QFXkaGzCeHi، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 19:24).

ضد الملاجئ والمخابئ والكهوف والأنفاق ومستودعات الذخيرة والمقرات التابعة لحزب العمال الكردستاني في مناطق متينا والزاب وأفشين–باسيان[1].

وبحسب المصادر التركية فإن هذه العملية هي امتداد لعمليات أطلقتها تركيا من ماي 2019م عرفت باسم عملية المخلب ثم أعقبتها بالمخلب2 ثم المخلب3، ثم مخلب النسر ومخلب النمر ثم عملية مخلب النسر2، بهدف شل قدرات حزب العمال الكردستاني ومنعه من التحشيد والتسليح والتدريب والتخطيط[2].

وفي هذا السياق لا يمكن النظر إلى عملية المخلب–القفل إلا باعتبارها استكمالا لهدف تركيا الرئيسي ألا وهو إبعاد مقاتلي حزب العمال الكردستاني عن الخط الحدودي التركي–العراقي وإنشاء منطقة آمنة بعمق 40 كم وتطهير منطقة زاب الإستراتيجية التي تكتسي أهمية استراتيجية لمقاتلي الحزب باعتبارها منطقة ارتكاز من حيث القوة والنفوذ والدعاية الإعلامية، وبالتالي شل إمكاناته القتالية وإغلاق معسكراته فيها[3].

أشرف على عملية المخلب–القفل ثلة من القادة الأتراك السياسيين والعسكريين ورجال الأمن والاستخبارات وهم: "رجب طيب أردوغان" باعتباره رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ونائبه "فؤاد أوقطاي" Fuat Oktay، السكرتير الخاص للرئيس التركي "حسن دوغان" Hasan Doğan، كبير مستشاري الرئيس التركي "إبراهيم كالن" والذي هو حاليا رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية، المستشار العسكري للرئيس التركي "عدنان تانوردي" Adnan Tanrıverdi، رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية "فخر الدين ألطون" Fahrettin Altun، وزير الدفاع "خلوصي أكار"[4].

---

[1] خالد، مرجع سابق، https://share.google/Q3VqXMJNsZYPiznDA.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

حظيت العملية التي أطلقها الجيش بتأييد شعبي واسع، خصوصا وأنه بعد عملية مخلب النسر2 لقى 12 رهينة من أصل تركي حتفهم جراء عمليات الإعدام التي نفذها حزب العمال الكردستاني، علاوة على مباركة زعيم أكبر حزب معارض في تركيا للعملية على الرغم من تصويت حزبه ضد مذكرة التفويض التي تسمح بتنفيذ العملية العسكرية في شمال العراق وسوريا[1].

تسببت عملية المخلب–القفل العسكرية في توتر العلاقات التركية العراقية، فقد اعتبرتها الجمهورية العراقية انتهاكا لسيادة الأراضي العراقية خصوصا وأنها جرت من دون تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية، واستدعت وزارة خارجيتها السفير التركي لديها وسلمته مذكرة احتجاج، داعية تركيا إلى وقفها معتبرة إياها أفعالا استفزازية وخروقات مرفوضة وتهديدا للأمن القومي العراقي ونقضا لمبدأ حسن الجوار، كما طالبتها بالانسحاب الكامل احتراما للسيادة الوطنية، في المقابل ردت تركيا من جانبها على لسان وزير الدفاع التركي "أكار خلوصي" أن عملية المخلب–القفل تستهدف تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي وحماية الأمن القومي التركي الذي ينطلق من خارج حدودها، وأنها تسير وفقا لأحكام القانون الدولي الذي شرع بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة للدول بأن تتدخل بالقوة لدرء العدوان عنها صيانة لأمن إقليمها، وكل ذلك تحت مبرر حق الدفاع الشرعي[2].

[1] إسماعيل ياشا، "أهداف عملية "المخلب–القفل" للجيش التركي"، ***ترك برس***، (2022)، https://share.google/FpgIf1Xb47IcE2gRT، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 16:37).

[2] "عملية "قفل المخلب".. العراق يستدعي سفير تركيا ويطالب بانسحاب قواتها من أراضيه"، ***الجزيرة***، (2022)، https://www.aljazeera.net/amp/politics/202، (تم الاطلاع عليها بتاريخ: 18 أفريل 2026، 17:00).

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن التحول إلى النظام الرئاسي امتد ليشمل المشهد السياسي برمته داخليا وخارجيا، طبعت السياسة الخارجية بصبغة الصدامية مما عرض أنقرة لعزلة إقليمية، ومن النتائج التي توصل إليها هذا الفصل:

-أن التحول الدستوري عزز من قدرة الرئيس على اتخاذ قرارات حاسمة في مجال السياسة الخارجية، حيث امتزجت أهداف الدولة ورؤية القيادة السياسية في رسم مسار السياسة الخارجية التركية.

-أن تحالف الشعب لم يعد شأنا سياسيا محليا، بل امتد تأثيره إلى صياغة العقيدة الأمنية تجاه دول الجوار.

-كشفت الدراسة أن حسابات الأمن القومي قد اختلطت بالطموحات الإقليمية، فظهرت سياسة توسعية تجسد مبدأ العمق الاستراتيجي الذي يجعل من النفوذ التركي ممتدا إلى مناطق النفوذ العثماني.

الفصل الثالث

الأزمة الاقتصادية التركية وتحولات السلوك الخارجي

تمهيد:

بعد أن تبنت تركيا سياسة خارجية حازمة اتسمت بالنزوع نحو القوة الصلبة لا سيما في شرق المتوسط واعتمادها على المقاربة العسكرية لإدارة أزماتها وهو ما ظهر جليا في سوريا والعراق، وجدت تركيا نفسها تعاني من عزلة إقليمية بعد أن شكلت القوى الإقليمية المتنافسة تحالفات مضادة لموازنتها وتحجيم دورها.

تزامن هذا الفتور في علاقات تركيا الخارجية مع تصاعد الضغوط الداخلية اقتصاديا وسياسيا، فقد كلف الاستفراد بالقرار وتغليب المقاربة القائمة على الردع والقوة عوائد غير متوقعة، أمام هذا الوضع بدأت القيادة التركية بمراجعة سياساتها في محاولة منها لتصفير مشاكلها بما يكفل تخفيف حدة التوترات الخارجية والحد من وطأة التحديات الداخلية.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل الأسباب السياسية والاقتصادية للأزمة الاقتصادية، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية وسياسية دفعت بصانع القرار إلى سلك مسار التهدئة وتبني الواقعية البراغماتية وإعادة إحياء العلاقات مع القوى الإقليمية الفاعلة، وبالأخص السعودية ومصر.

3.1 المبحث الأول: تشخيص الأزمة الاقتصادية التركية

عرف الاقتصاد التركي ابتداء من سنة 2018م تراجعا حادا كشف عن اختلال هيكلي عميق، فبعد النمو المتسارع ونسبة الاستثمارات العالية انتقلت تركيا إلى مرحلة حرجة من الهشاشة الاقتصادية، ولم تكن هذه الأزمة جراء عامل عابر، بل تمخضت عن تشابك عدة أسباب أثرت بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل شامل لأسباب هذه الأزمة برصد مسبباتها الاقتصادية والكلية واستعراض تداعياتها على الواقع الاقتصادي والسياسي في تركيا.

3.1.1 المطلب الأول: البعد الاقتصادي لأزمة 2018م في تركيا: اختلالات هيكلية وهشاشة مالية في ظل انكشاف خارجي مرتفع

لا يمكن تفسير أزمة 2018م في تركيا دون تحليل الأسس الاقتصادية الكلية التي سبقتها، والتي كوّنت بيئة عالية الهشاشة أمام أي صدمة داخلية أو خارجية. فعلى الرغم من أن الاقتصاد لم يسجل نموًا سنويًا سالبًا في عامي 2018م و2019م، فإن البيانات الفصلية تكشف بوضوح دخول الاقتصاد في ركود ابتداءً من الربع الثالث لعام 2018م، مع ثلاثة أرباع متتالية من الانكماش. هذا التباين بين الأرقام السنوية والاتجاه الفصلي يعكس طبيعة الأزمة بوصفها صدمة حادة ومركزة، وليست تباطؤًا تدريجيًا تقليديًا[1].

قبل اندلاع الأزمة، كان الاقتصاد التركي يشهد نموًا مدفوعًا بالطلب المحلي، خاصة خلال عام 2017م، هذا النمو لم يكن قائمًا على توسع إنتاجي مستدام، بل على توسع ائتماني وتحفيز مالي، ما أدى إلى تسارع التضخم وارتفاع الواردات بشكل ملحوظ. نتيجة لذلك، اتسع

[1]Hurşit Güneş, "The Political Anatomy of Economic Crises – The Case of Turkey: 1945–2018," ***Yıldız Social Science Review*** , 7, no. 2, (2021), p. 105.

عجز الحساب الجاري بصورة كبيرة[1]. في الأدبيات الاقتصادية، يُعد العجز الجاري المرتفع مؤشرًا على اختلال في التوازن بين الادخار والاستثمار المحليين، وغالبًا ما يُموَّل عبر تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، هذه البنية التمويلية تجعل الاقتصاد عرضة لما يُعرف بـ"التوقف المفاجئ" (Sudden Stop) في حال تغيرت توقعات المستثمرين[2].

في السياق التركي، تزامن اتساع العجز الجاري مع ارتفاع ملحوظ في الدين الخارجي، خصوصًا دين القطاع الخاص، فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطّرد خلال العقد السابق للأزمة، وكان الجزء الأكبر منه مستحقًا على شركات خاصة، سواء مالية أو غير مالية[3]. هذا النمط من المديونية يحمل مخاطر مزدوجة: أولًا، الاعتماد على أسواق التمويل الخارجية يعرض الشركات لمخاطر إعادة التمويل، وثانيًا، الاقتراض بالعملة الأجنبية مقابل إيرادات محلية بالليرة يخلق فجوة عملات (Currency Mismatch) تجعل ميزانيات الشركات حساسة بشدة لأي انخفاض في قيمة العملة المحلية[4].

عندما بدأت الليرة في التراجع الحاد عام 2018م، لم يكن الأمر مجرد تدهور في سعر الصرف، بل تحول إلى صدمة ميزانيات (Balance Sheet Shock)، فمع كل انخفاض في قيمة الليرة كانت القيمة الحقيقية للديون المقومة بالدولار ترتفع، ما أدى إلى تآكل المراكز

---

[1]Loc. cit.

[2]Aylin Soydan, "Does Credit Growth 'Cause' Current Account Deficits ? Evidence from Turkey", ***Advances in Economics and Business,*** 4, no. 2, (2016), p. 105.

[3]Güneş, Op. cit, p. 105.

[4] Claire Milhench, Karin Strohecker, "Analysis: Turkish firms face debt-servicing crunch as lira spirals lower," ***Business Standard***, (2018), **https://www.reuters.com/article/business/turkish-firms-face-debt-servicing-crunch-as-lira-spirals-lower-idUSKBN1KS1IJ/,** (accessed in February 15, 2026, 14:00).

المالية للشركات وزيادة مخاطر التعثر. هذه الديناميكية تُعدّ من السمات الكلاسيكية لأزمات الأسواق الناشئة التي تجمع بين التحرير المالي والانكشاف الخارجي المرتفع[1].

إلى جانب هشاشة القطاع الخاص، كان هناك تدهور تدريجي في الانضباط المالي العام. صحيح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تكن مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمعايير الأوروبية، إلا أن الفائض الأولي تقلّص بسرعة منذ 2015م حتى كاد يختفي بحلول 2017م. الفائض الأولي يمثل مؤشرًا على قدرة الحكومة على خدمة ديونها دون الاعتماد على مزيد من الاقتراض، وتراجعه يعني تضاؤل الهامش المالي المتاح لمواجهة الصدمات[2].

في هذا السياق، فقدت السياسة المالية جزءًا من دورها كآلية استقرار مضاد للدورات الاقتصادية، وأصبحت أكثر ميلاً للطابع التوسعي ذي الدوافع السياسية.

عندما وقعت صدمة سعر الصرف في 2018م، انتقلت آثارها بسرعة إلى المستوى العام للأسعار عبر قناة "التمرير السعري" (Exchange Rate Pass-Through). نظرًا لاعتماد الاقتصاد التركي الكبير على الواردات الوسيطة والطاقة، أدى انخفاض قيمة الليرة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم إلى تسارع التضخم الذي تجاوز 20 بالمئة، هذا التضخم المرتفع لم يكن مجرد ظاهرة نقدية، بل كان نتيجة مباشرة لانكشاف هيكلي على الخارج. ومع ارتفاع التضخم، تدهورت القوة الشرائية للأسر، تراجعت الثقة، وانخفض الاستهلاك الخاص، مما عمّق الركود[3].

---

[1]Ümit Akcay and Ali Riza Güngen, "The Making of Turkey's 2018-2019 Economic Crisis," ***IPE Working Paper***, no. 120, (2019), p. 9.

[2]Güneş, Op. cit, p. 105.

[3]"ما الذي يعنيه تراجع الليرة بالنسبة للاقتصاد التركي؟"، ***الجزيرة***، (2021)، https://share.google/D0BZNump4unmQ6bVx، (تم الاطلاع بتاريخ: 20 فيفري 2026، 00:00).

في الوقت نفسه، أدت الضغوط على العملة إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة، فقد اضطرت السلطات النقدية في نهاية المطاف إلى رفع سعر الفائدة إلى مستويات مرتفعة للغاية لاحتواء الانهيار، غير أن هذا التشديد النقدي، رغم ضرورته لاستعادة الاستقرار المالي، كان ذا كلفة اقتصادية عالية. ارتفاع الفائدة أدى إلى انكماش الائتمان، زيادة عبء خدمة الدين على الشركات والأسر، وتراجع الاستثمار. وهكذا دخل الاقتصاد في حلقة انكماشية: انخفاض العملة يرفع التضخم، التضخم يستدعي رفع الفائدة، ورفع الفائدة يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي.

اللافت أن العجز الجاري تقلّص بعد اندلاع الأزمة، غير أن هذا التقلص لم يكن نتيجة تحسن تنافسي مستدام أو إصلاح هيكلي، بل نتيجة انكماش الطلب المحلي الحاد وانخفاض الواردات. في هذا السياق، يمكن القول إن "تصحيح" الاختلال الخارجي تم عبر الركود، لا عبر إعادة توازن تدريجية قائمة على زيادة الصادرات أو رفع الادخار المحلي[1].

بناءً على ما سبق، يمكن توصيف البعد الاقتصادي لأزمة 2018م باعتباره نتيجة تراكم اختلالات هيكلية في نموذج النمو القائم على الطلب المحلي والائتمان والانكشاف الخارجي المرتفع، هذا النموذج، رغم نجاحه في تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى القصير، إلا أنه خلق نقاط ضعف عميقة في ميزان المدفوعات وميزانيات القطاع الخاص، وعندما تراجعت الثقة وتغيرت التوقعات، تحولت هذه الاختلالات إلى أزمة عملة وركود اقتصادي.

إن الدرس الأساسي من هذه التجربة هو أن الاقتصادات المنفتحة ماليًا تحتاج إلى توازن دقيق بين النمو والصلابة المالية. فارتفاع الدين الخارجي للقطاع الخاص، والعجز الجاري المستمر، وضعف الادخار المحلي، كلها عوامل لا تُحدث أزمة في حد ذاتها، لكنها تجعل

[1]Bulent Aliriza, Zeynep Yekeler, " The Turkish Economic Slowdown in 2018", ***Center for Strategic and International Studies,*** **https://share.google/Ckryg9CqcQ984tiVK,** (accessed in February 20, 2026, 00:15).

الاقتصاد عرضة لانتقال سريع من الاستقرار إلى الانكماش بمجرد تعرضه لصدمة ثقة أو تغير في ظروف التمويل الدولي. وعليه، فإن أزمة 2018م لم تكن حادثًا عابرًا، بل كانت تجسيدًا لهشاشة نموذج نمو يعتمد بدرجة مفرطة على التمويل الخارجي في بيئة مالية عالمية متقلبة.

3.1.2 المطلب الثاني: البعد السياسي لأزمة 2018م في تركيا: قراءة في تآكل المصداقية المؤسسية وتسييس السياسة النقدية

يرجع الجانب السياسي لأزمة عام 2018م إلى الانتخابات العامة التي أجريت في 7 جوان 2015م، والتي شهدت غياب أغلبية برلمانية، اضطر على إثرها حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إلى تشكيل ائتلاف، لكن سرعان ما أخفق هذا التحالف الحزبي نتيجة تباين الرؤى الإيديولوجية. إن مساعي تشكيل حكومة ائتلافية صاحبها انسداد سياسي تسبب في خمسة أشهر من عدم اليقين، في الأدبيات الاقتصادية، يُعتبر عدم اليقين السياسي عاملًا مباشرًا في رفع علاوة المخاطر السيادية، وتأجيل الاستثمار الخاص، وزيادة تقلبات الأسواق المالية. وعلى الرغم من أن إعادة الانتخابات أعادت الاستقرار النسبي، فإن تلك المرحلة كشفت هشاشة التوازن السياسي وأرسلت إشارات سلبية للأسواق حول استدامة الاستقرار المؤسسي. ومما فاقم الوضع الأنشطة الإرهابية في جنوب شرق البلاد ثم محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 جويلية 2016م لتحدث حالة من اللااستقرار السياسي تبعها تراجع مؤشر ثقة المستهلك[1].

جاء الاستفتاء الدستوري عام 2017م ليحول النظام من شبه رئاسي إلى رئاسي ويعمق حالة الاستقطاب السياسي والانقسام المجتمعي. بموجب هذا التحول منح الرئيس سلطات

[1]Güneş, Op. cit, p. 105.

واسعة جعلته يحد من استقلالية المؤسسات الرقابية والنقدية، ما أدى إلى ارتفاع إدراك المخاطر المؤسسية فتزايدت مخاوف الأسواق وهو ما انعكس مباشرة في سلوك المستثمرين الأجانب[1].

تجلّى هذا البعد المؤسسي بوضوح في العلاقة بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي، فقد أظهرت الأحداث التي سبقت الأزمة ترددًا واضحًا في رفع أسعار الفائدة رغم تصاعد الضغوط التضخمية وتدهور سعر الصرف. هذا التردد لم يُفهم في الأسواق على أنه تقدير تقني للسياسة النقدية، بل كدليل على تدخل سياسي في قرارات البنك المركزي. في الاقتصاد الكلي الحديث، تُعد استقلالية البنك المركزي ركيزة أساسية في تثبيت توقعات التضخم والحفاظ على مصداقية السياسة النقدية، وعندما تتآكل هذه الاستقلالية، ترتفع علاوة المخاطر، ويزداد الميل إلى التحوط بالعملات الأجنبية، ما يسرّع من وتيرة هروب رؤوس الأموال. وهكذا، تحولت مسألة استقلالية البنك المركزي من قضية مؤسسية داخلية إلى عامل مباشر في تفاقم الضغوط على الليرة التركية[2].

أخذت الأزمة منحى أكثر حدة مع توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بسبب قضية القس الأمريكي "أندرو برونسون" Andrew Brunson الذي رفضت تركيا الإفراج عنه لإدانته بالتورط في قضية الانقلاب الفاشلة، فردت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على وزيرين تركيين، وأعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald Trump مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات الفولاذ والألومنيوم التركية مما أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب[3] مع طلب محلي مرتفع على الدولار. نتيجة لذلك ارتفع سعر الصرف من

---

[1]Loc. cit.

[2]Serhan Yalçıner, "Financial Turmoil, Uncertainty, and Institutions: Turkey's Political Economy in Crises", ***Uluslararası İlişkiler,*** 21, no. 84, (2024), p. 76.

[3]Kemal Kirişci, İlke Toygür, "Turkey's New Presidential System and a Changing West: Implications for Turkish Foreign Policy and Turkey-West Relations", ***Project Policy Paper***, no. 15, (2019), p. 9.

3.81 ليرة تركية لكل دولار إلى 6.69 ليرة بحلول سبتمبر 2018م مسجلا انخفاضا في القيمة بنسبة 76 بالمئة[1]، كما استنزفت الاحتياطيات الدولية الإجمالية للبنك المركزي من 116.1 مليار دولار إلى 84.4 مليار دولار خلال 8 أشهر منذ فبراير 2018م، وهكذا انهارت ثقة المستهلك بنسبة 39 بالمئة من مستوى 87.5 في يناير إلى 57.6 في سبتمبر نتيجة الانخفاض السريع في قيمة سعر الصرف[2].

وعلى ذلك، يمكن تفسير أزمة 2018م باعتبارها أزمة ثقة مؤسسية بقدر ما هي أزمة اقتصادية كلية. لقد أدى تآكل الاستقرار السياسي منذ 2015م ومحاولة الانقلاب والاستقطاب الدستوري والتوتر مع الولايات المتحدة، إضافة إلى التدخل في عمل البنك المركزي، إلى خلق بيئة من عدم اليقين المؤسسي في لحظة اتسمت بارتفاع مستويات المديونية الخارجية. ووفقًا لأدبيات الاقتصاد السياسي، فإن التفاعل بين الهشاشة الاقتصادية وضعف المؤسسات يشكّل شرطًا كافيًا لاندلاع الأزمات في الاقتصادات المنفتحة ماليًا.

وعليه، فإن أزمة 2018م تمثل حالة نموذجية تُظهر كيف يمكن للمتغيرات السياسية – عبر قنوات الثقة والتوقعات واستقلالية المؤسسات– أن تتحول إلى صدمات مالية حقيقية. فهي لم تكن مجرد أزمة عملة أو أزمة ميزان مدفوعات، بل كانت تجسيدًا لتقاطع الاقتصاد مع السياسة في سياق اقتصاد منفتح يتسم بضعف الحواجز أمام حركة رأس المال.

3.1.3 المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية على الداخل التركي

امتدت تداعيات الأزمة الاقتصادية لتشمل الجانبين الاقتصادي والسياسي، وتمثلت فيما يلي:

[1]Güneş, Op. cit, p. 105.

[2]Ibid, p. 106.

3.1.3.1 الآثار الاقتصادية:

خلفت الأزمة الاقتصادية مجموعة من الآثار السلبية الحادة تمثلت في:

أ. **تآكل القدرة الشرائية للمواطنين:** منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عرف الوضع الاقتصادي في تركيا ازدهارا، ما انعكس إيجابا على الحالة الاجتماعية للمجتمع التركي بشكل كبير، وعزز من القاعدة الشعبية للحزب الحاكم التي دعمه الشعب التركي في مختلف المحافل الانتخابية. لكن، بعد أن فقدت الليرة التركية 60 بالمئة من قيمتها التبادلية في الفترة ما بين 2018م و2021م ووصل التضخم إلى مستويات مرتفعة بلغت حد 26 بالمئة في المتوسط في نفس الفترة، تأثر الوضع الاجتماعي للشعب التركي بشكل كبير، فالكثير من العائلات التركية أضحت تواجه صعوبة في تأمين الحد الأدنى من المعيشة[1]، وعدم قدرتهم على تغطية نفقاتهم اليومية حتى أن بعض السلع التي كانت تشكل مادة ضرورية باتت من الكماليات[2].

وفي تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بعنوان **"The Turkish Economic Slowdown in 2018"** فقد ترتب عن التدهور الاقتصادي التداعيات الآتية:

ب. **انخفاض الاستهلاك:** تحول الاستهلاك الخاص الذي شكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة سلبية، إذ انكمش بنسبة 8.9 بالمئة على أساس سنوي في ظل تراجع ثقة المستهلك، كما انخفض نصيب الفرد من الدخل مقارنة بالدولار الأمريكي بنسبة 9.2 بالمئة موازاة مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 815 مليار دولار إلى 784 مليار دولار[3].

ج. **ارتفاع مستويات البطالة:** تصاعدت معدلات البطالة لترتفع إلى أعلى مستوى لها في السنوات التسع الأخيرة، حيث بلغت 13.5 بالمئة على أساس سنوي في ديسمبر 2018م، وقد

---

[1]"أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (2021)، **https://share.google/SoDCmSPoBUglwSS70**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2026، 00:30).

[2]محمود داغر، "الأزمة الاقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع"، ***مركز البيان للدراسات والتخطيط***، (2023)، ص. 8.

[3]Aliriza, Yekeler, Op. cit, **https://share.google/hCChEAUxeEerADgTV**.

ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار مليون شخص ليصل إلى 4.3 مليون، فيما بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب 24.5 بالمئة.

د. **الركود:** انكمش الاقتصاد التركي بنسبة 3 بالمئة في الربع الأخير من 2018م، وقد انخفض النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي على إثر ذلك من 7.4 بالمئة عام 2017م إلى 2.6 بالمئة عام 2018م.

هـ. **تراجع الاستثمار:** يمثل الاستثمار حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وقد سجل هو الآخر انكماشا بنسبة 12.9 بالمئة في الربع الأخير من عام 2018م.

و. **محدودية الإنفاق العام:** حيث سجل تراجع للإنفاق العام ب 3,7- بالمئة في الربع الثالث من السنة.

ز. **تراجع خدمات القطاع العام:** حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي والخدماتي بنسبة 0.5 بالمئة في الربع الأخير من السنة و0.3 بالمئة على الأساس السنوي، وسجل قطاع التصنيع والإنشاءات انكماشا حادا بنسبة 6.4 بالمئة و8.7 بالمئة على التوالي في الربع الأخير من عام 2018م.

أما بخصوص الصادرات فقد كانت هي الاستثناء، إذ نما صافي الصادرات بنسبة 10.6 بالمئة في الربع الأخير وبنسبة 7.5 بالمئة إجمالا خلال عام 2018م[1].

ح. **هروب رؤوس الأموال:** فبسبب تراجع ثقة المستثمرين الأجانب والاختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تمثلت في التضخم وارتفاع المخاطر المالية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، حدث ما يسمى بتدفق صافي رؤوس الأموال الخارجة، إذ لم تعد السوق التركية قادرة على تهيئة مناخ مستقر جاذب للاستثمار كما في السابق، وهكذا تحول المستثمر من داعم

[1]Loc. cit.

للاقتصاد عبر مساهمته في تمويل العجز التجاري عن طريق استثماره في الحافظة –ففي عام 2017م تدفقت الاستثمارات إلى تركيا بقيمة 24.4 مليار دولار– إلى عبء عليه مع تسارع عمليات سحب الأموال قصيرة الأجل، فحدث تدفق خارجي بقيمة 3.9 مليار دولار في عام 2018م، ومع تجاوز التدفقات الخارجة للتدفقات الداخلة بلغ خروج رؤوس الأموال 14.8 مليار دولار، الأمر الذي عمق أزمة السيولة الأجنبية وفرض ضغوطا على سعر صرف الليرة التركية، صاحبه تراجع قدرة الاقتصاد على تمويل عجزه الخارجي والمحافظة على استقرار مؤشراته الاقتصادية الكلية[1].

ط. **انخفاض احتياطات البنك المركزي:** تراجعت الأصول الاحتياطية الرسمية للبنك المركزي التركي بنسبة 13 بالمئة لتستقر عند 93 مليار دولار، ويرجع سبب ذلك إلى استنزاف احتياطي العملات الأجنبية بواقع 11.3 مليار دولار ليصبح 71.3 مليار دولار بعد أن كان 82.6 مليار دولار، كما شهد احتياطي الذهب هو الآخر استنزافا من 23.5 مليار دولار إلى 20.1 مليار دولار، وهو ما يعكس تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات وتفاقم عجز التمويل الخارجي في ظل خروج رؤوس الأموال وتراجع التدفقات الاستثمارية. هذه التداعيات هي نتيجة مباشرة لتدخلات البنك المركزي في سوق الصرف من أجل الحد من تقلبات الليرة التركية ودعم قيمتها، إضافة إلى استخدام جزء من الاحتياطي لتغطية الالتزامات الخارجية وسد النقص في النقد الأجنبي، كما يشير هذا الاستنزاف إلى تراجع هامش الأمان المالي للدولة، بما يحد من قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية ويزيد من اعتمادها على مصادر تمويلية بديلة أكثر كلفة وأقل استقرارا، الأمر الذي يفاقم حالة عدم اليقين لدى المستثمرين ويغذي بدوره حلقة إضافية من الضغط على العملة والاحتياطات معا[2].

[1] Loc. cit.

[2] Loc. cit.

ي. **تراجع قيمة الليرة التركية:** بدأت في بداية عام 2018م عند مستوى 3.77 ليرة ثم تراجعت لفترة وجيزة إلى ما دون 7 ليرة مقابل الدولار الأمريكي في 10 أوت 2018م، في إشارة إلى تصاعد الضغوط التي واجهها الاقتصاد التركي في هذه الفترة. ومع ارتفاع معدلات التضخم واتساع العجز الخارجي وتزايد المخاوف بشأن استقلالية السياسة النقدية، علاوة على التوترات السياسية والخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية كلها عوامل دفعت بالمستثمرين إلى التخلص من الأصول المقومة بالليرة التركية والتحول نحو العملات الأجنبية المستقرة، فترتب عن ذلك ارتفاع كلفة الواردات والديون الخارجية المقومة بالدولار، مما زاد من الضغوط التضخمية وأضعف القدرة الشرائية[1].

ك. **ارتفاع معدل التضخم الاستهلاكي:** في عام 2018م عانت تركيا من تضخم حاد حيث ارتفع معدل التضخم من 17.9 بالمئة في أوت 2018م إلى 25 بالمئة في أكتوبر 2018م، كما سجلت مستويات تضخم مرتفعة في أسعار المنتجين فبلغت 46 بالمئة في سبتمبر 2018م، وهو ما انعكس سلبا على الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية والإنفاق الاستهلاكي[2].

ل. **ارتفاع أسعار الفائدة:** قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة من 18 بالمئة إلى 27 بالمئة بين جانفي وديسمبر 2018م، في حين ارتفعت الفائدة على متوسط القروض الاستهلاكية من 18.55 بالمئة إلى 31.74 بالمئة، مما جعل الاقتراض صعبا على الشركات والأفراد في آن معا مما تسبب في ركود النشاط الاقتصادي[3].

م. **ارتفاع الديون الاستهلاكية:** تضخمت القروض الاستهلاكية وديون بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي إلى ما قيمته 95.8 مليار دولار في ديسمبر 2018م، منها 35.7 مليار دولار قروض سكنية، و38 مليار دولار تمويل شخصي، و19.9 مليار دولار ديون بطاقات

[1]Akcay, Güngen, Op. cit, p. 9.

[2]Aliriza, Yekeler, Op. cit, https://share.google/hCChEAUxeEerADgTV.

[3]Loc. cit.

ائتمان استهلاكية. ووفقًا لبيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفية، بلغ حجم القروض الاستهلاكية غير المنتظمة وديون بطاقات الائتمان المتعثرة 3.38 مليار دولار في ديسمبر 2018م، كما وصلت نسبة القروض المتعثرة المعلنة إلى 4 بالمئة، مقارنة بما نسبته 3 بالمئة في سنة 2017م. ووفقا لبيانات البنك المركزي التركي يتعرض القطاع الخاص بدرجات مرتفعة إلى مخاطر الديون المقومة بالعملات الأجنبية، حيث بلغ عدد المؤسسات التركية المهددة بالإفلاس والتي رسميا طلبت الحصول على إعفاء مؤقت من الديون قبل إعلان الإفلاس ما عدده 1549 شركة فيما يعرف اصطلاحا ب "الكونكورداتو"[1].

3.1.3.2 الآثار السياسية:

تعدت الأزمة الاقتصادية الجانبين الاجتماعي والاقتصادي لتشمل ما هو سياسي؛ حيث كان من تداعياتها أن خسر الحزب الحاكم الذي يتزعمه "أردوغان" الانتخابات المحلية في كبرى المدن التركية؛ في مدينة إسطنبول تغلب مرشح حزب الشعب الجمهوري "أكرم إمام أوغلو" Ekrem İmamoğlu على مرشح حزب العدالة والتنمية، إضافة إلى فوزه –أي حزب الشعب الجمهوري– بالأغلبية الساحقة في العاصمة أنقرة وإزمير، بل إن الحزب تغلغل إلى داخل القرى والبلدات المحافظة[2].

[1] Loc. cit.

[2] "لماذا خسر أردوغان الانتخابات المحلية؟ – في الغارديان"، ***بي بي سي عربي***، (2024)، https://share.google/xwq4v2yP0nCr7q5Th، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 9 ماي 2026، 15:30).

3.2 المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية التركية وإعادة بناء العلاقات الإقليمية

بعد سنوات من التوتر والاستقطاب السياسي الحاد بين تركيا وعدد من دول الخليج والبلدان العربية على إثر ما عرف بأحداث "الربيع العربي" عام 2011م، جاءت الأزمة الاقتصادية لتفرض على صانع القرار التركي واقعا محكوما بالبراغماتية وإعادة الحسابات، فاتجهت تركيا نحو سياسة التهدئة وتصفير المشاكل، يحاول هذا المبحث استقراء علاقة تركيا مع كل من السعودية ومصر وكيف تحولت العلاقة الصدامية معهم إلى التهدئة والتفاهم والبحث عن القواسم المشتركة.

3.2.1 المطلب الأول: البراغماتية في العلاقات التركية السعودية: من التنافس إلى التقارب

تتخذ العلاقات التركية السعودية طابعا معقدا، بدأت العلاقات السياسية بين البلدين تتأزم منذ أحداث الربيع العربي، ففي حين دعمت تركيا الانتفاضات الشعبية والأحزاب الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين مثل دعمها لحكومة محمد مرسي في محاولة منها لتصدير نموذجها ومد تأثيرها، تزعمت السعودية المحور المضاد للثورة لرؤيتها أن هذه الموجة الثورية هي تهديد لاستقرارها، علاوة على أحداث أخرى جعلت من العلاقات تسوء بين البلدين منها الحصار الخليجي على قطر عام 2017م وقضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي عام 2018م[1].

ما ميز العلاقات السعودية التركية هو أنه وعلى الرغم من الصدام السياسي إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر، ففي الفترة الممتدة من 2010م حتى 2016م ارتبطت كل من السعودية وتركيا بعلاقات اقتصادية وثيقة، عكسها حجم التبادلات التجارية الضخمة وتدفق الاستثمارات، حيث كانت السعودية مستثمرا رئيسا في تركيا، فضلا عن تفعيل أطر التعاون

[1] عبد النور عطوات، "العلاقات السعودية التركية فرص التعاون وديناميات الصراع"، ***مجلة تحولات***، م.2، ع.2، ص. 126.

الثنائية، فمثلا عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعا لها في الفترة الممتدة ما بين 4-6 نوفمبر في أنقرة في 11 أكتوبر 2003م، كما عقدت -أي اللجنة- آخر اجتماع لها بتاريخ 30 نوفمبر 2016م في إسطنبول[1]، كما تم توقيع معاهدة تأسيس مجلس التنسيق التركي السعودي[2]، هذا وقد انخرط الجانبان في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة[3].

في عام 2012م بلغ حجم التبادل التجاري 8 مليار دولار، وبلغت الصادرات النفطية السعودية إلى تركيا 2.2 مليار دولار بين عامي 2009م-2013م، كما وصلت الصادرات التركية نحو المملكة العربية السعودية إلى 3.7 مليار دولار[4].

بعد فرض الرباعي العربي حضرا تجاريا وقيودا بحرية وجوية على قطر عام 2017م بدعوى تمويل الإرهاب، قامت تركيا بإرسال مساعدات إليها، كما أنه بعد إعلان الحصار بيومين أقر البرلمان التركي خططا لإرسال قوات إلى القاعدة التركية في قطر -أنشئت هذه القاعدة عام 2014م-، وهو ما اعتبرته السعودية تهديدا لاستقرارها، فقد تصدرت أبرز الصحف السعودية "عكاظ" و "الرياض" المنابر الإعلامية التي انتقدت تركيا بشدة لمساندتها قطر في أزمتها، وزعم موقع "عاجل" الإخباري" السعودي أنه استخرج وثائق تثبت تواطؤ الدوحة وأنقرة

---

[1] الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، "المشهد الاقتصادي للملكة العربية السعودية والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والمملكة العربية السعودية"، https://share.google/l6Pjg5nDhko9XXQYT، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 أفريل 2026، 9:30).

[2] أحمد المصري، "مجلس التنسيق التركي السعودي.. محطة جديدة على طريق الشراكة الاستراتيجية"، ***وكالة الأناضول***، (2017)، https://share.google/uF92VDnQIsewandvb، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 أفريل 2026، 9:45).

[3] "Turkey Air Force in Joint Defence Exercises with Saudi Arabia", ***The Arab Weekly,*** (2016), https://share.google/JLpNNmtwI7mLJoqQk, (accessed in April 27, 2026, 9:55).

[4] Abdul Hannan Tago, "Saudi-Tukish Trade Rises 20 to SR 30 bn in 2012", Arab News, (2013), https://share.google/UAkliPvOuZwbfCm41, (accessed in April 27, 2026, 10:03).

من أجل "زعزعة استقرار المنطقة العربية"، مما دفع بالعلاقات التركية السعودية إلى مزيد من التباعد[1].

جاءت قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية المملكة العربية السعودية بإسطنبول عام 2018م مما دفع تركيا إلى اتخاذ إجراءات فورية، فباشرت التحقيق في مجريات القضية لكشف ملابسات الجريمة، وقد اتهمت تركيا في خضم تحقيقاتها السعودية بالضلوع في عملية القتل، إلا أن السعودية نفت الأمر مطالبة تركيا بتقديم الأدلة التي تدينها، غير أن تركيا امتنعت عن ذلك[2]، وحسب تقرير ل "CNN" بعنوان: "**ما هي الدوافع المحتملة وراء الضغط التركي على السعودية بقضية خاشقجي؟**" فإن التصعيد التركي ضد السعودية يندرج ضمن الصراع السني في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتنافس أنقرة والرياض لتوسيع مجالات تأثيرهما والتأكد من أن الدور السعودي سيتم كبحه[3]. أما في تقرير للجزيرة فقد فسر الضغط التركي على السعودية كمحاولة من أنقرة لدفع الرياض إلى وقف دعمها للأكراد في سوريا والعراق[4].

على إثر هذه القضايا –أي الأزمة الخليجية وقضية خاشقجي– نشأت أزمة سياسية بين البلدين، فتأثرت العلاقات الاقتصادية؛ حيث عاقبت الرياض أنقرة بوقف استيراد منتجاتها كما استبعدت شركات البناء من المشاركة في أي مشاريع سعودية، إلى جانب مقاطعة السياح السعوديين لتركيا وهو ما أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي التركي الذي تعد السياحة

---

[1]Antoine Vagneur-Jones, Can Kasapoglu, "Bridging the Gulf: Turkey's forward base in Qatar", ***Fondation pour la recherche stratégique***, no. 16, (2017), **https://share.google/fs6RpnWSjLRlL5Dfy**, (accessed in April 28, 2026, 16:04).

[2]The History of Turkey and Saudi Arabia Bilateral Relation.

[3]"ما هي الدوافع المحتملة وراء الضغط التركي على السعودية بقضية خاشقجي؟"، ***CNN بالعربية***، (2018)، **https://share.google/rA4W7C5CSjDsYkKvF**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:10).

[4]"سترانفور: لماذا لم تحرق تركيا الجسور مع السعودية بعد مقتل خاشقجي؟"، ***الجزيرة***، (2018)، **https://share.google/EriqW2byF8xUaxOvv**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:12).

أحد روافده[1]، كما تأثرت الشركات التركية بشكل كبير بسبب بطء الإجراءات الجمركية والامتناع عن تجديد العقود[2]،

على الصعيد الدولي انخرطت تركيا والسعودية في حروب غير مباشرة، ففي ليبيا مثلا دعمت تركيا وقطر حكومة الوفاق الوطني في مقابل دعم السعودية للجيش الوطني الليبي، أما في سوريا ورغم الموقف المناوئ لنظام بشار الأسد وتدعيمهما للمعارضة، إلا أن كل طرف قد دعم الجهة القريبة من توجهاته[3].

سنة 2017م وصل إجمالي المشاريع التي أنجزها المقاولون الأتراك في السعودية إلى 2.1 مليار دولار وبلغ 3مليار دولار عام 2018م، لكنه انخفض إلى 599 مليون دولار عام 2019م ولم يتجاوز 21 مليون دولار عام 2020م[4].

دفعت عدة تحديات ومنها الأزمات الاقتصادية كلا البلدين إلى إعادة حساباتهما، فتجاوزت تركيا قضية خاشقجي وركزت على كيفية استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الاقتصاد المحلي، مما أسهم في تهيئة الظروف التي ستواتي عملية التطبيع[5].

---

[1]"زيارة أردوغان إلى السعودية: هل تنهي خلافات أنقرة مع الرياض؟"، ***BBC نيوز عربي***، (2022)، https://share.google/BOpZXBx2ds6YmI4Wb، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:14).

[2]أحمد فهمي، "العلاقات السعودية التركية: تحولات السياسة الإقليمية وانعكاساتها على المواطنة والاستقرار المستقبلي"، ***مواطن***، (2025)، https://share.google/5Rxzmj2uuAeTcSyYu، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 19:02).

[3]Jana Jabbour, "After a Divorce, a Rrosty Entente : Turkey's Rapprochement with the United Arab Emirate and Saudi Arabia Strategic Necessity and Transactional Partnership in a Shifting World Order", ***French Institue of International Relations***, (2022), p. 10.

[4]Ceyda Akbal Schwimann, Mertcan Ipek, "Protection Available to Turkish Investors Doing Bussiness in Saudi Arabia Pursuant to the Bilateral Investment Protection Treaty Between Turkey and Saudi Arabia", ***IAS Partners Attorneys at Law***, (2020).

[5]"من توترات خاشقجي إلى تفاهمات سوريا.. علاقات تركيا والسعودية إلى أين؟"، ***الاستقلال***، (2024)، https://share.google/BpZ2mlocXXtb0zyQd، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29 أفريل 17:09).

وهكذا بدء من عام 2021م شهدت العلاقات انفراجا فظهرت علامات تهدئة من الجانبين، وشهدت الفترة تبادل الزيارات رفيعة المستوى مثل زيارة "أردوغان" للرياض في أفريل 2022م وزيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لأنقرة في جوان 2022م، تم من خلالها توقيع اتفاقيات استثمارية وتعاون عسكري إلى جانب تفعيل مجلس التنسيق الاقتصادي، حيث صرح خلالها "أردوغان" أن تركيا ستلتزم بدعم المملكة العربية السعودية[1]، وهو ما انعكس على حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي عرف ارتفاعا ملحوظا مع اهتمام خاص باستثمار قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

التقارب التركي السعودي أنعش حركة التجارة والاستثمار، فوصل حجم التجارة بين البلدين عام 2023م إلى 6.8 مليار دولار حسب ما أفاد به رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد" "أورهان توران" Orhan Turan بزيادة قدرت بنسبة 150 بالمئة مقارنة ب 2.6 مليار دولار عام 2022م، علاوة على عقد الطرفين لاجتماعات بين وزارتي البلدين ورجال الأعمال[2].

وقد أفاد المسؤول السعودي المهندس "خالد الفالح" إلى أن الشركات السعودية التي تستثمر في تركيا قد وصلت إلى 1140 شركة وهي تنشط في عدة قطاعات، مع تطلع لزيادة عددها، موضحا إلى أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى إشراك القطاع الخاص السعودي-التركي

[1]Muhammad Hayyi' Lana Alkhan, Ahmad Fauzi, Aning Kesuma Putri, "The Normalization of Turkey–Saudi Arabia Relations in the Erdogan Era: Strategic Interests and International Responses," ***Center of Middle Eastern Studies,*** 18, no. 1, (2025), p. 9.

[2]"صادرات تركيا إلى السعودية زادت 150 بالمئة"، ***الجزيرة***، (2024)، **https://share.google/s9OXrrpd2N4MeImwq**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 15:01).

في مسيرة التنمية الكبرى، وأشار إلى أن السعودية تزخر بالعديد من الفرص الواعدة التي يمكن للشركات التركية أن تستثمرها بما يتيح إمكانية التعاون بين المؤسسات الخاصة لكلا البلدين[1].

في فيفري 2024م عقد المنتدى التركي السعودي للاستثمار والأعمال في إسطنبول، وذلك بمشاركة 1200 من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال وشخصيات كبيرة من كلا البلدين[2]، وتطرق المنتدى إلى قضية الاستثمار في قطاعات السياحة والأمن الغذائي والآلات والمعدات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوج المنتدى بتوقيع 28 مذكرة تفاهم؛ حيث أبرم القطاع الحكومي مذكرة تفاهم بين الصندوق السعودي للتنمية ووزارة الخزانة والمالية التركية، فيما عقد القطاع الخاص لكلا البلدين 22 مذكرة تفاهم ركزت على مجالات البناء والتشييد والعقارات والتصنيع والزراعة والتجارة والتدريب المهني والخدمات المالية والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال[3].

ما بين 2023م و2024م نمت الواردات السعودية من تركيا بنسبة 40.3 بالمئة، ففي عام 2023م بلغت 2.62 مليار دولار وارتفعت عام 2024م إلى 3.86 مليار دولار[4].

---

[1]"390 Turkish Companies to Invest SR1 Billion in Saudi Arabia", ***Saudi Gazette,*** (2023), **https://share.google/FvLCbfTZGuPq0N77A**, (accessed in April 30, 2026, 15:30).

[2]"صادرات تركيا إلى السعودية زادت 150 بالمئة"، **https://share.google/s9OXrrpd2N4MeImwq**.

[3]سعيد عبد الرزاق، "منتدى الأعمال السعودي – التركي يبحث سبل الاستفادة من الفرص الاستثمارية والسياحية"، (2024)، **https://share.google/TuQ5g4ZAfwldzUcgG**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 16:05).

[4]Trendonify, "Saudi Arabia Imports from Turkey". **https://share.google/NtmO8qkHsQlPx4HWf**, (accessed in April 30, 2026, 16:17).

كما وقع البنك المركزي السعودي والبنك المركزي التركي مذكرة تفاهم بغية توطيد العلاقات وترسيخ التعاون وتنفيذ الأنشطة الفنية المؤسسية في مجال الخدمات المصرفية المركزية[1]، وجدير بالذكر أنه في سنة 2023م أبرمت اتفاقية لإيداع 5 مليار دولار لدى البنك المركزي التركي[2].

تصاعد التعاون بين البلدين بتوقيع مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين وزارتي الطاقة لكلا البلدين[3]، شملت البترول والتكرير والبتروكيماويات وكفاءة الطاقة والكهرباء والطاقة المتجددة والابتكار والتقنيات النظيفة، كما اتفقا على توطين منتجات قطاع الطاقة وسلاسل الإمداد وتطوير المشاريع ذات الصلة بهذه المجالات[4].

---

[1]"تعاون سعودي تركي بالخدمات المصرفية المركزية لا سيما مجالات تعزيز الاستقرار المالي والتقنيات المالية"، ***أخبار 24***، (2024)، https://www.akhbaar24.com/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-71075، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل، 17:00).

[2]محمد خيري، "تركيا والسعودية.. عقود من التعاون والعلاقات الراسخة"، ***TRT عربي***، (2023)، https://share.google/PO1NnYchvlnmxl37X، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 17:08).

[3]"Turkiye and Saudi Arabia Sign a Numer of Cooperation Agreements", ***Presidency of the Republic of Türkiye Directorate of Communications***, (2023), https://share.google/q27YdivZ3LI4WNUEF, (accessed in April 30, 2026, 17:26).

[4]"Saudi Arabia and Turkey Hail New Era of Cooperation Crown Prince Visit", ***Al Arabia English,*** (2022), https://share.google/sknFBYXA3KeKgIGKK, (accessed in April 30, 2026, 17:38).

في ديسمبر 2025م تصدرت المركبات الجوية والفضائية والعربات المرتبة الأولى بين المنتجات التي استوردتها المملكة العربية السعودية من تركيا[1].

في المجال الأمني ظهرت بوادر تعاون استخباراتي وتنسيق في ملفات مكافحة الإرهاب، وأصبحت العديد من القضايا التي كانت مصدر خلاف بين تركيا والسعودية إلى فضاء للتشاور وتبادل المعلومات[2]، ففي مارس 2021م أعرب "أردوغان" عن قلقه حول العدوان الذي شنته قوات الحوثي على أراضي المملكة، مؤكدا على تضامن تركيا مع السعودية ضد هذا التصعيد واصفا إياه بالهجمات الإرهابية[3].

كان التعاون الدفاعي التركي السعودي في صلب اللقاء الذي جمع "أردوغان" وبن سلمان في أواخر أفريل 2022م، وعلى إثره تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة دفاع المملكة العربية السعودية وشركة بايكار « Baykar» من قبل "خلوق بيرقدار" Haluk Bayraktar الرئيس التنفيذي لشركة "بايكار" وخالد بن حسين البياري مساعد وزير الدفاع السعودي للشؤون التنفيذية[4]، والتي بموجبها سيتأتى للمملكة أن تستحوذ على عدد من الطائرات المسيرة بغية رفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز القدرات والصناعات الدفاعية للمملكة، كما امتدت أواصر

---

[1] "الجمهورية تركية"، بيانات السعودية، ***وزارة الاقتصاد والتخطيط***، **https://share.google/tdnZREuFkBuTspKHQ**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 17:50).

[2] فهمي، "*مرجع سابق*"، **https://share.google/CT6x5rM9pbh9uqKm1**.

[3] Georges Clementz, Rodolph El Chami, "Turquie–Arabie saoudite: de la Rivalité au Rapprochement ?", **Fondation pour la Recherche stratégique**, no. 20, (2022), **https://share.google/Fc7WdvSTlil00HEjW**, (accessed May 11, 2026, 13:30).

[4] "Turkiye and Saudi Arabia Sign a Numer of Cooperation Agreements", ***Presidency of the Republic Türkiye Directorate of Communications***, (2023), **https://share.google/q27YdivZ3LI4WNUEF**, (accessed in May 11, 2026, 13:39).

التعاون لتشمل مساهمة تركيا في تدريب القوات السعودية والمساهمة في البحث والتطوير والإنتاج وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة[1].

تولي السعودية اهتماما خاصا بالصناعات الدفاعية التركية التي أثبتت فعاليتها في كثير من ساحات القتال، مثل حرب أوكرانيا وحرب ناغورني كاراباخ، ما جعل الجانب السعودي يتطلع إلى تحقيق شراكة استراتيجية مع تركيا في هذا المجال، وهو ما ترجم في ما بعد إلى عديد من الاتفاقيات التي استحوذت بموجبها السعودية على بعض الشركات التركية، من بين هذه الاتفاقيات شراكة بين مؤسستي "سامي" و "بايكار" لإنشاء قدرات التصنيع وتطوير أنظمة الطائرات بدون طيار داخل المملكة، وتسعى السعودية من خلال التركيز على التعاون العسكري إلى تنويع شركائها الدفاعيين ونقل الخبرات المتقدمة وتوطين الصناعات الدفاعية، وقد ارتفع معدل توطين الإنفاق العسكري من 4 بالمئة في عام 2018م إلى 19.35 بالمئة بحلول سنة 2023م. وهكذا يصب التعاون بين البلدين في مصلحة كليهما، فبالنسبة لتركيا فإن هذا يمنحها موارد مالية لمواجهة أزمتها الاقتصادية، أما بالنسبة للسعودية فهي تحتاج إلى خبرات تركيا لتحقيق هدف تقليل الاعتماد على الخارج[2].

---

[1]"Saudi Arabia, Turkiye Sign Executive Defense Cooperation Plan, Acquisition Contracts between Defence Ministry and Turkish Baykar" ***Saudi Press Agency,*** (2023), **https ://share.google/jd4wtEJoOheS3VLhS**, (accessed in May 11, 2026, 13:57).

[2]"الأبعاد الاستراتيجية للتعاون العسكري السعودي-التركي"، ***المعهد الدولي للدراسات الإيرانية***، (2025)، **https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1/**, (تاريخ التصفح 11 ماي 2025، 14:27).

3.2.2 المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية: من الاستقطاب إلى التهدئة

دعمت تركيا الثورة التي قامت في مصر فيما يعرف بالربيع العربي سنة2011م، فقد طالب "أردوغان" –وقد كان رئيس وزراء آنذاك– الرئيس المصري مبارك بالاستجابة لمطالب الشعب والتنحي من السلطة[1]، وعند اعتلاء محمد مرسي –المحسوب على التيار الإخواني– سدة الحكم في جوان 2012م كانت تركيا أول من منح مساعدات للدولة المصرية بتقديمها قروضا مالية لدعم البنك المركزي المصري، وسرعان ما شهدت العلاقات بين الجانبين تطورا فلم يكد يمر عام حتى أرست الدولتان دعائم متينة لعلاقاتهما السياسية والاقتصادية، بتنظيم الزيارات الرسمية وعقد المنتديات الاقتصادية[2].

عقب عام من التقارب الإيجابي، عرفت العلاقات تراجعا ملحوظا جراء الإطاحة بحكومة مرسي وموقف تركيا الرافض للتدخل العسكري والتشكيك في شرعية قياداته، تفاقمت الأمور بحيث وصلت إلى طرد السفراء واللجوء إلى العقوبات كوسيلة لممارسة الضغط، ثم تطورت الخلافات لتباين الرؤى بشأن العديد من القضايا وعلى وجه الخصوص القضية الليبية، ففي

---

[1] "أردوغان لمبارك: نحن إلى زوال"، ***الجزيرة***، (2011)، https://share.google/tpvZtvUHbHlV1Eb0P، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 12:02).

[2] "أردوغان ومرسي.. قمتان مهدتا لشراكة لم تكتمل"، ***وكالة الأناضول***، (2018)، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%82%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AA%D8%A7-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/1507199، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 ماي 2026، 12:14).

حين تدعم تركيا حكومة فايز السراج، تدعم مصر محور حفتر، علاوة على قضية ترسيم الحدود البحرية التي رأت فيها مصر تهديدا لأمنها القومي[1].

لكن وعلى الرغم من العلاقات السياسية السيئة، إلا أن العلاقات الاقتصادية ظلت نشطة، فقد استمر التبادل التجاري بين البلدين وكانت الدولتان قد وقعتا عام 2005م اتفاقية تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ عام 2007م وبقيت مستمرة حتى عشرينيات القرن الحالي. هذه الاتفاقية مهمة جدا لكلا الطرفين حيث أنها ستحقق لتركيا فائضا تجاريا، أما بالنسبة لمصر فستعينها على التعامل مع ظروفها الاقتصادية الصعبة نتيجة العجز التجاري والنقص الحاد في العملة الصعبة[2].

خلال الفترة 2005م-2012م مثلت الصادرات المصرية إلى تركيا 3.54 بالمئة وتضاعفت النسبة خلال الفترة 2013م-2020م إلى 6.2 بالمئة، أما الصادرات التركية فمثلت نسبة 3.7 بالمئة خلال 2005م-2012م وتضاعفت إلى 4.47 بالمئة خلال 2013م-2020م. في عام 2020م كانت تركيا ثالث أكبر وجهة للصادرات المصرية وخامس أكبر مصدر للواردات إلى مصر. وهو ما يفسر امتناع مصر عن نقض الاتفاقية وعدم الاستجابة لمطالب البرلمان الداعية إلى إبطالها[3].

وعلى غرار العلاقات التركية الخليجية التي اتخذت مسار التهدئة منذ أوت 2020م، استأنفت تركيا عملية التطبيع مع الجانب المصري، تحديدا عقب الوصول إلى اتفاق بشأن

---

[1]أحمد مرسي، "مصر وتركيا: تقارب براغماتي ومصالح متشابكة"، ***Middle East Council On Global Affairs***، (2025)، **https://share.google/HM669xegVWKWbxGlp**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 12:44).

[2]Amr Adly, "How Egypt and Turkey Trade Amid Tensions", ***Malcom H. Kerr Carnegie Middle East Center***, (2021), **https://share.google/ZZyUzE1QxNJhO7kon**, (accessed in May 12, 2026, 13:30).

[3]Loc. cit.

وقف إطلاق النار في ليبيا، وقد أعلن "أردوغان" عن فتح قنوات اتصال استخباراتية بين مصر وتركيا، هذه الخطوة التي تكللت بقيام تركيا برفع حق النقض المفروض على أنشطة التعاون بين مصر وحلف الشمال الأطلسي عام 2020م[1].

في سنة 2021م انطلقت جولة من اللقاءات بين مسؤولين أتراك ومصريين بهدف إعادة بناء الروابط الدبلوماسية بين البلدين بعد سنوات من الخصومة منذ عام 2013م، برئاسة كل من نائب وزير الخارجية التركي "سادات أونال" Sadat Ünal ونظيره المصري حمدي لوزا، وقد وصفت بيانات المحادثات هاته الاجتماعات بأنها عبارة عن "مناقشات استكشافية" ضرورية لتهيئة العلاقات[2].

حاولت مصر استغلال المبادرة التركية نحو تهدئة العلاقات بمحاولتها فرض بعض الشروط التي ستؤكد نية تركيا بشأن إصلاح العلاقات، حيث جاء على لسان ساستها أنها تنتظر أن تترجم تصريحات تركيا إلى أفعال تؤكد على حسن نواياها في إطار مساعي بناء الثقة، من بين ما حددته مصر كشروط هو عدم تدخل تركيا في شأنها الداخلي[3]، وبالفعل عام 2021م طالبت الحكومة التركية القنوات التلفزيونية المصرية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين التي تبث حصصها في تركيا بفض تصعيدها الإعلامي ضد مصر وهو ما امتثلت له القنوات فورا، وهذا ما لاقى ترحيبا من الطرف المصري مشيدا بها كخطوة إيجابية من شأنها أن تمضي بالعلاقات قدما إلى الأمام، هذا ومن بين ما اشترطته مصر كذلك أن تقوم تركيا

---

[1]Mohamed Khaled, ***Egyptian-Turkish Relations between 2013 and 2024: a Multi-Level Analysis of Foreign PolicyChange,*** Master's thesis, (Ankara University: Middle East Technical University, 2024), p .64.

[2]"Egyptian and Turkish Officials Meet for Talks to Mend Rift", ***Al Jazeera,*** (2021), **https://share.google/wGqDCySWXeOf8GlfT**, (accessed in May 12, 2026, 18:21).

[3]صبرين العجرودي، "تطبيع العلاقات المصرية التركية: مسارات شائكة ومصالح متضاربة"، ***المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية***، (2023)، **https://share.google/GQ2ROqX1wa9jTE24L**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 18:30).

بترحيل جنودها الأتراك وما سمته بالمرتزقة السوريين الذين لعبوا دورا في الصراع الليبي، فضلا عن تسليم الإسلاميين المطلوبين لدى مصر في قضايا تتعلق بالإرهاب[1].

كما شكلت مصافحة الرئيس "رجب طيب أردوغان" والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على هامش افتتاحية كأس العام لكرة القدم بالدوحة عام 2022م[2]، ثم اجتماعهما الثنائي بوساطة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وتبادلهما الحديث لمدة 45 دقيقة إشارة رمزية إلى تحول في نمط العلاقات[3].

خلال الفترة 2022م تمحورت الاجتماعات بين البلدين حول القضية الليبية التي عرفت تطورات إيجابية ارتبطت مباشرة بالعلاقات المصرية التركية، حيث أبدت مصر انفتاحا على العلاقات مع حكومة الوفاق الوطني ولاحقا مع حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت حديثا في غرب ليبيا، من جهته أبدت تركيا هي الأخرى مرونة من خلال التواصل[4] مع سلطات شرق ليبيا، حيث التقى "أردوغان" برئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح مرتين خلال عامي 2022م-2023م[5].

أدركت تركيا ومصر أن الدفع بعملية التطبيع إلى الأمام تقتضي من الطرفين تبني سياسة الفصل بين الملفات محل الخلاف بينهما، وهذا ما تجسد بالفعل حينما اكتفت تركيا بدعوة ليبيا

---

[1]"Egyptian and Turkish Officials Meet for Talks to Mend Rift", https://share.google/GQ2ROqX1wa9jTE24L.

[2]مايسة خليل حسن، "العلاقات المصرية – التركية 2014 – 2023: المحددات والأبعاد"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2023)، https://share.google/j7lSgNRby2lghYT2M، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 20:06).

[3]"أردوغان يكشف تفاصيل لقاء ال45 دقيقة مع السيسي"، ***عكاظ***، (2022)، https://www.okaz.com.sa/news/politics/2120398، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 20:10).

[4]Mohamed Khaled, op. cit, p. 65.

[5] Mohamed Khaled, op. cit, p. 66.

ومصر عقب إعلان الأخيرة عن ترسيم المناطق البحرية في ديسمبر 2022م إلى تحديد المناطق البحرية عبر الحوار الثنائي[1].

بدأت العلاقات بعدها تكتسب زخما متصاعدا جراء أحداث منها زلزال "كهرمان مرعش" في فيفري 2023م حيث أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مكالمة هاتفية عزى فيها نظيره التركي "رجب طيب أردوغان" في ضحايا الزلزال[2]، كما قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة مدينة أضنة جنوبي تركيا بتاريخ 27 فيفري 2023م في إطار التضامن مع تركيا، وخلال إقامته في مصر ناقش وزير الخارجية التركي العديد من القضايا الثنائية[3]، وقد شدد الوزير المصري خلال زيارته على ضرورة إعادة بعث العلاقات بين تركيا ومصر بما يصب في مصلحة البلدين ويكفل استتباب الأمن الإقليمي[4]، في ماي 2023م هنأ السيسي نظيره "أردوغان" بفوزه في الانتخابات المحلية واتفق الرئيسان على ترقية العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفراء، وهذا ما حدث فعلا في جويلية 2023م حينما عينت مصر عمرو الحمامي سفيرا لها لدى أنقرة، ومن قبلها عينت تركيا "صالح موتلو" Salih Mutlu سفيرا لها لدى القاهرة، وأخيرا في عام 2024م اكتملت عملية التطبيع بزيارة "رجب طيب أردوغان" إلى القاهرة يوم 14 فيفري 2024م[5]، وخلال فترة الزيارة أعلن وزير الخارجية "هاكان فيدان" أن تركيا قد زودت مصر بطائرات مسيرة قتالية وغيرها من التقنيات.

---

[1] Loc. cit.

[2] Loc. cit.

[3] Ali Bakir, "Egypt–Turkey Normalization: Ankara's Perspective", ***Atlantic Council***, (2023), **https://share.google/QuaVKa0DHBvfO5WV3**, (accessed May 12, 2026, 20:43).

[4] "تقارب متسارع بين مصر وتركيا بعد الزلزال.. هل تصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟"، ***أخبار البلد***، (2023)، **https://share.google/6NJe7ruSmWZpRUZvt**، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 21:00).

[5] Mohamed Khaled, op. cit, p. 66.

أظهر تطبيع العلاقات التركية المصرية فرصا واعدة من أجل التعاون في الصناعات الدفاعية، حيث التقى وزير الإنتاج الحربي المصري بسفير تركيا في القاهرة لبحث أطر الشراكة الإستراتيجية فيما يتعلق بالتصنيع العسكري، كما وجه دعوة للشركات التركية للمشاركة في المعرض الدولي للصناعات الدفاعية "إيديكس 23"، في أفريل 2024م زار رئيس هيئة الأركان العامة المصرية أنقرة والتقى بوزير الدفاع التركي كما زار شركة "بيرقدار"[1].

تعاني كل من مصر وتركيا من معدلات تضخم مرتفعة، لهذا فإن إعادة ضبط العلاقات السياسية بين البلدين له أثر إيجابي على العلاقات الاقتصادية، وقد تزامن توجه مصر نحو البحث عن مصادر لتعزيز اقتصادها مع مصالح الأعمال التركية، فقد بدأت الشركات التركية التي طالها التضخم الحاد في توطين وحداتها الإنتاجية بمصر للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج والطاقة والعمالة مع الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة لتصدير منتجاتها إلى سوق ثالثة[2].

خلال هذه الفترة سعت الدولتان إلى تعزيز حجم التجارة الثنائية والانفتاح على أسواق جديدة، بلغ حجم التجارة بين البلدين 8.34 مليار دولار عام 2022م بزيادة تفوق 60 بالمئة مقارنة بعام 2020م[3]، مع تطلع الدولتين إلى رفع حجم التجارة إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2028م، كما وقع "أردوغان" و السيسي إعلانا مشتركا لإعادة إطلاق اجتماعات مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى في جميع المجالات بما في ذلك الاقتصاد والاستثمار والنقل[4].

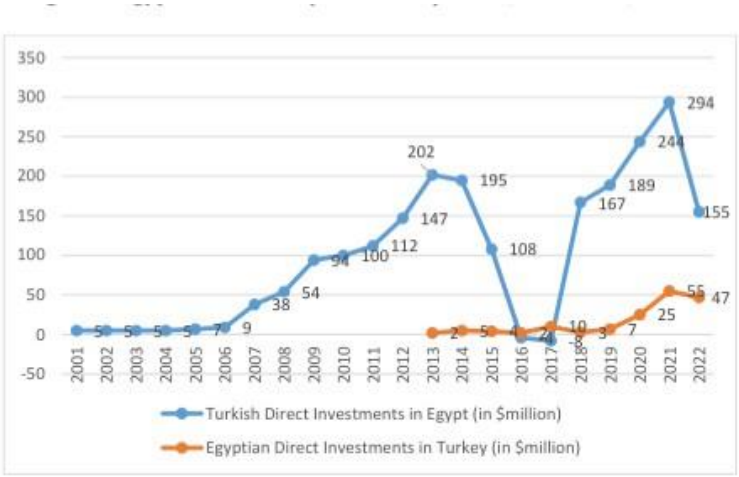
[1]Ibid, p.73.

[2]Ibid, p. 77.

[3]Ibid, p. 78.

[4]Ibid, p. 79.

الرسم البياني (1): حجم الاستثمارات المتبادلة بين تركيا ومصر خلال الفترة 2001م-2022م



Source: Mohamed Khaled, ***Egyptian-Turkish Relations between 2013 and 2024: a Multi-Level Analysis of Foreign Policy Change,*** Master's thesis (Ankara University: Middle East Tecnical University, 2024), p. 77

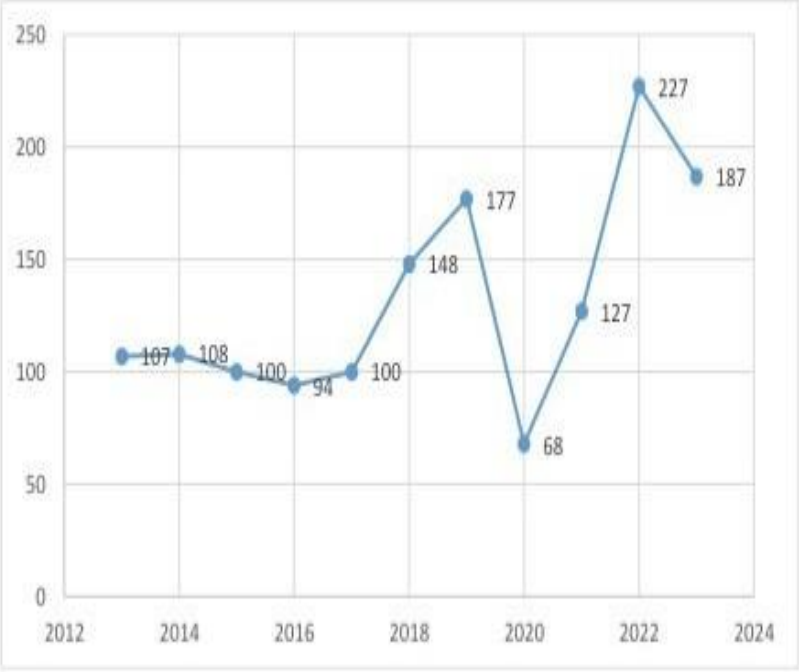
يمثل الخط الأزرق تدفق الاستثمارات التركية في مصر، ويوضح الرسم البياني حجم الاستثمار التركي من سنة 2001م إلى غاية سنة 2006م، في مصر كان حجم الاستثمار متواضعا فقد التزم بالثبات إلى غاية منتصف عام 2007م، ثم تصاعد بشكل لافت ابتداء من النصف الثاني من ذات العام ليصل إلى مستويات جيدة عام 2013م، ثم يعاود الانخفاض بشكل تدريجي إلى غاية عام 2016م، ثم يعاود الارتفاع بدء من عام 2017م إلى غاية عام 2021م ثم ينخفض في عام 2022م، وهو ما يجسد البراغماتية في علاقات الدول، فبالرغم من التوترات السياسية إلا أن نسبة الاستثمار لم تنخفض بشكل حاد.

أما بالنسبة للخط البرتقالي فهو يمثل الاستثمارات المصرية داخل تركيا والتي كانت منخفضة جدا مقارنة بالاستثمار التركي، فمن سنة 2001م حتى سنة 2012م كانت النسبة قريبة من الصفر، إلى غاية عام 2013م أين بدأ الاستثمار يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ليحقق قفزة نوعية عام 2021م كاستجابة للتهدئة وتزامنا مع الجولات الاستكشافية بين البلدين.

في النصف الأول من عام 2023م تصدرت تركيا قائمة مستوردي الغاز الطبيعي المسال المصري، كما أعربت تركيا عن رغبتها في التعاون مع مصر بشأن الطاقات المتجددة والطاقة النووية[1].

بخصوص السياحة؛ ارتفع عدد السياح الأتراك المتوجهين إلى تركيا بنسبة 230 بالمئة حيث وصل إلى 150 ألف زائر في سنة 2023م مقارنة بسنة 2022م، جراء تسهيل مصر لإجراءات منح تأشيرات الدخول للأتراك[2].

الرسم البياني (2): حركة السياحة الوافدة من تركيا إلى مصر ما بين الفترة 2012م-2024م



Source: Mohamed Khaled, ***Egyptian-Turkish Relations between 2013 and 2024: a Multi-Level Analysis of Foreign Policy Change,*** Master's thesis (Ankara University: Middle East Technical University, 2024), p. 80.

[1]Loc. cit.

[2]Ibid, p. 80.

يركز هذا الشكل البياني على تدفقات السياحة الوافدة من مصر إلى تركيا خلال الفترة الممتدة من 2013م إلى 2023م، يظهر هذا الشكل أن من سنة 2013م إلى غاية منتصف سنة 2017م كانت حركة السياحة مستقرة، في إشارة إلى فصل القطاع السياحي عن التقلبات السياسية، ابتداء من النصف الثاني لسنة 2017م ارتفع عدد السياح المصريين إلى تركيا بشكل ملحوظ ليصل إلى 177 ألفا في سنة 2019م. يظهر المنحنى أن سنة 2020م شهدت تراجعا حادا لحركة السياحة فقد انخفضت بشكل غير مسبوق إلى 68 ألف سائح، ويجدر بالذكر أن العالم في هاته الفترة قد عرف جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على كل العالم، بعد عام 2021م حتى سنة 2023م وهي بداية عودة العلاقات ارتفع عدد السياح كثيرا ليبلغ ذروته في سنة 2022م ب227 ألفا، ثم لينخفض في سنة 2023م إلى 187 ألفا.

خلاصة الفصل:

فرضت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا مع انتهاء العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين على صانع القرار حتمية تغيير مسار السياسة الخارجية التي غلب عليها طابع الصدامية والعدوانية إلى تبني سياسة تصفير المشاكل في محاولة لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، فلم يعد بالإمكان تحمل كلفة السياسة العدوانية وتبعاتها المكلفة على الاستقرار الداخلي.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة التي تناولت موضوع "تأثير نوع النظام السياسي والأزمة الاقتصادية خلال الفترة 2018م–2025م" محاولة جادة لتحليل العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والسياسة الخارجية في مرحلة فارقة في تاريخ الجمهورية التركية، تبين من خلالها أن التغيرات الهيكلية الداخلية تتجاوز أبعادها المحلية لتلقي بظلالها على السلوك الخارجي، لذا بات لزاما إيلاء أهمية كبيرة لدراسة المحددات الداخلية من أجل استيعاب آليات تشكل السياسة الخارجية.

من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي صيغت على النحو الآتي: "كيف أثر شكل النظام السياسي والأزمة الاقتصادية في تركيا على توجيه السياسة الخارجية خلال الفترة 2018م–2025م؟"، تبنت الدراسة جملة من الفرضيات التي شكلت مضمون البحث، وقد انتهى التحليل إلى النتائج التالية بخصوص اختبارها.

تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن: "إذا كان النظام الرئاسي يعزز من سلطات الرئيس، فمن المرجح أن تكون صناعة القرار مرتبطة أكبر بتوجهاته"، فمن خلال التحولات المؤسساتية التي أعقبت عملية التعديل الدستوري، تم ترسيخ موقع رئيس الجمهورية كصانع وحيد للسياسة الخارجية لينتقل مركز الثقل من وزارة الخارجية إلى مؤسسة الرئاسة، وهو ما ظهر جليا في انخراط تركيا بشكل مباشر في الصراع الليبي حيث انعكس تأثير "أردوغان" على سيرورة اتخاذ القرار.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية المتمثلة في: "إذا كان تحالف الشعب قد وضع الأمن القومي في سلم أولويات برنامجه، فقد يفضي ذلك إلى إعادة تشكيل تصور الأمن القومي"، فقد تبين عدم صحة هذا الافتراض، فقبل أن يتبلور التحالف كانت تركيا قد باشرت تنفيذ عمليات عسكرية في إطار مبدأ "الدفاع الاستباقي"؛ تمثلت في "عملية درع الفرات" سنة 2016م بسوريا، بهدف إحباط محاولات حزب العمال الكردستاني في إنشاء ممر كردي متصل على طول الحدود السورية–التركية.

أظهرت الدراسة وتأسيسا على نتائج التحليل، أن الفرضية الثالثة التي تقوم على فكرة أن: "من المرجح أن يكون اختلال استقرار الاقتصاد الكلي في تركيا نتاج تفاعل مشكلات البيئة الداخلية والضغوط الخارجية" هي فرضية صحيحة، فقد تبين أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا كانت بتأثير اختلالات هيكلية؛ تمثلت في نمو ائتماني غير مستدام وارتفاع كبير في الديون الخارجية وانخفاض حاد في قيمة العملة، تزامن ذلك مع ضغوط سياسية مارسها "أردوغان" على سياسة البنك المركزي فيما يخص عدم رفع أسعار الفائدة التي كان يعتقد أنها من مسببات التضخم، هذا بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها تركيا، هذه الهشاشة الداخلية تفاعلت والتوترات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتب عنها فرض عقوبات على مسؤولين أتراك، أضرت كثيرا بقيمة العملة فترجمت إلى تصاعد كبير في معدلات التضخم وتراجع في القدرة الشرائية للمواطن.

بخصوص الفرضية الرابعة التي تفيد بأن: "من المرجح أن التحديات الاقتصادية دفعت صانع القرار في تركيا إلى تبني سياسة خارجية تصالحية مع الدول العربية" فقد ثبتت صحتها، إذ كشفت الدراسة أن العامل الاقتصادي كان له دور حاسم في توجيه السياسة الخارجية وتوظيفها كأداة لامتصاص الضغط الداخلي، فاتجهت تركيا نحو تطبيع العلاقات مع السعودية ومصر بسلك مسار التهدئة وتصفير المشاكل قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المبادلات التجارية.

استنادا إلى ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

أن بنية النظام السياسي تحدد بشكل كبير آليات صنع القرار، وتحول تركيا إلى النظام الرئاسي قد أحدث تغييرا جذريا أعاد هندسة أدوار الفواعل السياسية، فتراجع نفوذ البيروقراطية التقليدية لصالح المركز الرئاسي، وهو ما أفضى تلقائيا إلى سرعة في اتخاذ القرار، فاكتست قرارات السياسة الخارجية مرونة عالية.

تلعب السمات الفردية للقائد دورا كبيرا في رسم السياسة الخارجية، وفي تركيا لطالما غلبت الاعتبارات الشخصية على المنطق المؤسساتي، وقد تأتى هذا لثلاثة رؤساء وهم "مصطفى كمال أتاتورك"، "تورغوت أوزال"، و"رجب طيب أردوغان"، بعد التحول إلى النظام الرئاسي تمأسست الشخصنة فلم تعد سمات القائد مجرد ممارسات استثنائية لقائد يتجاوز البنية المؤسسية القائمة، بل إن قرارات الرئيس التي تتشكل بناء على توجهاته الذاتية أصبحت مقننة استنادا إلى أحكام الدستور.

شهد عام 2018م اعتماد تركيا على أدوات القوة الصلبة بشكل كبير في تحقيق أهدافها الوطنية، فمن سوريا إلى ليبيا إلى العراق تبنت تركيا استراتيجية الردع الاستباقي مدفوعة بحماية أمنها القومي على حدودها وحقوقها الاقتصادية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ما دفع بها إلى إعادة تعريف دورها من فاعل في إقليمها إلى مؤثر في عدة أقاليم، وهو ما عزز من حضورها في دوائر الصراع.

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا لدليل واضح على أن القرار الخارجي إنما يتشكل وفق حسابات الأولويات الداخلية أولا، فبعد سياسة خارجية عسكرية مكلفة وضعت تركيا في خضم مواجهات تصعيدية عديدة انتهت بها إلى عزلة إقليمية، انعطف مسار السياسة الخارجية نحو البراغماتية، بتهدئة التوترات وحل الخلافات مع الدول العربية، والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى جيد من التفاهم، في محاولة للتأكيد على أن السياسة الخارجية هي أداة لمعالجة أزمات الداخل الموجهة لبوصلة التحركات الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أ. الوثائق الرسمية:

1. *دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017.*

ب. الكتب:

1. أحمد، عثمان يحيى، أحمد، عمران يحيى، "عملية ***نبع السلام" العسكرية في شمال سوريا في ضوء أحكام القانون الدولي العام***" (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2021).

2. إلياس، فراس محمد، ***تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة*** (شركة عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2016).

3. باكير، علي حسين وآخرون، ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2010).

4. بو الشعير، سعيد، ***القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.2، ط.12، 2013.

5. الحدابي، إلهام، ***قراءة في المشروع التركي: آفاق الممكنات وتحديات الواقع*** (إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021).

6. الطهراوي، هاني علي، ***النظم السياسية والقانون الدستوري*** (عمان: دار الثقافة للنشروالتوزيع، ط1، 2008.

7. قدورة، عماد، ***السياسة الخارجية التركية الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2021).

8. محمود، ولد الصديق، ***مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية*** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).

9. مشرف، حسام نبيل صلاح الدين، ***تأثير البيئة الداخلية في تغيير سياسة روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي*** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2020).
10. مصباح، عامر، ***تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

المقالات العلمية:

1. "الموقف التركي من الثورة الليبية"، ***المركز العربي للدراسات والأبحاث***، تقدير موقف، (2011).
2. جباري، زين الدين لحسن، "الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية"، ***مجلة القانون العام الجزائري والمقارن***، م.6، ع.2، (2020).
3. جمال، مريم، مسعود، إسراء، "أدوات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط بين الفاعلية والإخفاق 2002–2022"، ***قضايا سياسية***، (2024).
4. خوان، محمد عبد الحمزة، "النظام الرئاسي في تركيا بعد عام 2017م ومشروع الدستور الجديد"، ***International Journal of Humanities and Educational Reasearch***، م.7، ع.6، (2025).
5. داغر، محمود، "الأزمة الاقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع"، ***مركز البيان للدراسات والتخطيط***، 2023.
6. دله، سام سليمان، ***مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية*** (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2005).
7. الزين، عبد الحليم أحمد، "الموقع الجيوسياسي الليبي (الأهمية السياسية والتاريخية) دراسة في الجغرافيا السياسية"، ***مجلة العلوم الشاملة***، م.10، ع.38، (2026).
8. شباح، فتاح، "موقع السلطة التنفيذية في النظام المجلسي: النظام السياسي السويسري أنموذجاً"، ***مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية***، م.5، ع.1، (2022).
9. شمبش، علي محمد، "مفهوم السياسة الخارجية دراسة الأهداف والوسائل"، ***دراسات في الاقتصاد والتجارة***، (2026).

10. صائب، رنيم، "أثر الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية – الأحزاب التركية نموذجا"، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين، م.5، ع.30، (2021).
11. طالب، حفيظة، "التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة"، ***السياسة العالمية***، ع.2، (2018).
12. طالب، حفيظة، "التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي"، ***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية***، م.6، ع.1، (2022).
13. عبد المقصود، أشواق أحمد مناف، "حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا"، ***مجلة كلية الآداب***، ع.57، (2020).
14. عبد مولاه، وليد، "الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها"، ***المعهد العربي للتخطيط***، ع.167، (2024).
15. عبد، أنس يونس، "مجلس الأمن القومي التركي"، ***مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماعي***، ع. 59، (2020).
16. عثمان، عثمان أحمد، "الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة"، ***مجلة القوانين***، ع.94، (2021).
17. عطوات، عبد النور، "العلاقات السعودية التركية فرص التعاون وديناميات الصراع"، ***مجلة تحولات***، م.2، ع.2.
18. علي، سيناء محمود، "التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي في العراق"، ***Tikrit Journal for Political Sciences***، م.2، ع.35، (2024).
19. عودة، جهاد عبد الملك، رمزي، سمير، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، م.31، ع.3، (2017).
20. غولنر، سردار، ميش، نبي، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، ***رؤية تركية***، ع.2، (2017).

21. الفقيه، جميل حزام يحيى، "الدبلوماسية الدولية المعاصرة وتأثيراتها على الدبلوماسية اليمنية"، ***جامعة الملكة أروى***، ع.9 (2017).
22. قمان، عمر، بن شهرة، سعيدي، "إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي: الأزمة العالمية 2008-2009 أنموذجاً"، ***مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية***، م.3، ع.1، (2019).
23. محمد، أحمد سلمان، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.62، (2018).
24. المحمد، حسن ياسين، "النزاع التركي اليوناني على الموارد الهيدروكربونية في بحر إيجة وشرق المتوسط"، ***المجلة العربية للنشر العلمي***، ع.83، (2025).
25. محمد، محمد أحمد، الخير خالد، "تكوين السلطة الإجرائية في النظام البرلماني"، ***مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية***، ع.1 (2025).
26. النجم، أحمد مشعان، "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع.59، 2020.
27. هياجنه، أيمن، المسلماني، خميس، "أثر ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام 2019 في العلاقات التركية اليونانية 2017-2021"، ***دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.51، ع.3، (2024).
28. وهبان، أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثارو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، ***كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***، جامعة الإسكندرية، (2016).

الأطروحات والمذكرات:

1. بسام، حيدر، حمو، بودريوة، ***النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022-2023).

2. خرفي، عبد العزيز، ***الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020).

3. خيري، محمد، بوفلجة، سفيان، ***مبدأ الفصل بين السلطات بين النظام الرئاسي والبرلماني***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق (المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة: معهد الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021).

4. رويبح، حياة، ***دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر-3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018).

5. قصراوي، أمينة، ***العلاقة التركية الشرق أوسطية في ظل المتغيرات الإقليمية***"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر -3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021).

6. محمد، عمر محمد حسين، ***النظام الرئاسي وفق دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م***، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في القانون (جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا، 2018).

المواقع الإلكترونية:

1. " صاحب عقيدة الأضواء التسعة ومنظمة الذئاب الرمادية.. ماذا تعرف عن حزب الحركة القومية التركي؟"، ***الجزيرة مباشر***، (2023)، https://www.aljazeeramubasher.net/amp/news/2023/5/7/%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9، (تم الاطلاع عليها بتاريخ: 26 مارس 2026، 16:40).
2. "24 عاما على تأسيس "العدالة والتنمية" التركي.. إنجازات وتحديات"، ***الجزيرة***، (2025)، https://www.aljazeera.net/amp/politics/2025/8/15/24-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9، (تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2026، 00:10).
3. "أردوغان لمبارك: نحن إلى زوال"، ***الجزيرة***، (2011)، https://share.google/tpvZtvUHbHlV1Eb0P، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 12:02).

4. "أردوغان ومرسي.. قمتان مهدتا لشراكة لم تكتمل"، ***وكالة الأناضول***، (2018)، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%82%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AA%D8%A7-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/1507199، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 ماي 2026، 12:14).

5. "أردوغان يكشف تفاصيل لقاء ال45 دقيقة مع السيسي"، ***عكاظ***، (2022)، https://www.okaz.com.sa/news/politics/2120398، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 20:10).

6. "أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (2021)، https://share.google/SoDCmSPoBUglwSS70، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2026، 00:30).

7. "الأبعاد الاستراتيجية للتعاون العسكري السعودي–التركي"، ***المعهد الدولي للدراسات الإيرانية***، (2025)، https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1 ,
(تاريخ التصفح 11 ماي 2025، 14:27).

8. "الجمهورية تركية"، بيانات السعودية، ***وزارة الاقتصاد والتخطيط***، https://share.google/tdnZREuFkBuTspKHQ (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 17:50).

9. "النظام البرلماني"، ***الميزان***، (2021)، https://share.google/H9lgw0CGN6eEd8hs7، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25 جانفي 2026، 11:27).

10. "أمريكا وروسيا ترفضان إدانة عملية "نبع السلام" التركية بمجلس الأمن- (فيديو)"، ***القدس العربي***، 2019، https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%B9-%D8%A7/، (تم الاطلاع علية بتاريخ 15 أفريل 2026).

11. "تحالف الشعب.. تكتل حزبي حول نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسي"، ***موسوعة الجزيرة***، (2022)، https://share.google/v9sfOWh5EJ78gdojP، (تاريخ الاطلاع عليه: 11 أفريل 2026، 11:05).

12. "تقارب متسارع بين مصر وتركيا بعد الزلزال.. هل تصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟"، ***أخبار البلد***، (2023)، https://share.google/6NJe7ruSmWZpRUZvt، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 21:00).

13. "جبال قنديل حصـــن طبيعي لحزب العمال الكردســـتاني"، ***الجزيرة***، (2007)، https://www.aljazeera.net/amp/news/2007/10/25/%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D9%86-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84، (تم الاطلاع علية بتاريخ: 16 أفريل 2026، 10:56).

14. "حزب العمال الكردســـتاني رحلة الســـلاح والســـلام"، ***الجزيرة***، (2025)، https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A، (تم الاطلاع عليـه بتـاريخ: 15 أفريل 2026، 14:43).

15. "رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة بتركيا"، ***سبر***، (2013)، https://www.sabr.cc/2013/09/30/129845/?utm_source، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25 مارس 2026، 18:25).

16. "ســترانفور: لماذا لم تحرق تركيا الجســور مع الســعودية بعد مقتل خاشــقجي؟"، ***الجزيرة***، (2018)، https://share.google/EriqW2byF8xUaxOvv، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:12).

17. "عملية "قفل المخلب".. العراق يستدعي سفير تركيا ويطالب بانسحاب قواتها من أراضيه"، ***الجزيرة***، (2022)، https://www.aljazeera.net/amp/politics/202، (تم الاطلاع عليها بتاريخ: 18 أفريل 2026، 17:00).

18. "لماذا خسر أردوغان الانتخابات المحلية؟ – في الغارديان"، ***بي بي سي عربي***، (2024)، https://share.google/xwq4v2yP0nCr7q5Th، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 9 ماي 2026، 15:30).

19. "ما الذي يعنيه تراجع الليرة بالنسبة للاقتصاد التركي؟"، ***الجزيرة***، (2021)، https://share.google/D0BZNump4unmQ6bVx، (تم الاطلاع بتاريخ: 20 فيفري 2026، 00:00).

20. "ما هو اتفاق أضنة بين تركيا ونظام الأسد الأب وعلى ماذا ينص؟"، ***تلفزيون سوريا***، (2023)، https://share.google/UMEmbf76YDatDa24p، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2026، 15.00).

21. "من توترات حاشقجي إلى تفاهمات سوريا.. علاقات تركيا والسعودية إلى أين؟"، ***الاستقلال***، (2024)، https://share.google/BpZ2mlocXXtb0zyQd، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29 أفريل 17:09).

22. أحمد المصري، "مجلس التنسيق التركي السعودي.. محطة جديدة على طريق الشراكة الاستراتيجية"، ***وكالة الأناضول***، (2017)، https://share.google/uF92VDnQIsewandvb، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 أفريل 2026، 9:45).

23. أحمد فهمي، "العلاقات السعودية التركية: تحولات السياسة الإقليمية وانعكاساتها على المواطنة والاستقرار المستقبلي"، ***مواطن***، (2025)، https://share.google/5Rxzmj2uuAeTcSyYu، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 19:02).

24. أحمد مرسي، "مصر وتركيا: تقارب براغماتي ومصالح متشابكة"، ***Middle East Council On Global Affairs***، (2025)، https://share.google/HM669xegVWKWbxGlp، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 12:44).

25. أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حمال أوجه"، ***الجزيرة***، (2016)، https://share.google/2pMix3iVw4iNvURhk، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17 أفريل 2026، 15:23).

26. تعاون سعودي تركي بالخدمات المصرفية المركزية لا سيما مجالات تعزيز الاستقرار المالي والتقنيات المالية"، ***أخبار 24***، (2024)، https://www.akhbaar24.com/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-71075، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل، 17:00).

27. الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، "المشهد الاقتصادي للملكة العربية السعودية والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والمملكة العربية السعودية"، https://share.google/l6Pjg5nDhko9XXQYT، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 أفريل 2026، 9:30).

28. حزب الاتحاد الكبير، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/OlQqi10uRp6kLRkK0، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 مارس 2026، 17:39).

29. حزب الحركة القومية التركي، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/CszCeAtZ2D5j0SOul، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26 مارس 2026، 16:36).

30. حزب الشعوب الديمقراطي، ***موسوعة الجزيرة نت***، (2015)، https://share.google/R9BXacyDLM7WEuxJg، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26 مارس 2026، 20:28).

31. حسن، مايسة خليل، "العلاقات المصرية – التركية 2014 – 2023: المحددات والأبعاد"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2023)، https://share.google/j7lSgNRby2lghYT2M، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 20:06).

32. حواش، محمود علاء الدين، أحمد، أحمد محمود، جهاد أشرف زغلول وآخرون، "أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014–2020"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2021)، https://share.google/hFRZkHDcrllU11dZ6، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 أفريل 2026، 15:00).

33. خالد، مازن، "المخلب القفل.. عمليات الجيش التركي العسكرية داخل الأراضي العراقية"، ***المركز العربي للبحوث والدراسات***، (2022)، https://share.google/Q3VqXMJNsZYPiznDA، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 11:20).

34. خيري، محمد، "تركيا والسعودية.. عقود من التعاون والعلاقات الراسخة"، ***TRT عربي***، (2023)، https://share.google/PO1NnYchvInmxl37X، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 17:08).

35. الرنتيسي، محمد سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، "***مركز الجزيرة للدراسات***، (2019)، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/1912121 01941157.html، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09 أفريل 2026، 22:30).

36. زيارة أردوغان إلى السعودية: هل تنهي خلافات أنقرة مع الرياض؟، ***BBC نيوز عربي***، (2022)، https://share.google/BOpZXBx2ds6Yml4Wb، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:14).

37. صادرات تركيا إلى السعودية زادت 150 بالمئة"، ***الجزيرة***، (2024)، https://share.google/s9OXrrpd2N4MeImwq، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 15:01).

38. عبد الجليل، طارق، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2012)، https://share.google/TCMDDnARVg3iklkQa، (تم الاطلاع عليها بتاريخ: 27 مارس 2026، 23:30).

39. عبد الرزاق، سعيد، "منتدى الأعمال السعودي – التركي يبحث سبل الاستفادة من الفرص الاستثمارية والسياحية"، (2024)، https://share.google/TuQ5g4ZAfwIdzUcgG، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2026، 16:05).

40. العجرودي، صبرين، "تطبيع العلاقات المصرية التركية: مسارات شائكة ومصالح متضاربة"، ***المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية***، (2023)، https://share.google/GQ2ROqX1wa9jTE24L، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 ماي 2026، 18:30).

41. العلي، مصطفى، النزاع على الحدود البحرية: تركيا في مواجهة اليونان وقبرص، (2025)، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/النزاع-على-الحدود-البحرية-تركيا-في-مواجهة-اليونان-وقبرص، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 أفريل 2026، 15:16).

42. علي، هدير، "المخلب-القفل.. المنافسة تشتعل بين إيران وتركيا بالعراق"، ***العين الإخبارية***، (2022)، https://share.google/yl4114QFXkaGzCeHi، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 19:24).

43. لجزيرة نت، "تركيا.. جسر بين ثلاث قارات"، 13 جويلية 2024، https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2014/9/21/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 مارس 2026، 20:07).

44. ما هي الدوافع المحتملة وراء الضغط التركي على السعودية بقضية خاشقجي؟ ***CNN بالعربية***، (2018)، https://share.google/rA4W7C5CSjDsYkKvF، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2026، 13:10).

45. محمد، عربي لادمي، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، ***المركز الديمقراطي العربي***، (2016)، https://share.google/QKjPDwTgueKLF2xiF، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 7 مارس 2026، 22:22).

46. ياشا، إسماعيل، "أهداف عملية "المخلب-القفل" للجيش التركي"، ***ترك برس***، (2022)، https://share.google/Fpglf1Xb47IcE2gRT، (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2026، 16:37).

ثانيا: المراجع الأجنبية

المقالات العلمية:

1. Åberg, Jenny, Sedelius, Thomas, "A Structured Review of Semi-Presidential Studies: Debates, Results and Missing Pieces," ***British Journal of Political Science 50***, no. 3 (2020).
2. Ackay, Ümit, Güngen, Ali Riza, "The Making of Turkey's 2018-2019 Economic Crisis," ***IPE Working Paper***, no. 120, (2019).
3. Akbal Schwimann, Ceyda, Ipek, Mertcan, "Protection Available to Turkish Investors Doing Bussiness in Saudi Arabia Pursuant to the Bilateral Investment Protection Treaty Between Turkey and Saudi Arabia", ***IAS Partners Attorneys at Law***, (2020).
4. Akcagündüz, Emre, "An Analysis of Presidential Policy Councils", ***International Aegean Conferences on Social Sciences and Humanities***, (2022).
5. Alkhan, Muhammad Hayyi Lana, Fauzi, Ahmad, Putri, Aning Kesuma, "The Normalization of Turkey-Saudi Arabia Relations in the Erdogan Era: Strategic Interests and International Responses," ***Center of Middle Eastern Studies,*** 18, no. 1, (2025).
6. Eksoy, Esra, Günal, Vehbi Alpay, "Comparative Study on the Semi-presidential Government System: the Study of the Russian Federation and Post-communist Poland", ***Journal of Human and Social Sciences***, 6, (2023).
7. Ergül, Mehmet Furkan, Wang, Shun-Wen, "Understanding Türkiye's Changing Role Based On President Erdoğan's Post-2014 Narrative", ***Journal of International Studies***, 6, no. 2 (2022).
8. Güneş, Hurşit, "The Political Anatomy of Economic Crises – The Case of Turkey: 1945-2018," ***Yıldız Social Science Review,*** 7, no. 2 (2021).

9. Jabbour, Jana, "After a Divorce, a Rrosty Entente : Turkey's Rapprochement with the United Arab Emirate and Saudi Arabia Strategic Necessity and Transactional Partnership in a Shifting World Order", ***French Institue of International Relations***, (2022).
10. Keser, Hayri, Altunkaya, Mehmet, "Cumhurbaşkanlığı Hükümet Sistemi ve Yasama Yürütme Dengesi: Türkiye Örneği," ***Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi***, no. 58 (2025.
11. Kirişci, Kemal, Toygür, Ilke, "Turkey's New Presidential System and a Changing West: Implications for Turkish Foreign Policy and Turkey-West Relations", ***Project Policy Paper***, no. 15, (2019).
12. Liszkowska, Dominika, "The Personalization of Politics in Türkiye during the Rule of the Justice and Development Party (2002-2023)", ***Athenaeum : Polish Political Sciences Studies*** 83, no. 3, (2024).
13. Luleci-Sula, Cagla, "Turkey's National Security and the Middle East", ***International Journal of Social Inquiry***, 18 (1), (2025).
14. Nacak, Osman, "Cumhurbaşkanlığı Hükümet Sisteminin Milli Güvenlik Kurulu Üzerindeki Etkileri", ***Yönetim ve Ekonomi***, Cilt. 29, Sayı. 2, (2022).
15. Özdamar, Özgür, Yanık Lerna K., " Populist Hyperpersonalization and Politicization of Foreign Policy Institutions ", ***International Affairs100***, no. 5, (2024).
16. Paralı, Zeynep, Demirkıran, Özlem, "Türk Dış Politikasında Karar Alma Süreci: Poliheuristik Teori ve Rusya-Ukrayna Savaşı," ***Yönetim ve Ekonomi,*** no. 30 (2023).
17. Simovic, Darko, "The Definition of Semi-Presidential Regime-Reformulated", ***World Congress of the International Association of Constitutional Law,*** no. 7, (2007).
18. Sobacı, Mehmet Zahid, Köseoğlu, Özer, Miş, Nebi, "Reforming the Policymaking Process in Turkey's New Presidential System", ***Insight Turkey***, no. 4, (2018).
19. Soydan, Aylin, "Does Credit Growth 'Cause' Current Account Deficits ? Evidence from Turkey", ***Advances in Economics and Business,*** 4, no. 2, (2016).

20. Taş, Hakkı, " The formulation and Implimentation of Populist Foeign Policy : Turkey in the Eastern Mediterranean ", ***Mediterranean Politics27***, no. 5,(2022).
21. The History of Turkey and Saudi Arabia Bilateral Relation.
22. Tyushka, Andriy, "Semi-Presidential System", ***In the Max Planck Encyclopedia of Constitutional Law***.
23. Yalçıne, Serhan, "Financial Turmoil, Uncertainty, and Institutions: Turkey's Political Economy in Crises", ***Uluslararası İlişkiler,*** 21, no. 84, (2024)
24. Yuksel, Ismail, "6771 sayılı Anayasa Değişikliği Kanunu'nun Ardından Kanun Yapma Yöntemi", ***Hacettepe Hukuk Fakultesi Dergisi***, (2017).

الأطروحات والمذكرات:

1. Khaled, Mohamed, ***Egyptian-Turkish Relations between 2013 and 2024: a Multi-Level Analysis of Foreign PolicyChange,*** Master's thesis, (Ankara University: Middle East Technical University, 2024).

المواقع الإلكترونية:

1. "Egyptian and Turkish Officials Meet for Talks to Mend Rift", ***Al Jazeera,*** (2021), **https://share.google/wGqDCySWXeOf8GlfT,** (accessed in May 12, 2026, 18:21).
2. "Erdoğan's first presidential decrees restructure Turkish administrative system", Hürriyet Daily News, (2018), **https://share.google/FyY1Jx1qQOixsSLSc**, (accessed in March 27, 2026, 21:50).
3. "Erdoğan's first presidential decrees restructure Turkish administrative system", Hürriyet Daily News, (2018), **https://share.google/FyY1Jx1qQOixsSLSc**, (accessed in March 27, 2026, 20:22).
4. "Full Text of Turkey, Russia Agreement on Northeast Syria", ***Al Jazeera***, (2019), **https://www.aljazeera.com/news/2019/10/22/full-text-of-turkey-russia-agreement-on-northeast-syria**, (accessed in April17, 2026, 23:12).

5. "Parliementary System of Government : Concept, Characteristics, and Examples", ***Artikel KPU Kab. Jayawijaya***, (2025), **https://share.google/sJl0rRuC1TEai2uI2,** (accessed in March 3, 2026, 11:00).
6. "Saudi Arabia and Turkey Hail New Era of Cooperation Crown Prince Visit", ***Al Arabia English,*** (2022), **https://share.google/sknFBYXA3KeKgIGKK**, (accessed in April 30, 2026, 17:38).
7. "Saudi Arabia, Turkiye Sign Executive Defense Cooperation Plan, Acquisition Contracts between Defence Ministry and Turkish Baykar", ***Saudi Press Agency,*** (2023), **https ://share.google/jd4wtEJoOheS3VLhS**, (accessed in May 11, 2026, 13:57).
8. "The Adana Security Agreement", ***Voltaire Network***, (1998), **https://share.google/3kmdZ9YEQiJPh1v0b**, (accessed in April 15, 2026, 15:30).
9. "Turkey Air Force in Joint Defence Exercises with Saudi Arabia", ***The Arab Weekly,*** (2016), **https://share.google/JLpNNmtwI7mLJoqQk**, (accessed in April 27, 2026, 9:55).
10. "Turkiye and Saudi Arabia Sign a Numer of Cooperation Agreements", ***Presidency of the Republic of Türkiye Directorate of Communications***, (2023), **https://share.google/q27YdivZ3LI4WNUEF**, (accessed in April 30, 2026, 17:26).
11. "390 Turkish Companies to Invest SR1 Billion in Saudi Arabia", ***Saudi Gazette,*** (2023), **https://share.google/FvLCbfTZGuPq0N77A**, (accessed in April 30, 2026, 15:30).
12. Adly, Amr, "How Egypt and Turkey Trade Amid Tensions", ***Malcom H. Kerr Carnegie Middle East Center***, (2021), **https://share.google/ZZyUzE1QxNJhO7kon**, (accessed in May 12, 2026, 13:30).
13. Aliriza, Bulent, Yekeler, Zeynep, " The Turkish Economic Slowdown in 2018", ***Center for Strategic and International Studies,*** **https://share.google/Ckryg9CqcQ984tiVK,** (accessed in February 20, 2026, 00:15).

14. Aliriza, Bulent, Yekeler, Zeynep, "Erdogan's Lybian Gambit", ***Center for Strategic and International Studies***, (2020), **https://share.google/GEN3PzSwF8liUv2yS**, (accessed in April 10, 2026, 14:12).
15. Bakir, Ali, "Egypt-Turkey Normalization : Ankara's Perspective, ***Atlantic Council***, (2023), **https://share.google/QuaVKa0DHBvfO5WV3**, (accessed May 12, 2026, 20:43).
16. Britannica Editors, "Parliamentary System",***Encyclopædia Britannica***, **https://www.britannica.com/topic/parliamentary-system**, (accessed in January 25, 2026, 11:35).
17. Bulos, Naih, Trump Shifts Policy on Syria, Ordering Pullback of US Troops from Border with Turkey, ***Los Angeles Times***, (2019), **https://share.google/pqwvPgdGVMymv7Xab**, (accessed in April 17, 2026, 16:00).
18. Clementz, Georges, El Chami, Rodolph, "Turquie-Arabie saoudite : de la Rivalité au Rapprochement ?", ***Fondation pour la Recherche stratégique***, no. 20, (2022), **https://share.google/Fc7WdvSTlil00HEjW**, (accessed May 11, 2026, 13:30).
19. Göğüş, Sezer İdil, What's in a Name? IYI Party – Good for Turkey?", ***PRIF Blog***, (2017), **https://blog.prif.org/2017/12/14/whats-in-a-name-iyi-party-good-for-turkey/**, (accessed in March 26, 2026, 19:22).
20. Milhench, Claire, Strohecker, Karin, "Analysis: Turkish firms face debt-servicing crunch as lira spirals lower," ***Business Standard***,(2018), **https://www.reuters.com/article/business/turkish-firms-face-debt-servicing-crunch-as-lira-spirals-lower-idUSKBN1KS1IJ/**, (accessed in February 15, 2026, 14:00).
21. Republic of Türkiye, Ministry of Foreign Affairs, "Bilateral Relations between Türkiye and Libya", **https://www.mfa.gov.tr/bilateral-relations-between-turkiye-and-libya.en.mfa**, (accessed in April 09, 2026, 22:18).

22. Siri Neset et al., "Turkish Foreign Policy: Structures and Decision-Making Processess", ***CMI Report 2019. Bergen: Chr. Michelsen Institute,*** (2019), **https://www.cmi.no/publications/6854-turkish-foreign-policy-structures-and-decision-making-processes**, (accessed in March 26, 21:00).

23. Tago, Abdul Hannan, "Saudi-Tukish Trade Rises 20 to SR 30 bn in 2012", Arab News, (2013), **https://share.google/UAkIiPvOuZwbfCm41**, (accessed in April 27, 2026, 10:03).

24. Trendonify, "Saudi Arabia Imports from Turkey". **https://share.google/NtmO8qkHsQlPx4HWf**, (accessed in April 30, 2026, 16:17).

25. Trump Withdraw US Troops from Nortern Syria, (2019), **https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/trump-withdraws-us-troops-from-northern-syria/**, (accessed in April 17, 2026, 13:15).

26. Turkiye and Saudi Arabia Sign a Numer of Cooperation Agreements", ***Presidency of the Republic Türkiye Directorate of Communications***, (2023), **https ://share.google/q27YdivZ3LI4WNUEF**, (accessed in May 11, 2026, 13:39).

27. Vagneur-Jones, Antoine, Kasapoglu, Can, "Bridging the Gulf: Turkey's forward base in Qatar", ***Fondation pour la recherche stratégique***, no. 16, (2017), **https://share.google/fs6RpnWSjLRlL5Dfy**, (accessed in April 28, 2026, 16:04).

فهرس الخرائط والجداول والرسومات البيانية

قائمة الخرائط والجداول والرسومات البيانية

الوسائل الإيضاحية	الصفحة
الخريطة رقم 01: المجال الجغرافي لدولة تركيا	48
الجدول رقم 01: المؤشرات الجغرافية والسيادية لجمهورية تركيا	49
الخريطة رقم 02: الحدود البحرية بين تركيا وليبيا	86
الرسم البياني 01: حجم الاستثمارات المتبادلة بين تركيا ومصر خلال الفترة 2001/ 2022	139
الرسم البياني 02: حركة السياحة الوافدة من تركيا إلى مصر ما بين الفترة 2012/ 2024	140

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إقرار بالفضل والامتنان .....

إهداء .....

الملخص .....

مقدمة 1

1. أهمية الدراسة 3

2. مبررات اختيار الموضوع 3

3. أهداف الدراسة 4

4. مجال الدراسة: 4

5. إشكالية الدراسة 5

6. الأسئلة الفرعية 5

7. الفرضيات 5

8. المناهج والاقترابات المعتمدة في البحث 6

9. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة 7

10. جدة الدراسة وأصالتها العلمية: 9

11. صعوبات الدراسة 10

12. هيكلة الخطة 10

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية والأطر النظرية لدراسة العلاقة بين الداخل والخارج 12

تمهيد 13

1.1 المبحث الأول: إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة 15

1.1.1 المطلب الأول: ماهية الأنظمة السياسية 15

1.1.2 المطلب الثاني: ماهية الأزمة الاقتصادية 26
1.1.3 المطلب الثالث: ماهية السياسة الخارجية 31
1.2 المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر لتأثير البيئة الداخلية على القرار السياسي الخارجي 38
1.2.1 المطلب الأول: نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة 38
1.2.2 المطلب الثاني: نظرية الدور 40
خلاصة الفصل: 43
الفصل الثاني: النظام الرئاسي والسياسة الخارجية التركية: دراسة في التأثير 44
تمهيد: 45
2.1 المبحث الأول: السياق التاريخي والتحول الهيكلي في النظام السياسي التركي..... 46
2.1.1 المطلب الأول: النظام الرئاسي بين النقاشات التاريخية والدوافع المعاصرة..... 46
2.1.2 المطلب الثاني: بنية النظام السياسي التركي بعد التحول إلى النظام الرئاسي..... 54
2.2 المبحث الثاني: تحولات المشهد السياسي التركي في ظل شخصنة السلطة 72
2.2.1 المطلب الأول: شخصنة القرار السياسي التركي: من هندسة الداخل إلى توجيه الخارج72
2.2.2 المطلب الثاني: تجليات الشخصنة في السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا 82
2.3 المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية بين التحالفات الداخلية والمقاربات الأمنية..... 90
2.3.1 المطلب الأول: تحالف الشعب موجه للسياسة الخارجية التركية..... 90
2.3.2 المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية التركية 97
2.3.3 المطلب الثالث: سوريا والعراق امتداد للأمن القومي التركي..... 99
خلاصة الفصل 109
الفصل الثالث: الأزمة الاقتصادية التركية وتحولات السلوك الخارجي.....110
تمهيد 111
3.1 المبحث الأول: تشخيص الأزمة الاقتصادية التركية 112

3.1.1 المطلب الأول: البعد الاقتصادي لأزمة 2018م في تركيا: اختلالات هيكلية وهشاشة مالية في ظل انكشاف خارجي مرتفع 112

3.1.2 المطلب الثاني: البعد السياسي لأزمة 2018م في تركيا: قراءة في تآكل المصداقية المؤسسية وتسييس السياسة النقدية..... 116

3.2 المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية التركية وإعادة بناء العلاقات الإقليمية..... 124

3.2.1 المطلب الأول: البراغماتية في العلاقات التركية السعودية: من التنافس إلى التقارب 124

3.2.2 المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية: من الاستقطاب إلى التهدئة 133

خلاصة الفصل.....142

الخاتمة.....143

قائمة المصادر والمراجع.....147

فهرس الخرائط والجداول والرسومات البيانية 170

فهرس المحتويات 172